

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية دولية

من اعداد الطالبة: رشيدة زاوية
بعنوان

**تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال
ميزان المدفوعات في المدى الطويل
دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2015/06/08

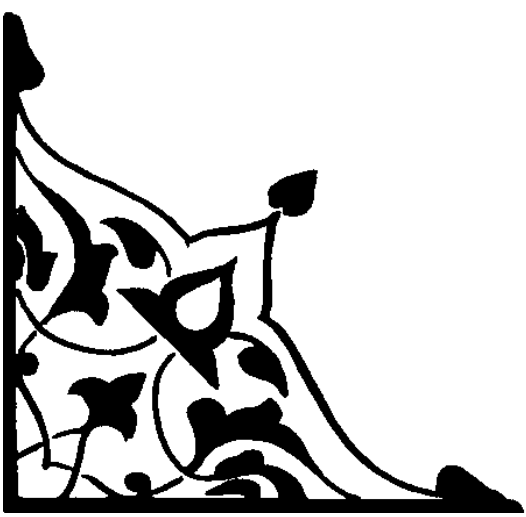
امام اللجنة المكونة من السادة

الدكتور / عبد القادر دبون.....(جامعة قاصدي مرباح- ورقلة) رئيسا
الاستاد الدكتور/عبد الوهاب دادن.... (جامعة قاصدي مرباح- ورقلة) مشرفا ومقررا
الدكتور / بولرباح غريب.....(جامعة قاصدي مرباح- ورقلة) ممتحنا
الدكتور / محمد لحسن علاوي.....(جامعة قاصدي مرباح- ورقلة) ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2014



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّهُمْ
سَاءَ الْمَصِيرِينَ



التهنئة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من تنفذ الكلمات ولا أوفيها زفرة من زفراتها أمي الغالية

إلى من جاهد وكابد من أجل أن يرى النجاح والدي الكريم

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى كل أساتذتي

إلى كل الزملاء والاصدقاء

إلى كل من سكن قلبه حب الدين والعلم والوطن

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية

ونسأل الله أن يجعل هذا العمل نبراسا لكل طالب علم.

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

الآية 19 من سورة النمل

الحمد لله الذي مكثنا من الوصول إلى هذا المستوى ومن إتمام هذا العمل فما كان
من شيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه، إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له
كن فيكون فالحمد لله الذي بعزته وجلاله تم الصالحات
والصلاة والسلام على نبينا وحبیبنا " محمد صلى الله عليه وسلم "

تقدم بالشكر الجزيل

إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور دادن عبد الوهاب على قبوله الإشراف
على هذا العمل وعلى ما أسداه وأهداه من نصائح وتوجيهات قيمة رسمت
لهذا العمل طريقاً إلى النجاح
كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم
عناء قراءة هذه المذكرة وقبول مناقشتها.

نشكر كل الأساتذة الذين نوروني بمعارفهم وارشدوني بتوجيهاتهم القيمة نخض بالذكر الاستاد عبادة عبد الرؤوف

والاستاد بن قانة اسماعيل

كما أشكر كل من كانت له يدا في إنجاز هذا العمل.

ملخص الدراسة

ان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى فعالية تخفيض قيمة العملة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات على المدى الطويل آخذين الجزائر كدراسة حالة خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2013، وذلك بغية معرفة الاثر الذي أدته هذه السياسة، بعد فترة الاصلاحات المالية و الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، ولهذا الغرض تم تقديم نظرية مختصرة عن ميزان المدفوعات وسياسة تخفيض قيمة العملة و العلاقة التي تجمعهما، كما تم تطبيق اختبار نموذج التكامل المشترك بالاعتماد على الميزان التجاري وسعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الامريكى كمتغيرات دراسية .

وحسب نتائج الاختبارات الاحصائية تبين غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات وهو ما يعني غياب العلاقة الطويلة الاجل بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة، بالإضافة الى عدم وجود سببية بين سعر صرف العملة المحلية و الميزان التجاري ، مما اتضح ان اجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية قصد تحسين وضعية ميزان المدفوعات للجزائر لم تكن ناجعة و بالتالي غير فعالة وذلك لظروف طبيعة التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية : تخفيض قيمة العملة، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، ميزان التجاري.

Summary of the Study :

The objective of this study is to show the extent of the effectiveness of the devaluation to address the default in the balance of payments in the long term, taking Algeria as case of study during the period from 1990 to 2013, in order to know the impact this policy has played after a period of financial and economic reform in Algeria, For this purpose a brief reference was made to the balance of payments and the policy devaluation of the currency and relationship between them, as was the application of the co integration test model based on the balance of trade and the price of the exchange rate of the local currency for U.S. dollar as a study variables

The results statistical tests show the absence of the co integration between the variables, which means the absence of long-term relationship between stable variables of the same class, In addition to absence of a causal link between the exchange rate of the local currency and the balance of trade, Which turned out to be the Devaluation measures national currency in order to improve the status of the balance of payments of Algeria was not viable and therefore not effective because of the circumstances of the nature of the foreign trade.

Key Words : Devaluation ,Balance of Payments, Exchange rate, Trade Balance.

قائمة المحتويات

IVالاهداء
Vالشكر
VIالملخص
VIIقائمة المحتويات
VIIIقائمة الجداول
IXقائمة الاشكال
Xقائمة الملاحق
Xقائمة الاختصارات و الرموز
(أ- ح)المقدمة العامة
	الفصل الأول : الاطار النظري لتأثير سياسة تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات.
02تمهيد
03المبحث الأول: الدراسات السابقة
03المطلب الأول: الدراسات العربية
06المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية
09المبحث الثاني: الادبيات النظرية
09المطلب الأول: مفاهيم اساسية حول ميزان المدفوعات
20المطلب الثاني: اثار تخفيض قيمة العملة على التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات
39خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لفعالية تخفيض قيمة العملة في تصحيح عجز ميزان المدفوعات الجزائري على المدى الطويل خلال الفترة 1990 – 2013.
41تمهيد
42المبحث الأول: الطريقة و الادوات المستخدمة في الدراسة
42المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة
59المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
62المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها
62المطلب الأول: نتائج الدراسة
77المطلب الثاني: مناقشة النتائج
78خلاصة الفصل
80الخاتمة العامة
86المراجع
96الملاحق
115الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
13	مكونات ميزان المدفوعات	الجدول 1.1
44	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الفترة 1990-2013	الجدول 1.2
45	مراحل الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري	الجدول 2.2
46	تطور الميزانية ما بين 1993-1999	الجدول 3.2
47	الحالة النقدية من 1994-1999	الجدول 4.2
49	تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار و الاورو من 2005 الى 2008	الجدول 5.2
51	تطور بنود الميزان التجاري و سعر صرف خلال الفترة 1990-1998	الجدول 6.2
52	تطور سعر البترول خلال الفترة 1993-1997	الجدول 7.2
53	تطور بنود الميزان التجاري و سعر صرف خلال الفترة 1999-2013	الجدول 8.2
57	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2013	الجدول 9.2
63	دراسة درجة تأخير السلسلة BC	الجدول 10.2
64	نتائج اختبارات ADF للسلسلة BC بالنسبة للنموذج الثالث	الجدول 11.2
64	نتائج اختبارات ADF للسلسلة BC بالنسبة للنموذج الثاني	الجدول 12.2
65	نتائج اختبارات ADF للسلسلة BC بالنسبة للنموذج الاول	الجدول 13.2
65	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة BC	الجدول 14.2
67	دراسة درجة تأخير السلسلة D(BC)	الجدول 15.2
68	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة D(BC) بعد اجراء الفروقات	الجدول 16.2
69	دراسة درجة تأخير السلسلة ER	الجدول 17.2
69	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة ER	الجدول 18.2
71	دراسة درجة تأخير السلسلة D(ER)	الجدول 19.2

71	نتائج اختبار ADF لاستقرار السلسلة $D(ER)$	الجدول 20.2
74	اختبار جرانجر للسببية	الجدول 21.2
75	جدول تحليل مكونات التباين	الجدول 22.2

قائمة الاشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	التوازن في ميزان المدفوعات	الشكل 1.1
24	هيكل برامج التكييف الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي	الشكل 2.1
25	آلية تخفيض قيمة العملة	الشكل 3.1
28	أثر اختلاف مرونة عرض الصرف الاجنبي	الشكل 4.1
29	حالة منحنى J	الشكل 5.1
32	التوازن المحلي للاقتصاد	الشكل 6.1
33	التوازن الخارجي	الشكل 7.1
35	اثر تخفيض قيمة العملة في ظل المنهج النقدي لميزان المدفوعات	الشكل 8.1
50	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي	الشكل 1.2
55	تطور الميزان التجاري من 1990-2013	الشكل 2.2
63	التمثيل البياني للسلسلة BC	الشكل 3.2
67	التمثيل البياني للسلسلة BC بعد اجراء الفروقات	الشكل 4.2
72	اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن	الشكل 5.2
73	اختبار نموذج VAR	الشكل 6.2
76	دوال استجابة ردة الفعل	الشكل 7.2

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
96	نتائج تحديد درجة التأخير السلسلة BC اعتمادا على معايير Schwarz ، Akaike	الملحق رقم 01
98	نتائج تحديد درجة التأخير السلسلة D(BC) اعتمادا على معايير Schwarz ، Akaike	الملحق رقم 02
100	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة D(BC)	الملحق رقم 03
102	الاشكال البيانية للسلسلة ER	الملحق رقم 04
103	نتائج تحديد درجة التأخير السلسلة ER اعتمادا على معايير Schwarz ، Akaike	الملحق رقم 05
105	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة ER	الملحق رقم 06
107	نتائج تحديد درجة تأخير السلسلة D(ER) اعتمادا على معايير Schwarz ، Akaike	الملحق رقم 07
109	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة D(ER)	الملحق رقم 08
111	اختبار جرانجر للسببية	الملحق رقم 09
112	اختبار مكونات التباين	الملحق رقم 10
113	جدول دوال استجابة ردة الفعل	الملحق رقم 11

قائمة الاختصارات و الرموز

الاختصار / الرمز	الدلالة
FMI	صندوق النقد الدولي
BC	الميزان التجاري
ER	سعر الصرف

المقدمة العامة

أ- تمهيد

لم يعد هناك اقتصاد في عالمنا الحالي يعيش بمعزل عن الاقتصاد الدولي، لذا أصبح للعلاقات الاقتصادية الدولية وما يتمخض عنها من اتفاقيات اقتصادية دور هام في مدى تقدم الاقتصاد الوطني، حيث تنطوي العلاقات الاقتصادية الدولية على الكثير من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، مثل الصادرات و الاستيرادات السلعية و الخدمية، وحركة رؤوس الاموال بمختلف انواعها ، اضافة الى التحويلات من جانب واحد وان جميع هذه المعاملات تسجل في سجل يدعى ميزان المدفوعات.

حيث يحظى ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات، إنما يعكس من حيث المحتوى قوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية على المستوى الدولي ، و مع الأهمية البالغة لميزان المدفوعات تحاول الدول معالجة الاختلالات التي تطرأ عليه وذلك على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الاختلال من خلال إتباع مناهج ومداخل وسياسات مختلفة منها سياسة تخفيض قيمة العملة التي تعتمد على التغيرات في سعر الصرف.

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة اجراء تقوم به السلطة النقدية بغية التغير في سعر الصرف لغرض تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، كما له دور مهم في استقرار المستوى العام للأسعار و تحقيق التوازن الخارجي الذي ينعكس بدوره على معدل النمو الاقتصادي و الحد من اختلال توازنه، حيث ان هذا التغير في العملة الوطنية يكون بقرار تصدره السلطات النقدية بموافقة من المنظمات الدولية.

عرف الدينار الجزائري بعض التغيرات منذ 1973 عندما انهار النظام الدولي القائم على ثبات العملة المسعرة بالنسبة للدولار الأمريكي و الذهب و استبدال بنظام الدول حرية الاختيار لكل بلد عضو في الصندوق النقد الدولي سياسة الصرف المناسبة له ، حيث حددت قيمة الدينار انداك على اساس سلة من 14 عملة لكن نظام تسيير العلاقات الاقتصادية و التجارية ادى الى اعطاء صورة خاطئة للسوق الداخلية و بالتالي لم يكن

باستطاعة سعر الصرف ان يؤثر على تطور الاقتصاد، حيث ان السلطات الاقتصادية خلال السنوات ما قبل التسعينات تجاهلت دور سعر الصرف كأداة للتنظيم الاقتصادي ولم تنظر الى مشكلة سعر الصرف بطريقة منطقية الا بعد انهيار سعر البترول الذي نجمت عنه ازمات اقتصادية، اجتماعية وسياسية .

حيث تفادى مسئولو التسيير الاقتصادي في بادئ الامر التحدث عن عملية التخفيض واستعملوا بذلك عبارة الانزلاق التدريجي الذي استمر من 31 ديسمبر 1987 إلى غاية 31 ديسمبر 1990 ثم تصحيح قيمة الدينار في السوق الا بعد التفاوض مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1990 على برنامج اعادة هيكلة وتصحيح الاقتصاد، حيث بدت عملية التخفيض كحتمية لا بد منها من اجل تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فمن خلال هذه السياسة كانت السلطات الاقتصادية تنتظر ان تكون لها اثار ايجابية اكثر من ان تكون سلبية ومن الواضح ان قرار التغيير في سعر صرف عملة وطنية لا يمكن ان يؤخذ دون ان يحدد من قبل الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لذلك يجب ان تحدد كل الاختلالات من اجل بناء سياسات مصاحبة لعملية التخفيض من اجل نجاح هذه الاخيرة.

ب- اشكالية البحث

من خلال ما سبق يتم طرح الاشكالية العامة

ما مدى فعالية تخفيض قيمة العملة في تعديل خلل ميزان المدفوعات الجزائري على المدى الطويل ؟

بناءً على الإشكالية الرئيسية السابق ذكرها يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نورد أهمها فيما يلي:

- ماهي طبيعة الاختلال في ميزان المدفوعات التي يعيشها الاقتصاد الجزائري؟
- الى اي مدى تساهم عملية تخفيض العملة المحلية في زيادة صادرات البلد؟
- هل بالضرورة احداث توازن في الميزان التجاري يؤدي الى احداث توازن في ميزان المدفوعات؟
- ما هي الشروط الواجب توافرها لإنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في معالجة خلل ميزان المدفوعات في المدى الطويل؟

ت- فرضيات البحث

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع البحث، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لاختبارها وهي على النحو التالي:

الفرضية الأساسية:

تؤثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال ميزانها التجاري.

ولقياس الفرضية الأساسية فإنه تم اشتقاق الفرضيات الآتية:

- يؤثر تخفيض قيمة العملة على رصيد الميزان التجاري في الجزائر من خلال زيادة الصادرات و الحد من الواردات؛
- هناك علاقة سببية طويلة الاجل بين سعر صرف العملة المحلية والميزان التجاري التي من شأنها ان تترك اثر ايجابي في معالجة خلل ميزان المدفوعات؛
- لا يمكن لسياسة تخفيض قيمة العملة وحدها ممارسة تأثيراتها ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات دون اللجوء الى سياسات تكميلية او اجراءات اخرى.

ث- مبررات اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة أدت إلى اختيار الموضوع:

- الرغبة في دراسة هذه الظاهرة الاقتصادية التي تعيشها اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة ؛
- محاولة إبراز دور سياسة تخفيض قيمة العملة في معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية؛
- الرغبة في معالجة المواضيع المتعلقة بالاقتصاد الكلي؛
- محاولة ربط سياسة تخفيض قيمة العملة بميزان المدفوعات على اعتبار أن الجزائر عانت اختلالات واختناقات كبيرة في ميزان المدفوعات؛

ج- أهمية واهداف الدراسة :

1- أهمية البحث:

نظرا للآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزتها الاختلالات في ميزان المدفوعات على الاقتصاد الجزائري، والوسائل المختلفة التي انتهجتها السلطات النقدية لمعالجة هذه الاختلالات، تنبع أهمية الدراسة في أهمية ميزان المدفوعات في تقييم حالة الاقتصاد الجزائري محليا وخارجيا، ، بالإضافة إلى أهمية تخفيض قيمة العملة في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، كونها من اهم السياسات التي يمكنها التدخل في النشاط الاقتصادي من خلالها.

2- أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها:

- توضيح العلاقة بين سعر صرف العملة الوطنية و ميزان المدفوعات؛
- إبراز دور قيمة العملة وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر؛
- معرفة الأدوات والوسائل التي استخدمتها السلطات في علاج اختلال ميزان المدفوعات؛
- محاولة فهم تطورات سعر صرف الدينار الجزائري واثره على ميزان المدفوعات في ظل التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري ؛
- محاولة الخروج بتوصيات قد تساهم في علاج هذه الاختلالات مستقبلا.

ج- حدود الدراسة:

يقتصر الإطار المكاني على علاج اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، أما بالنسبة للإطار الزمني، فقد حددت فترة الدراسة بالفترة 1990-2013 ويرجع سبب اختيار هذه الفترة الى الأهمية التي اعطتها السلطات النقدية الجزائرية لنظام صرف الدينار الجزائري للتطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري من خلال ادخال اصلاحات وتعديلات هامة مباشرة بعد سنة 1986.

خ- منهج البحث والأدوات المستخدمة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق الى أهم الادبيات المتعلقة بالموضوع، اما في الجانب التطبيقي استعمل المنهج التجريبي الذي يستند على دراسة الحالة ، وعن الادوات المستخدمة في هذا البحث كانت عبارة عن جداول واحصائيات متعلقة بميزان المدفوعات واحصائيات عن سعر صرف العملة الوطنية مقارنة بالعملة الاجنبية اضافة الى استخدام برنامج *EVIWS.7* المتخصص في الدراسات القياسية و الاحصائية.

د- مرجعية الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا هذه على مختلف الابحاث و الدراسات المتخصصة (المنشورة والغير منشورة) وفي مجال الدراسة، بالإضافة إلى مصادر أخرى تمثلت في التقارير الصادرة عن الجهات الرسمية كالبنك المركزي.

ذ- صعوبات الدراسة:

- ندرة الدراسات التي تناولت موضوع تخفيض قيمة العملة ودورها في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر؛
- صعوبة الحصول على الإحصائيات من طرف البنك المركزي الجزائري لبعض السنوات.

ر- هيكل البحث:

و للإجابة على الاشكالية المطروحة، واختبار فرضيات موضوع الدراسة تم تقسيم البحث الى فصلين تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة تتضمن ملخصا للبحث ونتائج اختبار الفرضيات اضافة الى اهم التوصيات و الاقتراحات.

الفصل الأول : يتضمن الجانب النظري للموضوع حيث يتم الاشارة في المبحث الأول إلى الدراسات التي تطرق إليها سابقينا والتي لها علاقة بموضوع دراستنا ، أما في المبحث الثاني نستعرض ميزان المدفوعات ومكوناته اضافة الى اسباب اختلاله و اهم الطرق المتبعة لتصحيح الاختلال وتوضيح اثار تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني : يتضمن الدراسة التطبيقية، حيث يتم في المبحث الأول عرض الأدوات والطريقة المستخدمة في الدراسة، وذلك من خلال الإشارة لمجتمع الدراسة والفترة الزمنية وأسباب اختيارها، وكذلك طرق ومصادر جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة ثم التطرق للنموذج المستخدم في الدراسة، ومختلف الاختبارات الخاصة بهذا الأخير، أما في المبحث الثاني فسيتم فيعرض نتائج الاختبارات الاحصائية المتحصل عليها ومناقشتها قصد الخروج بالتوصيات والحلول الممكنة لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات.

الفصل الاول

الإطار النظري لتأثير

سياسة تخفيض قيمة العملة

على ميزان المدفوعات

تمهيد

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي ، لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية مزدوج فيها القيود الدائنة والقيود المدينة ، ولأهمية ميزان المدفوعات تحاول البلدان معالجة الاختلال في موازين مدفوعاتها على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الاختلال، وتعد تخفيض قيمة العملة من بين احدى السياسات المتبعة لعلاج اختلال ميزان المدفوعات التي تلجا اليها الدول، ولهذا سوف يقسم هذا الفصل الى مبحثين هما :

المبحث الاول : الدراسات السابقة، ويتضمن مجمل الدراسات السابقة التي تطرق إليها سابقينا والتي لها علاقة بموضوع دراستنا.

المبحث الثاني : الادبيات النظرية للموضوع و الذي يتضمن تخفيض قيمة العملة كسياسة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات

المبحث الاول : الدراسات السابقة

يحتوي هذا المبحث على الدراسات التي تطرق اليها سابقينا و التي لها علاقة بموضوعنا وقد تم تقسيمها الى مطلبين دراسات عربية ودراسات اجنبية.

المطلب الاول: الدراسات العربية

1- دراسة عبد الله خضر عبطان السبعواوي (مداخلة ضمن مركز الدراسات الاقليمية العدد 10، 2013) تحت عنوان: اثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات - ايران نموذجا- للمدة 1990-2011.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة ما ان كانت سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية يمكن ان تحافظ على التوازن في ميزان المدفوعات من خلال التغيرات التي تجريها في معدلات الصرف الاجنبي ، ومن خلال العلاقة بين الاثر الذي يمكن ان يمارسه تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات في ايران خلال المدة 1990 - 2011 بغية تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات بعيدا عن الصدمات الخارجية التي تؤثر في كل من المتغيرين ، حيث اعتمد الكاتب في هذا البحث على التحليل الوصفي و الكمي من خلال استعراض اهم المفاهيم الادبية حول السياسة النقدية و التجارية واتجاهات العجز في ميزان المدفوعات واستكمل التحليل بتقديرات الانحدار من خلال الاساليب القياسية.

من بين النتائج المتوصل اليها انه يمكن استخدام سياسة تخفيض قيمة العملة في تحقيق استقرار ميزان المدفوعات اذ ما جعل التخفيض ضمن السيطرة على العجز دون استخدام السياسات المبنية على التوسع و الانكماش اضافة الى امكانية معالجة هذا العجز بالسياسة النقدية ، وان سياسة تخفيض قيمة العملة تكون اكثر فعالية في الدول المتقدمة بعكس الدول النامية .

2- دراسة ناهض قاسم القدرة (مذكرة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، 2013) تناولت موضوع اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني اسبابه وطرق علاجه.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مكونات ميزان المدفوعات وتطورها وتحليلها ودراسة حجم الاختلال في ميزان المدفوعات وتطوره و الكشف عن الاسباب الحقيقية لهذا الاختلال وتحليل دور العوامل الداخلية و الخارجية في هذا الاختلال وتوضيح آثاره على الوضع الاقتصادي، توصلت الدراسة ان الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني يسجل فائضا باستمرار نتيجة الدعم و المساعدات الاجنبية من الدول المانحة وهذا يساهم في تخفيض عجز ميزان المدفوعات كما توصلت ايضا الى ان صعوبة تقديم مقترحات بمعالجة اختلال ميزان المدفوعات على المدى القصير في ظل وجود الاختلال الذي يسيطر على المعابر و الحدود الا انه على المدى المتوسط يستطيع الاستثمار الاجنبي المباشر ان يلعب دورا مهما في تخفيف حدة العجز في ميزان المدفوعات.

3- دراسة سهام رشاد منصور ابراهيم (مذكرة ماجستير في الاقتصاد جامعة بنها، مصر، 2011) تناولت موضوع فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1979-1992).

هدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1979-1992) وهذا انطلاقا من ان الاقتصاد المصري يعاني من عجز مزمن في ميزانه و حسب راي الباحثة ان العجز يرجع الى عجز في الحساب الجاري بصفة عامة و عجز الميزان التجاري بصفة خاصة، نظرا لما اتسمته هذه الفترة من تعديلات في سعر صرف الجنيه المصري .

تم معالجة هذا الموضوع بالتطرق الى استعراض مفصل حول سياسة تخفيض قيمة العملة كاهم السياسات الفاعلة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات اضافة الى جزء خاص بالتوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات اضافة الى العلاقة بينهما، حيث تم معالجة معطيات هذه الدراسة باستخدام المنهج الاقتصادي القياسي بالاستعانة بمجموعة من الاختبارات كاختبار ديكي فولر، اختبار اجفالي و خان ونموذج بولاك . حيث توصلت الدراسة في الاخير الى انه من الضروري ان يتزامن مع تطبيق سياسة التخفيض سياسات مالية ونقدية في الاجل القصير.

4- دراسة عمروش شريف (مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة البليدة ، 2005) تناولت موضوع السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة السياسة الاقتصادية الكلية وموقع السياسة النقدية منها مع معرفة تأثيراتها على النشاط الاقتصادي وفهم دور السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الداخلية و الخارجية واثرها على ميزان المدفوعات في ظل التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، حيث ابرزت هذه الدراسة انه بالإضافة إلى أن استقرار سعر الصرف الذي يعمل على تحسين ميزان المدفوعات و الذي يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج، ان السياسة النقدية من وجهة نص الباحث تهدف إلى معالجة الاختلال الخارجي، معتبرا هذا الاختلال سببه نوع من الاضطراب المرتبط بعدم التوازن في الطلب والعرض على النقود، حيث أن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية، وبالتالي بان التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية، حيث تم معالجة هذا الموضوع باستخدام المنهج الوصفي لاستعراض الاطار النظري للسياسة الاقتصادية و السياسة النقدية و المنهج التحليلي لاستخلاص توجيه تأثير السياسة النقدية على المؤشرات الكلية وذلك بالاعتماد على الاحصائيات المستمدة من بنك الجزائر.

تم التوصل الى جملة من النتائج من بينها ان فعالية السياسة النقدية التي من خلالها معالجة الاختلالات تتوقف على درجة استقلالية السلطة النقدية ، وانه لا يمكن معالجة اختلال ميزان المدفوعات بنفس الطريقة بالنسبة لجميع الدول وانه لا يمكن حصر اختلال ميزان المدفوعات بصفة كلية في عدم التوازن بين العرض و الطلب في سوق النقود.

5- دراسة محمد راتول (مقال في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، 2004) تناول الباحث موضوع الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات واعادة التقويم.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة هل ان اسلوب المرونات المتبع في سياسات التعديل الهيكلي و القاضي بتخفيض العملة المحلية لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات صالح للتطبيق على اقتصاد نام كالاقتصاد الجزائري و هل كان من الضروري تطبيقه، حيث تم معالجة الموضوع بالتطرق الى محورين محور تم فيه عرض لنظرية اسلوب المرونات و تطور الدينار الجزائري و المحور الثاني تطرق فيه الى الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات واعادة التقويم، وفي الاخير خلص بفكرة مفادها ان الرفع من الصادرات يتطلب تخفيض سعر الدينار هي حجة باطلة عمليا في الجزائر و اوصى بتشجيع الصادرات من غير المحروقات وانه لا بد من معالجة مشكل عرض العملة الاجنبية التي ينبغي ان تكون متعادلة مع الطلب عليها بما يضمن استقرار الدينار الجزائري وتوحيد سعر الصرف.

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية

- 1- Study Kavous Ardalan, Marist College, **the monetary approach to balance of payments: a taxonomy with a comprehensive reference to the literature**, Proceedings of the Academy for Economics and Economic Education, Volume 7, Number, 2004.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى عرض نظريات لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات انطلاقا من وصفه للمنهج النقدي اضافة الى نظرية المرونة و نظرية الامتصاص (الاستيعاب) مع التركيز على المقاربة النظرية و الاشارة الى ذلك في المدى الطويل و المدى القصير؛

توصل الباحث الى ان منهج المرونات يعد طريقة مهمة لميزان المدفوعات في مساعدته على تصحيح الخلل طبقا لشرط مارشال ليرنر مؤكدا بانه لا بد من تحقيق مرونة العرض و الطلب على السلع الفردية لتحليل الصادرات و الواردات، كما يسعى منهج الامتصاص الى ان ينظر الى الميزان التجاري من وجهة حساب الدخل الوطني مشيرا الى ان الزيادة في الانتاج نسبة الى الاستيعاب يؤدي الى تحسن في الميزان التجاري، و ان المنهج النقدي يركز على القاعدة النقدية للمكون المحلي باعتبار ان الاصول المحلية مكونات نقدية تتأثر بميزان المدفوعات في المدى الطويل.

- 2- study Derick boyd and Gughelmo caporale, **Real Exchange Rate Effects on the Balance of Trade: cointegration and the Marshal – Lerner condition**, London, June 2001.

هدفت هذه الدراسة قياس تأثيرات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري باستخدام نموذج التكامل المشترك وأسلوب الانحدار الاتجاهي VARDEL للناتج المحلي الداخلي والخارجي، وقد توصلت الدراسة إلى أن استجابة تدفقات التجارة لتغيرات الأسعار النسبية هو القضية الرئيسية في رسم سياسات سعر الصرف، و أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية يرافقه تحسن في الميزان التجاري، وهذا يعتمد على مرونة الطلب على كلا من الصادرات والواردات وما اذا كانت تلي شرط مارشال ليرنر.

وعلى الرغم من وجود قدر كبير من التباين فإن النتائج الرئيسية للدراسة تشير الى أن شرط مارشال ليرنر يتحقق في المدى الطويل على الرغم من تأثيرات J - curve في المدى القصير بالإضافة لذلك فإن تخفيض القيمة الإسمية لسعر الصرف يمكن أن يقوم بتغيير سعر الصرف الحقيقي، وهذا يدعم فرضية أن تخفيض قيمة العملة يمكن أن تحسن الميزان التجاري للدولة.

3- Study Carmen M, Reinhart, **Devaluation Relative Prices and International Trade: Evidence from Developing Countries**, Staff Papers - International Monetary Fund, November 1994.

ركزت هذه الدراسة على بعض البلدان النامية التي قامت بتخفيض قيمة عملتها للحد من الاختلالات الخارجية الكبيرة التي تعاني منها وذلك من خلال تعديلات في سعر الصرف قصد تشجيع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية للدولة، اشارة الى انه تم دراسة العلاقة بين الاسعار النسبية و الواردات و الصادرات في عينة من 12 دولة نامية، حيث تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور تأثيرات الاسعار النسبية التي تؤثر على الميزان التجاري وذلك ضمن فعالية تخفيض قيمة العملة.

حيث توصلت الدراسة الى انه لا توجد علاقة منتظمة بين الموازين التجارية و الاسعار النسبية، وان تخفيض قيمة العملة يقلل فقط من الاختلالات التجارية اذا كان يترجم تخفيض قيمة العملة الحقيقية واذا استجابت التدفقات التجارية للأسعار النسبية.

4- Study Sidney S. Alexander, **Effects of a Devaluation on a Trade Balance**, Staff Papers - International Monetary Fund, Vol 2, No 2, Apr, 1952

في هذه الدراسة كان يسعى الباحث الى الاجابة على السؤال التالي ما هو تأثير تخفيض قيمة العملة في الميزان التجاري ، ومن خلال هذا الاشكال كان يهدف في دراسته هذه الى توضيح ان تخفيض قيمة العملة يميل الى تخفيض الاسعار الخارجية للصادرات البلاد بما يتناسب مع انخفاض قيمة العملة وانه سيتم زيادة الطلب الخارجي على الصادرات البلاد وان ذلك يتوقف على مرونة العرض المحلي لسلع التصدير ومرونة الطلب الخارجي على صادرات البلاد و ان الاثر الاولي لتخفيض قيمة العملة هو رفع السعر المحلي للواردات مما يؤدي الى انخفاض بعض الطلب المحلي على الواردات و التي بدورها تميل الى تخفيض الاسعار العالمية من السلع المستوردة، و ان

حجم هذه التفاعلات تعتمد مرونة الطلب المحلي على الواردات ومرونة الامدادات الخارجية للواردات ، حيث أكد ان تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري ينطوي اساسا على المرونات الاربعة المذكورة اعلاه

5- Study Hernán Rincón, **Testing the Short-and-Long-Run Exchange Rate Effects on Trade Balance: The Case of Colombia,**

تبحث هذه الدراسة في معرفة دور أسعار الصرف في تحديد سلوك ميزان التجارة على المدى القصير والطويل في كولومبيا . و اوضحت هذه الدراسة ان تخفيض قيمة العملة يحسن الميزان التجاري و هذه المقولة مؤكدة من قبل شرطين هما شرط Bickerdike-Robinson-Metzler (BRM) و شرط (ML) Marshall- Lerner ، حيث تم استخدام صيغة نموذج الانحدار التي تشمل الدخل والمال بالإضافة الى فحص المنهج النقدي ومنهج الاستيعاب لميزان المدفوعات، ومن النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هو أن أسعار الصرف تلعب دوراً في تحديد السلوك القصير المدى والطويل المدى لميزان التجارة الكولومبية ، اضافة الى ان تخفيض قيمة العملة يحسن الميزان التجاري و ذلك يتناسق مع شروط بيكيرديك- روبنسون- متزler BRM و مارشال-ليرنر، حيث تبين النتائج أيضا أن الأثر الطويل الأجل لتخفيض قيمة سعر الصرف على الميزان التجاري يتعزز إذا كان مصحوبا بانخفاض في أسهم المال و/أو زيادة في الدخل .

المبحث الثاني : الادبيات النظرية

من خلال الدراسات السابقة التي تم التطرق اليها في المبحث السابق جاءت دراستنا هذه كمحاولة لإثراء موضوع الدراسة، حيث تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من خلال اسقاط الدراسة على حالة الجزائر اضافة الى فترة الدراسة المختارة و المنهج المتبع و طرق المعالجة اضافة الى كيفية جمع المعلومات، حيث سيغطي هذا المبحث بعض المفاهيم الاساسية التي تتعلق بميزان المدفوعات كالمفهوم و الأهمية والمكونات بالإضافة الى التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات وصوره واسبابه وطرق علاجه، مع التركيز على اهم المفاهيم الاساسية حول تخفيض قيمة العملة كسياسة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

المطلب الاول : مفاهيم اساسية حول ميزان المدفوعات

ان لميزان المدفوعات اهمية كبيرة من خلال دراسة مفرداته حيث يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي للعالم الخارجي لذلك يتناول هذا المطلب مفهوم واهمية ميزان المدفوعات بالإضافة الى التوازن و الاختلال .

الفرع الاول: مفهوم ميزان المدفوعات و مكوناته

اولا : مفهوم ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات Balance of Payments من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة وضع البلد في المدى القصير¹، حيث يعرف على انه سجل منتظم ومبوب للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في بلد معين وباقي بلدان العالم خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة²، كما يعرف ايضا بانه " حساب يحمل تسجيلات منظمة لجميع المعاملات خلال سنة بين المقيمين وغير المقيمين"³.

¹ - بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت 2010، ص 346.

² - احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007 ص 48.

³ - Brahim GUNDOUZI, RELATIONS ECONOMIQUES INTERNATIONALES, éditions el maarifa, Alger, p 11.

اما حسب صندوق النقد الدولي فيعرف ميزان المدفوعات على انه بيان احصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ويتألف من حساب السلع و الخدمات، وحساب الدخل الاولي، وحساب الدخل الثانوي، و الحساب الرأسمالي، و الحساب المالي، وفق نظام القيد المزدوج¹، و الذي يتم بموجب هذا القيد تسجيل كل عملية تجري مع العالم الخارجي مرتين، مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين²، حيث يتكون الجانب الدائن من مدفوعات الدول الاجنبية المختلفة لصالح الدول خلال عام معين بينما يتألف الجانب المدين من مدفوعات تلك الدولة الى الدول الاجنبية خلال نفس الفترة³.

وتجدر الاشارة الى ان التفرقة بين المقيم وغير المقيم بناء على جنسية الاشخاص المنتمين الى الدولة⁴، غالبا ما يكوم المقيمون على اقليم دولة معينة هم مواطنو هذه الدولة بالإضافة الى رجال الاعمال الاجانب الذين يعيشون لفترة اطول، اما السائحين الاجانب او اعضاء البعثات الدراسية و الدبلوماسية لا يعتبرون مقيمون في الدولة التي يتواجدون فيها⁵.

ومن خلال ما سبق يتضح ان ميزان المدفوعات هو سجل حسابي منظم يحتوي على جميع المعاملات الاقتصادية و المالية بين الدولة و باقي دول العالم خلال سنة.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات

ان تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية في شكل ميزان المدفوعات تعد مسالة حيوية لأي اقتصاد وطني لأنه يعتبر المحدد لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي و بالتالي فهو يقيس الموقف الدولي لأي بلد⁶، بالإضافة الى ان هيكل هذه المعاملات يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته التنافسية ودرجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، كما يشكل اداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة⁷، كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة و الضعف ومن ثم يشكل اداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، مؤشرا لسياستها المالية و النقدية وسياسات الصرف

1- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009، ص9.

2- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص71.

3- محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ص72.

4- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص81.

5- احمد مندور، مقدمة الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 1990، ص158.

6- دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص76.

7- هاني عرب، المساعد في المالية الدولية، ملتقى البحث العلمي (كتاب الكتروني)، www.rsscrs.com، 2009، ص6.

بشان الحاجة للتعديل متى ما حدث اختلال خارجي¹، وعلى صعيد آخر فانه عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي IMF من جميع اعضائه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون الميزان من اهم المؤشرات قاطبة للحكم على المركز الخارجي لكل عضو من اعضاء الصندوق².

ثالثا: مكونات ميزان المدفوعات :

يقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى جانبين احدهما مدين و الاخر دائن، فالجانب المدين تسجل فيه كل عملية يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة قبل دول أخرى، اما الجانب الدائن تسجل فيه كل عملية يترتب عليها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب³.

أما عموديا فلا توجد تقسيمات موحدة بين الدول ومن بين التقسيمات الشائعة نورد هذا التقسيم لتمييزه بالوضوح والمنطقية، وتم تقسيم هذا الميزان الى قسمين ميزان الحساب الجاري وميزان راس المال وذلك نظرا لتشابه المعاملات الاقتصادية الدولية، ويشمل كل قسم على النحو التالي:

1- حساب العمليات الجارية **Current Account** : و الذي يضم

أ) الحساب التجاري : ويضم الصادرات و الواردات من السلع و البضائع ويطلق عليه بالتجارة المنظورة؛ ويضم العوائد المحصلة او المدفوعة عن الخدمات مثل خدمات النقل، التأمين و السياحة و الصرافة، عوائد الاستثمار و يطلق عليه بالتجارة غير المنظورة⁴؛

ب) حساب التحويلات من جانب واحد: ويضم هذا الحساب المدفوعات المحولة من جانب واحد و التي تكون لغرض هبات و هدايا التي لا ترد او تحويلات العاملين الاجانب الى اوطانهم⁵.

¹ - سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² - هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص 6.

³ - احمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 48. بتصرف

⁴ - Brahim GUNDOUZI, Op Cit, p13-14.

⁵ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص 66.

2- حساب العمليات الرأسمالية **Capital Account** : و يشمل تدفق راس المال بين البلد

المعني وباقي العالم

أ) حساب راس المال طويل الأجل: وهي التدفقات الرأسمالية التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل و الاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم و سندات ، أو بيعها من و إلى الخارج)؛

ب) حساب راس المال قصير الأجل : وهي التدفقات الرأسمالية التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل العملات الأجنبية و الودائع المصرفية و الأوراق المالية قصيرة الأجل و الكمبيالات؛

و عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية + ميزان التحويلات من جانب واحد + حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بالميزان الأساسي¹.

و الجدول الموالي يبين مكونات ميزان المدفوعات.

¹ - عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي - النظرية و السياسات-، الطبعة الاولى، دار الفكر، عمان، ص ص 124 - 125.

الجدول رقم 1.1 : مكونات ميزان المدفوعات

صافي			نوع الحساب
الدائن (+)	مدين (-)	دائن (+)	
المدين (-)			
			<p>اولا : حساب العمليات الجارية:</p> <p>1- الحساب التجاري</p> <p>- ح/ التجارة المنظورة للسلع</p> <p>- ح/ التجارة الغير منظورة للسلع</p> <ul style="list-style-type: none"> • النقل • التامين • السياحة • دخل الاستثمارات • خدمات حكومية متنوعة <p>2- حساب التحويلات</p> <p>هبات وتعويضات</p> <p>ثانيا : حساب العمليات الرأسمالية</p> <p>1- حساب راس المال طويل الاجل</p> <p>- استثمار مباشر</p> <p>- اوراق مالية</p> <p>- قروض طويلة الاجل</p> <p>- رؤوس اموال اخرى</p> <p>2- حساب راس المال قصير الاجل</p> <p>- ذهب</p> <p>- اذونات مصرفية</p> <p>- القروض قصيرة الاجل</p> <p>- السهو و الخطا</p>

المصدر: صبحي تادريس قريصة، محمد العقاد مدحت، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية،

1983، ص 328.

كما يتم كتابة معادلة ميزان المدفوعات كالتالي¹:

$$\underbrace{X - M + Y_F + T_F}_{\text{Balance des opérations courantes}} + \underbrace{+ \Delta K}_{\text{Balance des opérations en capital}} + \underbrace{+ \Delta F + \Delta R}_{\text{Balance des opérations financières}} = 0$$

$\underbrace{\hspace{15em}}_{\text{Balance des paiements}}$

مع ان :

ΔF : ميزان المعاملات المالية خارج الاحتياطات

ΔR : التغير في الأصول الاحتياطية الإجمالي للبنك المركزي.

الفرع الثاني: التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات

ذكرنا من قبل أن ميزان المدفوعات للدولة هو مجرد سجل إحصائي للعلاقات الاقتصادية على اختلاف أنواع التي قامت بينها وبين الدول الأخرى، ولما كان هذا الميزان لا بد أن يتوازن بمعنى أن يتعادل جانبي الميزان (الدائن - المدين) أو أن يظهر عليه بعض الاختلال

اولا: التوازن في ميزان المدفوعات

التوازن في ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، اي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الاخرى مع حقوق الدولة على الدول الاخرى، يشمل التوازن ميزان المدفوعات مفهومين التوازن الحسابي و التوازن الاقتصادي².

أ- **التوازن الحسابي** يكون ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية المحاسبية لان طريقة تنظيمه وتسجيل المعاملات تتم وفق نظام القيد المزدوج، و هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن و الأخر

¹ - Gilles MORISSON, L'ÉQUILIBRE MACROÉCONOMIQUE ET MACRO-FINANCIER EN ÉCONOMIE OUVERTE UN CADRE COMPTABLE 'ANALYSE, Institut Bancaire et Financier International, BANQUE DE France, N°4 - Novembre 2010, p8.

² - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2004، ص121.

مدين، و هذا ما يجعل ميزان المدفوعات متساوي من الناحية الحسابية بالضرورة¹، وتجدد الاشارة الى ان هذا التوازن لا يمثل قيمة في التعرف على مركز الدولة الاقتصادي و ليس شرطا ان يحدث التوازن لكل حساب على حدة²، وبصفة عامة فان ميزان المدفوعات كوحدة واحدة لا بد ان يتعادل حسابيا خلال سنة، وهذا التساوي الحسابي ضرورة حتمية لكنه لا يعني التساوي الفعلي او الحقيقي بل تساوي حسابي فقط³.

ب- **التوازن الاقتصادي** : على الرغم من حتمية التعادل بين الجانب الدائن و الجانب المدين في ميزان المدفوعات الا انه يكون في دولة ما في حالة فائض او عجز معنى ذلك ان التوازن الاقتصادي يتطلب تعادل بنود معينة في الميزان ناتجة عن عمليات تلقائية، حيث هذه العمليات تتحقق دون النظر الى حالة ميزان المدفوعات⁴، ولما كان ميزان المدفوعات متوازنا دائما من الناحية المحاسبية فإن التوازن الذي نحكم به على ميزان المدفوعات عندما نركز النظر على بعض الحسابات فقط فيه لا بد أن يكون له وصف آخر غير وصفه المحاسبي ، وهكذا يوصف هذا التوازن بأنه اقتصادي⁵.

وهنا يمكن التمييز بين نوعين من العمليات التي تدخل في ميزان المدفوعات عمليات تلقائية او مستقلة وعمليات تعويضية او موازنة ، فالأولى هي العمليات التي تقع ضمن الحساب الجاري وحساب راس المال القصير الاجل⁶، اما العمليات التعويضية فهي تلك العمليات التي لا تجري لذاتها وانما تجري بالنظر الى حالة او وضع ميزان المدفوعات⁷، ويوصف ميزان المدفوعات بانه متوازن اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية او المستقلة وحدها دون غيره، و بالتالي فان تعادل الجانب المدين مع الجانب الدائن يعني توازن الميزان وعدم تعادل هاتين القيمتين يعني اختلال الميزان⁸، والمنحنى الموالي يمثل التوازن في ميزان المدفوعات.

¹ - فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره، ص 122 .

² - عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص92.

³ - علي حافظ منصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة تحفة الشرق، 1990، ص100.

⁴ - ناهض قاسم القدرة، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني اسبابه وطرق علاجه، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة، جامعة الازهر، 2013، ص32.

⁵ - عادل أحمد حشيش ، مجدي شهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 197 .

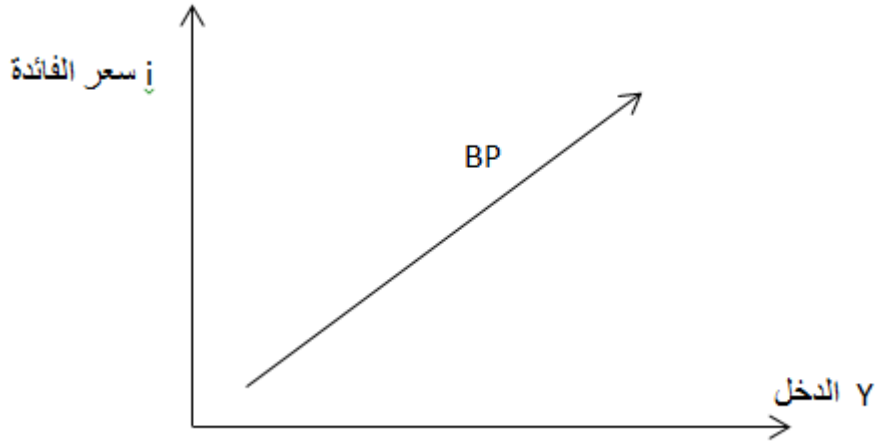
⁶ - جليل شيعان ضمير، عقيل عبد محمد الحمدي، اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الامريكي حالة دراسية)، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 27 المجلد

السابع كانون الاول 2011، ص 203.

⁷ - عادل أحمد حشيش ، مجدي شهاب ، مرجع سبق ذكره، ص 197

⁸ - احمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عنفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص 52.

الشكل رقم 1.1 : التوازن في ميزان المدفوعات



المصدر: مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال اسعار صرف العملات الاجنبية على مؤشر الاسعار في الاردن (1985-2006)، اطروحة دكتوراه في الفلسفة تخصص المصارف، كلية العلوم المالية المصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، 2008، ص42.

ثانيا : الاختلال في ميزان المدفوعات

أ- مفهوم اختلال ميزان المدفوعات :

يقصد باختلال التوازن في ميزان المدفوعات حالتي الفائض و العجز ، مما يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان او العكس¹، كما يعني زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى على مطلوباتها لتلك الدول وهنا يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض ، اما العجز فيحدث عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه ، أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى حقوق الدولة اتجاه تلك الدول²، يعني للاختلال صورتان فائض وعجز ويمكن قياس هذا الفائض و العجز من خلال بنود ميزان المدفوعات التي تقسم الى جزئين يفصل بينهما خط افقي الجزء الاول يشمل بنودا فوق الخط تمثل البنود التلقائية و الجزء الثاني يشمل البنود تحت الخط³، والتي تدعى بمقاييس الاختلال و التي تضم الميزان الاساسي وميزان التسويات الرسمية .

¹ - نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الطبعة الاولى، الجزائر، 2011، ص218 .

² - فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص 121

³ - موسى سعيد مطر، شقيري النوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2008، ص 20.

- الميزان الأساسي : هو المجموع الجبري لصافي أرصدة الحساب الجاري و حساب راس المال طويل الأجل و يفترض أن تكون المعاملات في الحسابات تلقائية، تتميز هذه الحسابات بالاستقرار نسبيا في المدى القصير لذلك توضع فوق الخط أما باقي الحسابات التي تتأثر بعوامل مؤقتة توضع تحت الخط¹.
- ميزان المستويات الرسمية : و فيه يتم وضع كافة حركات رؤوس الاموال الخاصة قصيرة الاجل و بند السهو و الخطأ و توضع فوق الخط، اما المعاملات في الاصول الاحتياطية هي فقط التي توضع تحت الخط كونها تعكس التدخل الرسمي في سوق الصرف الاجنبي².

ب- انواع و أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

عادة ما نميز بين نوعين من الاختلال، اختلال مؤقت يحدث نتيجة بعض المتغيرات الاقتصادية قصيرة الاجل و يستدعي هذا الوضع اي سياسة للتخلص منه، واختلال دائم الذي يستمر طوال سنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة دائمة³، كما يفسر خبراء صندوق النقد الدولي هذا النوع من العجز بالإفراط في مستويات الطلب الذي ينهك موارد البلد من احتياطياته الخارجية لتسديد قيمة الواردات، او بسبب التضخم العالي الناشئ من ارتفاع الاسعار المحلية مقارنة بالأسعار الاجنبية وهو ما يطلق عليه باسم " الاختلال الاساسي " ومعالجته تستلزم تصحيح سعر صرف العملة المحلية، بإعادة تقييمها نحو الانخفاض (تخفيض قيمة العملة)⁴، حيث تنوع هذا الاختلال يكون حسب اسباب حدوثها ولا يقتصر هذا الاختلال على حالة العجز وانما يشمل الفائض ايضا⁵.

¹ - احمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 188

² - ناهض قاسم القدرة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

³ - نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 221.

⁴ - المرجع السابق، ص 222.

⁵ - المرجع السابق، ص 220.

أما بالنسبة للأسباب التي تؤدي الى حدوث إختلال في ميزان المدفوعات نجد:

- أسباب هيكلية : المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات) إضافة الى هيكل الناتج المحلي¹ ، يستمر هذا الاختلال لفترات طويلة وينطبق على الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز على سلعة او سلعتي²؛
- أسباب دورية: تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الدول المتقدمة عادة ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي مثل حالات الركود و الرخاء³؛
- الظروف الطارئة: تحدث في حالات حدوث فيضانات او الجفاف او في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلا⁴؛
- التضخم المحلي: إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ضغوطات تضخمية فإنه ينشأ عجز باستمرار في ميزان المدفوعات حيث يؤدي ارتفاع الاسعار الى تحويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محليا الى بديلاتها المستوردة والنتيجة هي عجز في الحساب الجاري وتبعاً لذلك في ميزان المدفوعات⁵؛
- الإختلال العارض و الموسمي: الاول الذي ينجم عن حدوث عارض لا يتفق و طبيعة الأمور و الثاني الذي يتوقف على المدة التي حدث فيها الاختلال و يمس خاصة الدول التي لها المحاصيل الموسمية أو منتجات موسمية⁶؛
- الإختلال الناجم عن التغير في حركة الدخل: وهذا بسبب الدورة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد وما يترتب على مثل هذه التغيرات من اثر في ميزان المدفوعات⁷؛
- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: حيث اذا كان سعر صرف العملة المحلية أكبر من قيمته الحقيقية فسيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي الى انخفاض السلع وبالتالي حدوث إختلاف في ميزان المدفوعات، كما يحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة باقل ما يجب⁸.

¹ - اويابة صالح، اثر تغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر 1990/2009 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2011/2010، ص 88.

² - لعازي حسيبة، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2010/3، ص 84.

³ - هجيرة عدنان زكي امين، الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيق، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 217.

⁴ - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 85.

⁵ - اويابة صالح، مرجع سبق ذكره ، ص ص 87-88.

⁶ - نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 221-222.

⁷ - هجيرة عدنان زكي امين مرجع سبق ذكره، ص 215.

⁸ - عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص 193.

الفرع الثالث : سياسات تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

تجدر الإشارة الى سياسات تصحيح اختلال ميزان المدفوعات التي قد تساعد البلد على اعادة التوازن في الميزان وهي كالتالي¹:

- سياسات المعيرة للإنفاق التي تشمل السياسة المالية و النقدية؛
- القيود المباشرة التي تتكون من الرسوم الجمركية وقيود اخرى على تدفقات التجارة ورؤوس الاموال الدولية؛
- سياسات محولة للإنفاق التي تشير الى تغير سعر الصرف (أي تخفيض / رفع قيمة العملة).

فبالنسبة لسياسة المالية و النقدية قد تكون انكماشية أو توسعية على حسب الاختلال الحاصل إذا كان عجزاً أو فائض، ويكون ذلك من خلال التأثير على الطلب الكلي للدولة، وما يترتب عنه من تغيرات في الدخل والإنفاق الكلي والأسعار، اما السياسة الثانية فتعني فرض قيود على دخول وخروج السلع عبر الحدود من أجل تحسين حالة الميزان التجاري بصفة خاصة، وميزان المدفوعات بصفة عامة، اما بالنسبة لسياسة الاخيرة سيتم التركيز عليها في المطلب الموالي ، كما تجدر الإشارة هنا الى تبيان ان العملة الضعيفة (القوية) في الخارج تكون اذا ما انخفضت (زادت) قيمتها في سوق الصرف الاجنبي، كما ان تغير قيمة العملة الوطنية سواء بالانخفاض او الارتفاع يمكن ان يؤثر في بنود ميزان المدفوعات (الميزان التجاري ، وحساب راس المال)، وعليه يتعين على الدولة التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت ان تحدد مستوى سعر الصرف التوازني او تقوم بتحريك سعر صرف عملتها تجاه هذا المستوى².

وعليه نفرق بين سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الاسمي و سعر الصرف التوازني، حيث يشير سعر الصرف الحقيقي الى عدد وحدات السلع و الخدمات الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع و الخدمات المحلية فهو السعر النسبي للسلع من بلدان مختلفة عندما تقاس بعملة مشتركة مع الدولة المعنية³، اما سعر الصرف الاسمي يشير الى قيمة العملة الوطنية مقابل عملة اجنبية اخرى في لحظة زمنية معينة، ، اما سعر الصرف التوازني فيعد احد المفاهيم النسبية في نظرية الاقتصاد الدولي الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في الاجل الطويل، ومنه تكون العملة مقومة باقل من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعر الصرف الحقيقي اقل من

¹ - كامل بكري، الاقتصاد الدولي " التجارة الدولية و التمويل " ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 385.

² - عبد الله خضر عبطان السبعوي، اثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات - ايران نموذجاً - ، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 10، 2013، ص 231.

³ - عبد الله إبراهيم نور الدين، العلاقة السببية بين عرض النقد وسعر الصرف في ليبيا، مجلة الاسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد 58، رقم 2، 2013، ص 152.

سعر الصرف التوازني ، كما تكون العملة مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعر الصرف الحقيقي للعملة أكبر من سعر صرفها التوازني¹.

المطلب الثاني: اثار تخفيض قيمة العملة على التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات

حسب نموذج فلمنج لتحديد سعر الصرف فان هذا الاخير يلعب دوراً مهماً في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ففي حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فإن ذلك يحدث خلل في ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره على الميزان التجاري².

حيث يشير اصحاب النظرية الانتاجية التي هي من بين النظريات المفسرة للصرف الاجنبي الى ضرورة تقويم العملة المحلية (بقيمة اقل من قيمتها الحقيقية او بأعلى من قيمتها الحقيقية) اي بالشكل الذي يناسب مستوى انتاجية الاقتصاد الوطني في القطاعات المختلفة، وإلا انعدم او اختل التوازن الاقتصادي المنشود³.

الفرع الاول: مفاهيم اساسية حول تخفيض قيمة العملة

ان تغيير سعر تعادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية يكون بقرار تصدره السلطات النقدية بغرض تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع الوطنية أو العكس، ففي حالة العجز تقوم الدولة بتخفيض قيمة العملة المحلية وتعتبر هذه العملية خط الدفاع الأخير الذي تملكه الدولة بعد فشل كل الأساليب المتبعة كالسياسة المالية و النقدية ، فالتخفيض يعتبر أكثر فعالية، وفي نفس الوقت أكثر خطورة، لأن الدولة تقوم بمشاركة مشاكلها الداخلية مع الدول الأخرى، لهذا فهي لا تستطيع أن تقوم بالتخفيض بقرار تلقائي وإنما بموافقة من المنظمات

¹ - عبد الله خضر عبطان السبعوي، مرجع سبق ذكره، ص 232.

² - زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2009) ، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الازهر ، غزة، 2012، ص 60.

³ - بربري محمد الامين، الاختيار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر- اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2010/2011، ص 50.

الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي لضرورة توافر شروط معينة لنجاح هذه العملية، وأهمها عدم قيام الدول الأخرى بسياسة مماثلة حتى لا ترجع الدولة إلى نقطة البداية¹.

اولا: مفهوم واسباب تخفيض قيمة العملة

تخفيض قيمة العملة هي واحدة من السياسات الاقتصادية الأكثر شيوعا عندما يواجه البلاد الخلل في الميزان التجاري عن طريق جعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية والواردات أكثر تكلفة من حيث العملة المحلية²، ومن المتوقع أن تؤدي تخفيض قيمة العملة الى تحويل الإنفاق من قبل المستهلكين مما يؤدي إلى تحسن في الاقتصاد و لقد ارتبطت إلى حد كبير هذه السياسة مع برامج التكيف الهيكلي التي تهدف إلى خفض كبير في الاختلالات الخارجية خاصة للبلدان النامية³.

ان تخفيض قيمة العملة هي عملية ذات طابع تقني محدد من طرف السلطات النقدية وتكمن في التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية (انقاص القيمة الرسمية لسعر الصرف)⁴، ومعنى اخر تخفيض قيمة العملة هو ان تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الاجنبية، بحيث تصبح تساوي عددا اقل من ذي قبل من هذه العملات⁵، اي تخفيض الاسعار المحلية مقومة بالعملة الاجنبية و برفع الاسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية، وتجدد الاشارة هنا الى عدم الخلط بين مصطلح انخفاض قيمة العملة (dépréciation) الذي يحدث نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب، وتخفيض قيمة العملة (dévaluation) الذي تتخذه الدولة بناءً على سياسة مرسومة، لتحقيق أهداف معينة وعلى رأسها تشجيع صادراتها والحد من وارداتها⁶.

¹ - حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص 58.

² - Fernando Daniel Sedano, **TRADE ADJUSTMENTS TO EXCHANGE RATES IN REGIONAL CONOMIC INTEGRATION: ARGENTINA AND BRAZIL**, A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of Auburn University, December 16, 2005,p7.

³ - Samson Kwalingana, **The short-run and long-run trade balance response to exchange rate changes in Malawi**, Journal of Development and Agricultural Economics Vol. 4(8), May 2012, p 221.

⁴ - بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة قياسية - حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2012، ص 26.

⁵ - Mokhtar KHELADI, **INTRODUCTION AUX RELATIONS ECONOMIQUES INTERNATIONALES**, office des Publications Universitaires,Alger, 2010,p45.

⁶ - بربري محمد الامين، مرجع سبق ذكره ، ص91.

*- التخفيض في قيمة العملة الوطنية يعني رفع سعر الصرف الأجنبي أو رفع قيمة العملة الأجنبية.

كما ان التخفيض* هو اجراء تقرره دولة ارتفعت اسعارها ارتفاعا تضخميا، بحيث اصبحت تحدد لعملتها سعرين في سوق الصرف، سعرا مرتفع تحده الدولة وسعر منخفض يتحدد طبقا لظروف الطلب و العرض¹، وفي اطار اتفاقيات بريتون وودز فان تغيير او اعادة النظر في قيمة العملة يعتبر كإجراء لا يمكن اتخاذه الا في حالة العجز الاساسي لميزان المدفوعات².

كما يعد تخفيض قيمة العملة الوطنية احدى الطرق الواردة للتعامل مع الاختلالات الخارجية و الحد من فقدان الاحتياطيات³.

ومن الجدير بالذكر أن الدولة تلجا إلى تخفيض قيمة العملة لأغراض معينة منها:

- تحقيق توازن ميزانها التجاري الذي كان مختلا، حيث يتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات وتقليل الواردات⁴، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار الوحدة الواحدة من الواردات بالعملة الوطنية مقارنة بأسعار البضائع المحلية وبالتالي يتحفز إنتاج هذا النوع من السلع لأن اسعارها ارتفعت بعد التخفيض⁵، و بالتالي علاج او تقليص عجز ميزان المدفوعات؛
- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة و بالتالي يساهم ذلك في إستغلال الطاقة الانتاجية و إستغلال المزيد من اليد العاملة⁶.
- تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية بحيث يمكن للمواطن شراء بضائع وخدمات في البلد الأجنبي مساويا لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يستطيع أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية⁷.

وهناك من يرى ان لتخفيض قيمة العملة سببان الأول خفض القيمة الدفاعية وهو إجراء تقدم عليه الدولة مجارة لتخفيض أجرته دولة أخرى تربطها بها علاقات اقتصادية قوية، وذلك لحماية مبادلاتها التجارية والمحافظة

1 - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، اسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، لبنان، 2006، ص144.

2 - يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص46.

3 - حافظ غانم، سلمان شيخ، تجنب الانهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس، اوراق بحثية مقدمة من طرف مركز بروكجنز، الدوحة، 2013، ص7.

4 - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، مرجع سبق ذكره، ص145.

5 - ناديا كوفار، التنمية الاقتصادية و الزراعة وسياسات الاقتصاد الكلي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ص6.

6 - صبحي حسون الساعدي، ايد حامد عباد، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 4 العدد 7، 2011، ص91.

7 - صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص14.

على ازدهارها، والثاني هو خفض القيمة الهجومية وهو الإجراء الذي تقدم عليه الدولة في محاولة للتغلب على مشكلاتها الاقتصادية الداخلية¹،

وبإيجاز ان السبب الرئيسي الذي يدفع الدولة الى تخفيض عملتها هو العجز في ميزان المدفوعات ككل او احد مكوناته.

و حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها²:

- درجة مرونة الانتاج المحلي من السلع و الخدمات القابلة للتصدير بمعنى يستطيع ذلك الانتاج أن يتزايد بنسبة تساير انخفاض سعر العملة المحلية ؛
- درجة مرونة الطلب من الخارج على الانتاج المحلي من السلع و الخدمات القابلة للتصدير؛
- درجة مرونة الطلب الداخلي على السلع و الخدمات المستوردة ؛
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة و المعايير الصحية و الأمانية الضرورية للتصدير ؛
- كما أن تخفيض الصرف الأجنبي غالبا ما يناقش بصيغ " مارشال - ليرنر " التي تنص على أن تخفيض قيمة العملة الوطنية سيؤدي إلى جعل ميزان المدفوعات لذلك البلد المنخفض في وضع أسوأ إذا كان مجموع القيم المطلقة لمرونة الطلب على صادرات البلد و مستورداته أكبر من واحد.

اما بالنسبة لموقف صندوق النقد الدولي من تخفيض قيمة العملة

مع تطور المشاكل الاقتصادية في الدول النامية ، واختلال العلاقات النقدية على المستوى العالمي ، اضطر صندوق النقد الدولي إلى تكييف سياساته وبرامجه لمساعدة البلدان النامية ، للحد من العجز في موازين مدفوعاتها وقد كانت سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة من بين الإجراءات التي ادرجها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على دفع الدول النامية لتبنيها من خلال برامج التكيف الاقتصادي³ ، الذي يهدف الى استعادة التوازن المالي الداخلي و الخارجي وذلك للحد من التضخم و تحسين ميزان المدفوعات و رفع القدرة التنافسية للاقتصاد

¹ - أحمد عرابي بعاج، تخفيض قيمة العملة... العلاج الذي يقتل، جريدة الثورة يومية سياسية ليوم 2009/04/29،

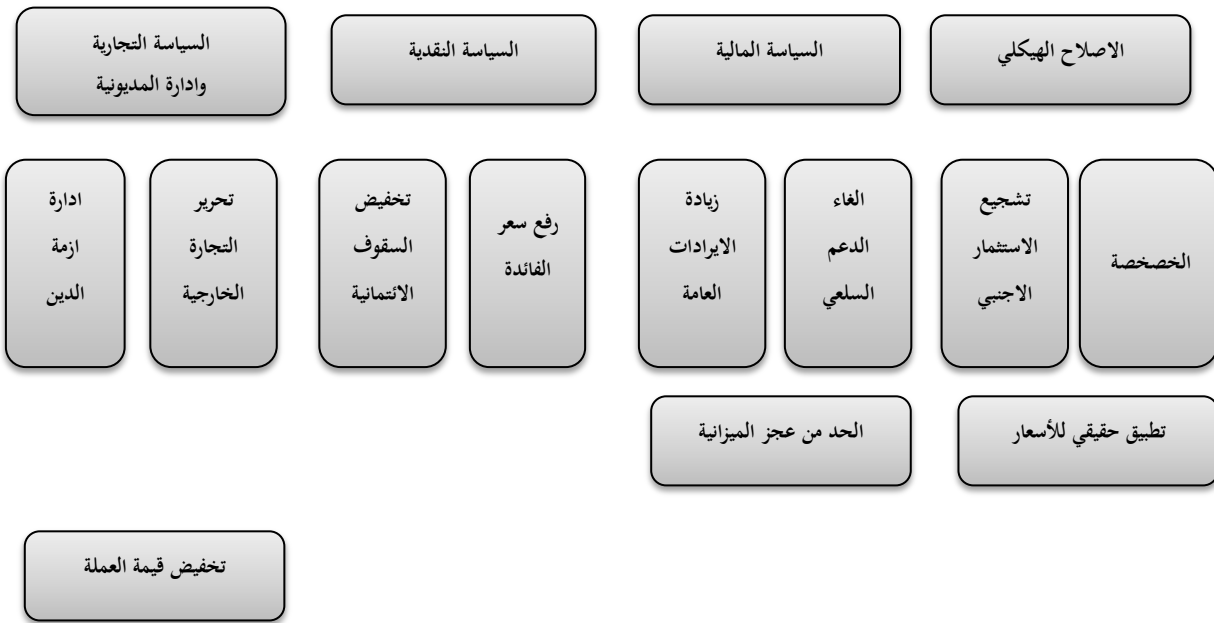
http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=93424106520090428215652 ، تاريخ المشاهدة 2014/03/04.

² - بن ياني مراد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³ - يوسف عبد العزيز محمود، برامج التكيف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية، معهد الميثاق، مقال منشور في الموقع www.almethaq.info/news/article843.htm ، تاريخ المشاهدة 2014/03/03.

و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي¹، كما انه يمكن للدولة ان تخفض او ترفع من سعر عملاتها في حدود 10 % من سعر التعادل دون استشارة الصندوق اذا حدث اختلال اساسي في ميزان مدفوعاتها، اما اذا تجاوز التعديل هذه النسبة فان الدولة ملزمة بأخذ موافقة من الصندوق²، و الشكل الموالي يوضح برامج التكييف الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي:

الشكل رقم 2.1 : هيكل برامج التكييف الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي



المصدر: محمد عبدالله المغربي، تقرير عن سياسات التكييف الهيكلي والتصحيح الاقتصادي، منتدى إدارة التنمية المحلية، <http://ldaf.youneed.us/t5-topic> تاريخ المشاهدة يوم 2014/03/11.

ثانيا : آليات تخفيض قيمة العملة وشروط نجاحها

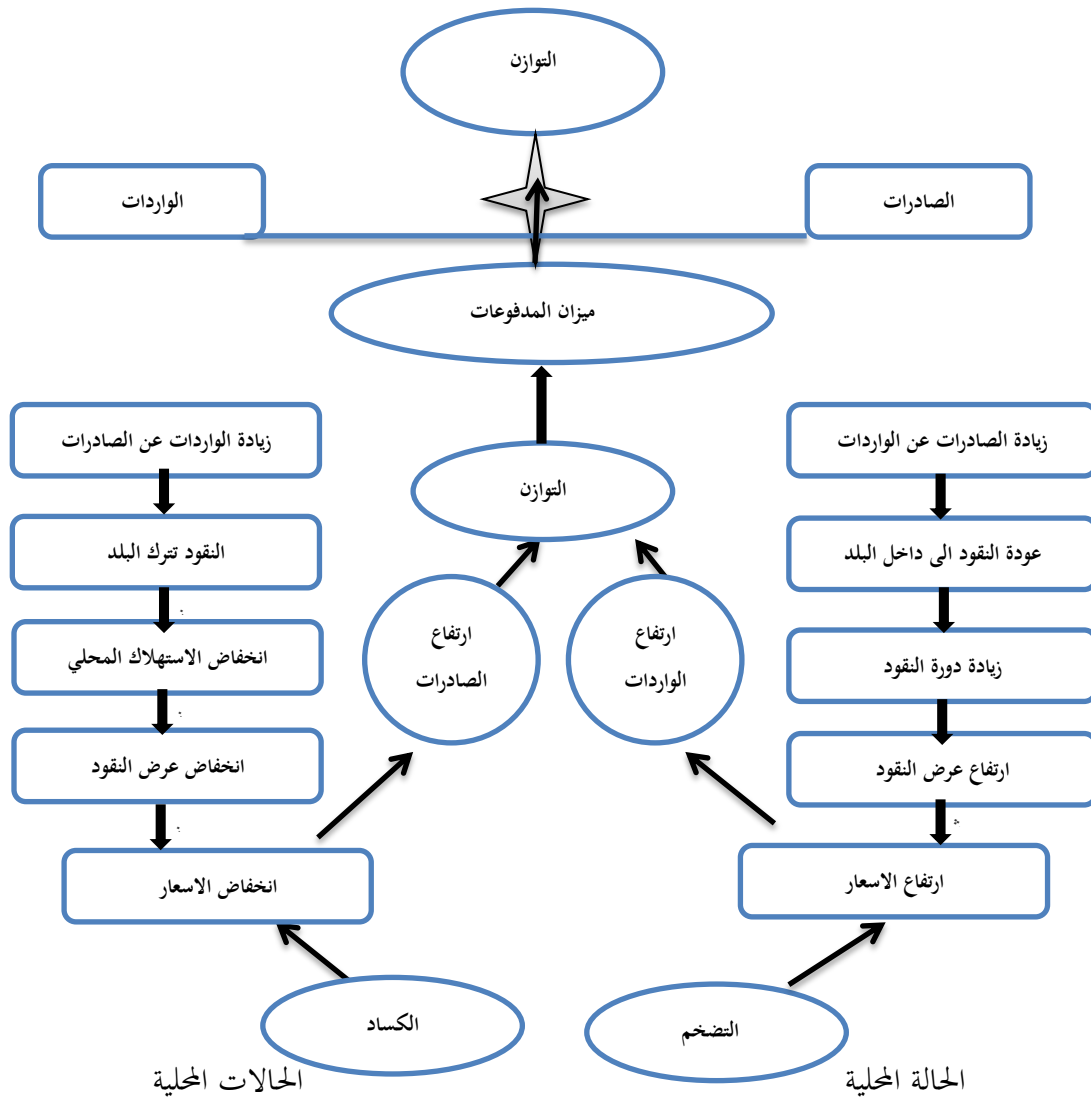
إن تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي للعملة محلية إزاء العملات الأجنبية فإذا كان لدينا $DA10=\$1$ وخفضنا قيمة الدينار ب 20 % ، فسر الصرف الجديد

¹ - كرهال بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص 8.

² - سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 2009/2008، ص3.

يكون $DA12=\$1$ ¹، كما ان هناك من يرى ان هذه السياسة تتيح فرصة للدول لزيادة صادراتها و انخفاض وارداتها وهو ما ينعكس على تحسين موقف الميزان التجاري ، حيث ينحصر التأثير الفوري للتخفيض في التغيير على الاسعار النسبية فاذا قامت الدولة بتخفيض قيمة عملتها بنسبة 10% فهذا يعني ارتفاع اسعار الواردات بنسبة 10% من العملة المحلية، اي كمية الصادرات ستزداد نتيجة هذا التخفيض²، و الشكل الموالي سيوضح هذه العملية.

الشكل رقم 3.1 : آلية تخفيض قيمة العملة



المصدر: سهام رشاد منصور ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 27.

¹ - صحراوي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص14.

² - سهام رشاد منصور ابراهيم، فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة 1979-1992، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة بنها، مصر، 2011، ص 27.

يمكن اعتبار اجراء تخفيض قيمة العملة من اهم خصائص النظام النقدي الدولي الحالي، حيث انه وان كان يحقق بعض المزايا للدول التي تجريه فانه يلحق الفوضى وعدم الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية¹، لذلك ان نجاحها يتوقف على توافر شروط معينة تتمثل في درجة مرونة الصادرات و الواردات، فاذا لم تؤد عملية التخفيض زيادة الطلب على الصادرات نتيجة لضعف مرونة الطلب عليها فان عملية تخفيض قيمة العملة قد لا تأت بالنائج المرجوة، بالإضافة الى انه اذا كانت مرونة الواردات ضعيفة فان ارتفاع اسعارها قد لا يؤدي الى انخفاض الطلب عليها و بالتالي تفشل عملية تخفيض قيمة العملة في زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ، وهذا يتوقف بشكل كبير على طبيعة السلع المصدرة و المستوردة²، ومن الواضح انه عندما يكون الاستيراد اكثر تكلفة فان تخفيض العملة سوف يكون عاملا يخفض من الطلب المحلي ايضا، و المكون النهائي لسياسات ميزان المدفوعات يتطلب عملا لتحسين تمويل عجز الحساب الجاري³.

حيث توجد علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى الدولة، فسعر الصرف يلعب دورًا مهمًا في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ففي حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فإن ذلك يحدث خللا في ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره على الميزان التجاري، حيث ان التغيرات في سعر الصرف تؤثر على الميزان التجاري عن طريق تغيير معدلات التبادل التجاري⁴، وذلك بسبب تأثير ارتفاع سعر الصرف على صادرات وواردات الدولة، كما اعتبر الدكتور الطاهر لطرش أستاذ بالمدرسة العليا للتجارة بالجزائر، أن تخفيض أي عملة نقدية من شأنه أن يؤثر على القدرة الشرائية أمام ارتفاع حصة السلع المستوردة الموجهة للسوق الاستهلاكية، مؤكداً أن سياسة التخفيض من قيمة الدينار لا تكفي وحدها في الحد من سقف الواردات، لأن الحل الأنجع يكمن في ترقية الإنتاج وتنويع الاقتصاد الوطني من أجل خلق الثروة حتى يتسنى التقليل من نسبة الواردات، وقال أن السلطات ترتقب من خلال التخفيض استعادة التوازن في ميزان المدفوعات⁵.

¹ - مروان عطون، اسعار صرف العملات (ازمات العملات في العلاقات النقدية الدولية) ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ص 91.

² - مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص 95.

³ - بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم، فارس ارباب اسماعيل، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الاصغر في السودان، دراسة اعدت كجزء لمشروع " اعداد رؤية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الاصغر في السودان " الخرطوم، فبراير 2006، ص7.

⁴ - HAMORI, Shigeyuki, **TRADE BALANCES AND THE TERMS OF TRADE IN G-7 COUNTRIES: PENAL COINTEGRATION APPROACH**, *Applied Econometrics and International Development*, Vol- 8-2 (2008), p1.

⁵ - الطاهر لطرش، قيمة العملة مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي، يومية الشعب الجزائرية، يوم 2013 /11/02 ، <http://www.ech-chaab> ، تاريخ المشاهدة 2014/02/25.

الفرع الثاني : اثار تخفيض قيمة العملة في ظل مناهج معالجة اختلال ميزان المدفوعات

يمدنا الفكر الاقتصادي بالعديد من المناهج و السياسات لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات فمن هذه المناهج منهج المرونات ومنهج الاستيعاب اللذان يطبقان فقط على الحساب الجاري دون باقي عناصر ميزان المدفوعات و اللذان يعتبران من المناهج التقليدية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات اما المنهج النقدي و المنهج المالي يعدان من بين المناهج الحديثة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات.

اولا: منهج المرونات Elasticity Approach

يقصد به دراسة الكيفية التي يتغير بها وضع الميزان الجاري لدولة نتيجة التخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية، ويستند إلى مدى استجابة كل من الطلب والعرض المحلي والأجنبي لتغيرات الأسعار النسبية بين الدول أطراف التعامل الدولي¹، وظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين (1937) وينسب إلى روبنسون Robinson وقد تدعم بما يسمى شرط مارشال ليرنر² Marshal-Lerner، حيث قام هذا المنهج على مجموعة من الفرضيات³.

تعتمد هذا النظرية في صياغتها على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات و بافتراض ان ex مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف، و em مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، و باشتقاق النظرية انطلاقا من ميزان تجاري متوازن تم التوصل الى مايلي: $ex + em > 1$

¹ - محمد راتول - تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية اسلوب المرونات ، الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - الواقع و التحديات -، جامعة الشلف، الجزائر يومي 15-14 ديسمبر 2004، ص 336.

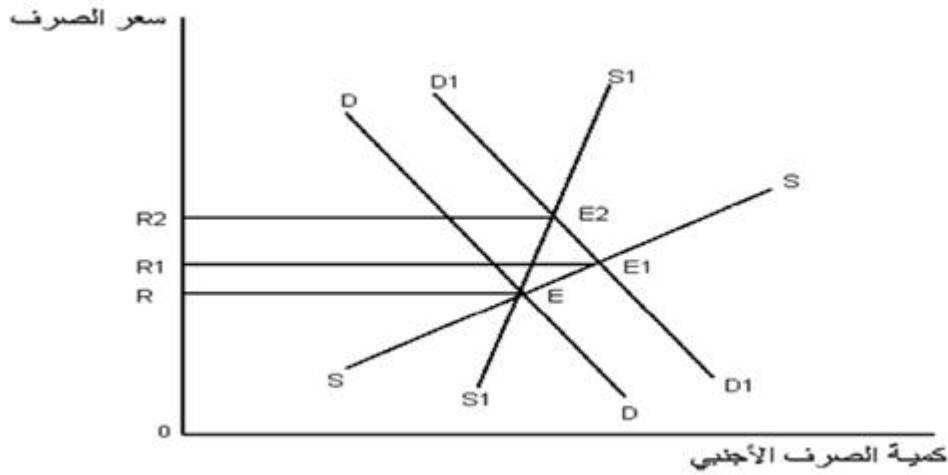
² - Harry G. JOHNSON, THE MONETARY APPROACH TO THE BALANCE OF PAYMENTS, Journal of International Economics, November 1976, p3.

³ - انصر نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة ، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2006، ص43.

أي مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف يجب أن يكون أكبر من الواحد وهو الشرط المعروف بشرط مارشال - ليرنر ، وعليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي الى تحسن ميزان هي أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي الى تلاشي العجز في الميزان¹.

ولتوضيح اثر المرونة فإننا نلاحظه في الشكل التالي:

الشكل رقم 4.1 : أثر اختلاف مرونت عرض الصرف الاجنبي



المصدر : عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2011، ص 72.

ان انتقال بسيط في منحنى الطلب D الى D1 قد سبب زيادة كبيرة في سعر الصرف حيث انتقل من R الى R2 هذا إذا كان منحنى العرض S1 غير مرن، أما إذا كان منحنى العرض S مرنا فان زيادة سعر الصرف ستكون ضعيفة حيث ينتقل سعر الصرف من R الى R1 .

حيث ان اثر هذا التخفيض لا يتحدد فقط بمرونة الطلب على الصادرات و الواردات، بل ايضا بمرونة عرضها لان ذلك بغض النظر على حالة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات لا تكون الزيادة في كمية الصادرات ممكنة ما لم يتيسر عرض اضافي من سلع التصدير²، حيث اكد Sidney Alexander في دراسته ان تخفيض قيمة العملة يؤدي الى زيادة الطلب الخارجي على صادرات البلاد لان اسعارها تكون منخفضة من

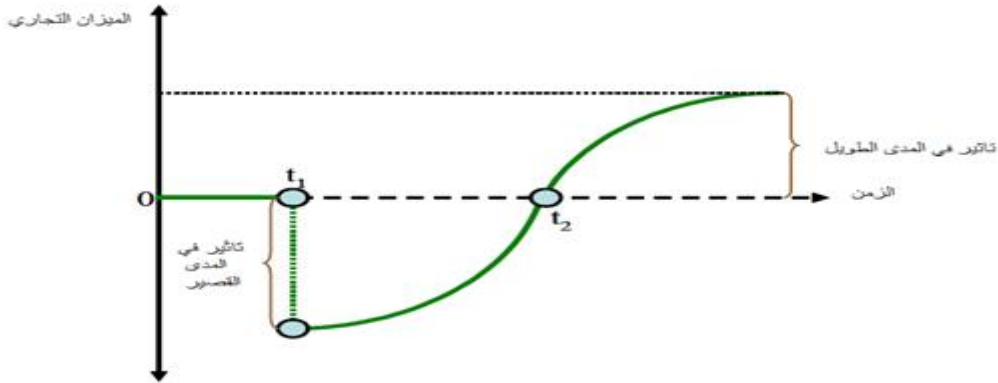
¹ - محمد راتول- الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونت واعداد التقويم- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا - العدد 4، ص 238.

² - كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 392.

نظرة الاجانب¹، كما يكون للتخفيض تأثير واضح على الصادرات و الواردات وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها ارنخص نسبيا و الحد من الاستيراد و بالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري².

حيث إن الدراسات تشير إلى أنه حتى لو توافر شرط مارشال- ليرنر وكان هناك طاقة إنتاجية فائضة لدى الدولة تمكنها من مواجهة الزيادة في الطلب على صادراتها، فإنه من الممكن ألا يترتب على تخفيض قيمة العملة تحسن آن في ميزانها التجاري، بسبب أن المرونات بشكل عام في الأجل القصير تكون منخفضة، وهو ما يتسبب في حدوث ما يسمى بمنحنى J، و بالتالي فان تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية قد يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري في الأجل القصير، قبل أن يبدأ الميزان التجاري في التحسن بعد مدة زمنية، تختلف من دولة إلى أخرى³، ويعتبر هذا المنحنى نموذجا معروفا في توضيح مسار عملية التدفق في الميزان التجاري و الذي يسمى " J curve effect".

الشكل رقم 5.1: تأثيرات تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في الأجل القصير (حالة منحنى J)



Source: Charles Van Marrewijk, **Basic Exchange Rate Theories**, Discussion Paper, CENTRE FOR INTERNATIONAL ECONOMIC STUDIES, IMF, February 2005, p11.

يلاحظ من خلال هذا المنحنى ان مرونة الصادرات و الواردات تتزايد تدريجيا عبر مرور الوقت مما يؤدي تدريجيا الى تحسن في الحساب الجاري، ومنه عودة ميزان الحساب الجاري الى وضع وهذا عند t_2 ، مما ادى الى

¹ - Sidney S. Alexander , Op Cit, p 267.

² - صبحي حسون الساعدي، اباد حماد عباد مرجع سبق ذكره، ص91.

³ - محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27 العدد الأول 2011، ص149.

تحسنه وهذا بعد ما لاحظ تدهور ما بين الفترتين t_1 و t_2 مشكلا بذلك الحرف J^1 ، ويعني هذا المنحنى حدوث زيادة في عجز الميزان التجاري مباشرة في أعقاب تخفيض قيمة العملة (الجزء النازل من حرف J)، غير أن كميات الصادرات والواردات تأخذ بعد ذلك في الاستجابة للتغيرات في الأسعار، فيتزايد الطلب على الصادرات ومن ثم الإيرادات منها، بينما تتراجع الكميات من السلع المستوردة من الخارج، ومن ثم يقل الإنفاق عليها، وبالتالي يتحسن وضع الميزان التجاري لاحقا (الجزء الصاعد إلى أعلى من حرف J)²،

غير أن الدراسات التي تمت لاحقا أثبتت أن استجابة ميزان المدفوعات قد لا تأخذ شكل حرف J ، وإنما تأخذ شكل حرف S ، حيث وجد أن الميزان التجاري يتأثر بصورة سلبية بالتحركات الحالية والمستقبلية في شروط التبادل التجاري، بينما يتأثر بصورة إيجابية بالتحركات السابقة فيها، وبمعنى آخر فإن التحسن في الميزان التجاري الناتج عن تخفيض قيمة العملة في البداية يؤدي إلى زيادة مستوى الناتج والتوظيف، وهو ما يرفع من مستويات المعيشة في الدولة ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهنا تتحسن شروط التجارة بالنسبة للدولة، الأمر الذي يؤثر سلبا مرة أخرى على الميزان التجاري³.

وطبقا للنظرية الاقتصادية فانه اذا كان الطلب على الواردات مرنا - وهذا ما يحدث في الاجل الطويل - معنى ذلك ان التغير النسبي في سعر الصرف سيكون اقل من التغير النسبي في الكمية المطلوبة أي ان اثر الكمية سوف يفوق اثر السعر، وهذا الوضع يترتب عليه انخفاض المدفوعات النقدية للواردات وتحسين موقف ميزان المدفوعات، وبنفس المنطلق بالنسبة لمرونة الطلب على الصادرات⁴، وحسب *glenville* و *john* ان الدراسات تشير الى ان المدة الزمنية الطويلة لتخفيض قيمة العملة كافية لتحقيق مرونة عالية من الطلب على الصادرات و الواردات وانها تبدأ في التأثير على الميزان التجاري⁵، حيث يعتقد كل من (*seven kamin and marc klau*) انه بغض النظر عن اثار تخفيض قيمة العملة في المدى القصير فانه يبدو ان ليس هناك اية اثار انكماشية على المدى الطويل وان هذا التخفيض يمكن استعماله لتحقيق اهداف ميزان المدفوعات⁶، اما بالنسبة

¹ - Charles Van Marrewijk, Op Cit, p11.

² - محمد ابراهيم السقا، هل يجب تخفيض قيمة العملة، مقال منشور في المجلة الاقتصادية، http://www.aleqt.com/2011/03/25/article_518740.html المشاهدة 2013/03/16.

³ - محمد ابراهيم السقا، مرجع سبق ذكره.

⁴ عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص 152.

⁵ - Glenville Rawlins and John Praveen, **Devaluation and the Trade Balance: The Recent Experience of Selected African Countries**, Department of Economics and Finance, Montclair State University, April 1993, p5.

⁶ - Steven B. Kamin and Marc Klau, **SOME MULTI-COUNTRY EVIDENCE ON THE EFFECTS OF REAL EXCHANGE RATES ON OUTPUT**, BANK FOR INTERNATIONAL SETTLEMENTS Monetary and Economic Department BASLE, September 1997, p 6.

للاجل القصير فان التخفيض الحقيقي لقيمة العملة المحلية الذي يؤدي الى زيادة قيمة الوحدة من الواردات سوف يؤدي الى تدهور مبدئي للشروط التجارية في الاجل القصير او ما يعرف بـ j -curve¹.

لكن من خلال ما سبق اتضح ان منهج المرونات لا يصلح الاعتماد عليه لتحليل سياسة تخفيض قيمة العملة للبلدان النامية لذلك ظهرت مناهج بديلة للتخفيض.

ثانيا: منهج الاستيعاب Absorption Approach

يرجع الفضل الكبير لصياغة منهج الاستيعاب الى الاقتصادي " Sidney " عام 1952 و الذي اشار الى ان فعالية تخفيض العملة مقرونة بانخفاض الانفاق الوطني²، حيث يتلخص هذا المنهج في ان التغيرات في الدخل الحقيقي تمثل المحدد لميزان المدفوعات وسعر الصرف³، وحسب هذا المنهج فان ميزان المدفوعات هو الفرق بين الدخل القومي و الانفاق القومي لاقتصاد ما، فالعجز في الميزان اذا يعني الانفاق القومي يزيد عن الدخل القومي ولفهم العلاقة بين اثر التخفيض و ميزان المدفوعات وفق منهج الاستيعاب كان من الضروري دراسة التحليل النظري لهذا المنهج، ومنه :

$$Y=C+I+G+(X-M) \quad B=X-M \quad A=C+I+G$$

حيث ان :

B: وضع الحساب الجاري

X : الصادرات

M : الواردات

Y : الناتج القومي

A : الاستيعاب او الامتصاص او الناتج القومي

¹ - عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

² - عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2005، ص 122.

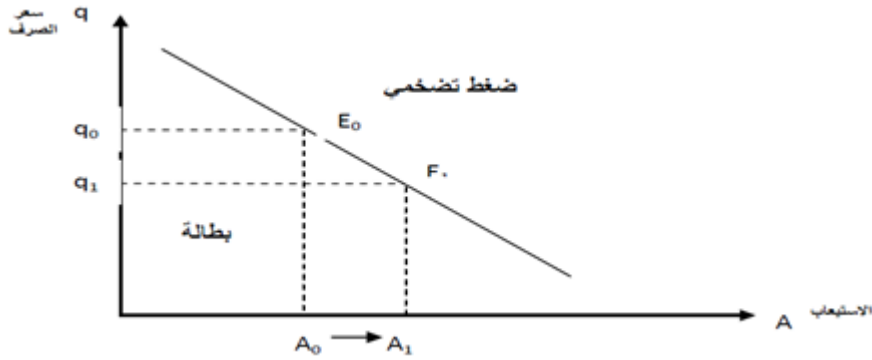
³ - كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 149.

اي ان: الناتج القومي - الاستيعاب = الصادرات - الواردات ($B=Y-A$)

حيث تعد معرفة الكيفية التي تؤثر فيها تخفيض قيمة العملة على كل من الدخل و الاقتصاد مسالة حاسمة بالنسبة الى منهج الاستيعاب¹.

واذا كان $(X-M) < 0$ فهذا يشير على ان وجود عجز في ميزان المدفوعات نظرا لوجود فائض في الطلب، حيث يؤكد هذا المنهج على ان وجود فائض في الطلب المحلي اعلى من الانتاج المحلي يؤدي الى زيادة في الاستيراد و بالتالي تدهور الميزان التجاري²، كما يمكن ارجاع العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في الحساب الجاري الى زيادة الاستيعاب او عناصر الانفاق عن قيمة الناتج القومي او الدخل القومي، ولذلك فانه لعلاج العجز لابد من تخفيض قيمة العملة على تخفيض الاستيعاب وفي نفس الوقت على زيادة الدخل القومي لاستعادة التوازن في الميزان، و الشكل التالي يبين التوازن الاقتصادي المحلي باستخدام كل من الدخل و الاستيعاب .

الشكل رقم 6.1 : التوازن المحلي للاقتصاد



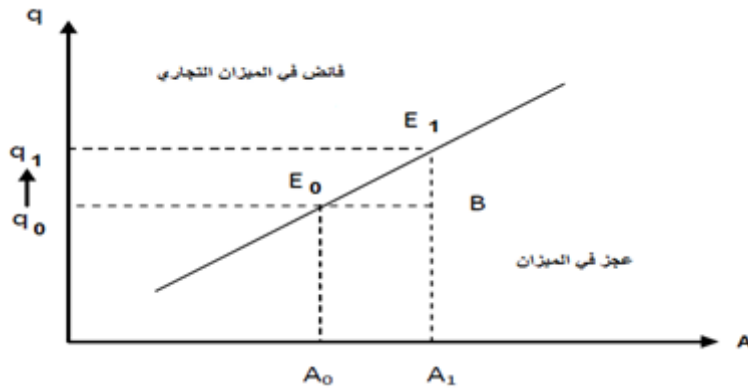
المصدر: درقال يمينه، مرجع سبق ذكره، ص79.

¹ - علي عبد الرضا حمودي، المداخل الحديثة في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، ص8.

² - درقال يمينه، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص79.

يلاحظ من خلال هذا الشكل ان التوازن الاقتصادي يتحقق عند تطابق كل من مستوى الانتاج و المعدل الطبيعي للبطالة، مع العلم ان الانتاج تابع لمستوى الاستيعاب A وسعر الصرف q اما بالنسبة للتوازن الخارجي فهو ذلك التوافق ما بين الاستيعاب وسعر الصرف من اجل ان يكون الميزان التجاري متوازنا، حيث يرتبط الحساب سلبيا بمستوى الاستيعاب ويجابيا بسعر الصرف وهذا يحقق شرط LM .

الشكل رقم 7.1: التوازن الخارجي



المصدر: درقال يمينة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

يمثل الشكل اعلاه اتحاد الاستيعاب وسعر الصرف من اجل تحقيق التوازن الخارجي، حيث تمثل النقطة B حالة عدم التوازن حيث يكون فيها الميزان التجاري في حالة عجز لان الارتفاع في الانفاق الكلي سيؤدي الى زيادة في المستوردات ومن اجل تصحيح الوضع يجب على سعر الصرف ان يرتفع من q_0 الى q_1 (اي تخفيض قيمة العملة) فتزداد بذلك الصادرات وتنخفض الواردات و بالتالي يعود الوضع الى التوازن عند النقطة E_1 .

اما بالنسبة لتأثير التخفيض على الدخل فمن النتائج المهمة لزيادة الصادرات ونقص الواردات هو زيادة الدخل القومي و التوظيف¹، وكما اثبت " Sidney " في دراسته بان تخفيض قيمة العملة له اثار ايجابية على الدخل للدولة التي قامت بالتخفيض وذلك من خلال زيادة الصادرات و التي بطبعها ستؤدي الى اضافة جديدة للدخل القومي للدولة وفي ظل مرونة الصادرات و الواردات².

من الملاحظ ان منهج الاستيعاب يطبق فقط على الميزان التجاري ويهمل المعاملات التي تتم في حساب راس المال مما يجعل هذا المنهج غير مناسب للدول النامية.

ثالثا: المنهج النقدي لميزان المدفوعات Monetary Approach

ان الاساس النظري للمنهج النقدي هو التأكيد على النظر بان ميزان المدفوعات بكونه ظاهرة نقدية لا حقيقية³، وان اختلال ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد وليس اختلال تدفق، فالتخفيض وفق هذا المنهج يتجسد في كونه اداة لتقليل القيمة الحقيقية للنقود المعروضة، حيث يتضح ان اهتمام النقديين بالبند التي تقع اسفل الخط في ميزان المدفوعات و التي تؤثر بشكل فوري ومباشر على عرض النقود في المجتمع⁴. حيث ان حسب هذا المنهج النقدي فان⁵:

رصيد الكلي لميزان الدفعوعات = الاحتياطيات النقدية الدولية = رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية

$$\Delta NFA = CA + KA \quad \text{اي}$$

¹ - صبحي حسون الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص93.

² - Sidney S. Alexander, Op Cit, p 263.

³ - Harry G. JOHNSON, Op Cit, p9.

⁴ - لعزازي حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 114.

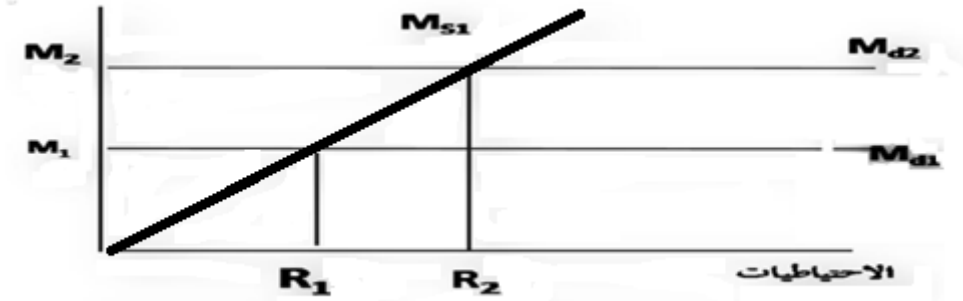
⁵ - سهام رشاد منصور ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 133.

كما يتمثل هذا المنهج في دالة الطلب على النقود ودالة عرض النقود، ويتحقق التوازن في السوق النقدي حينما تساوي الطلب على النقود وعرض النقود ويعني ذلك ان $M_d = M_s$ ، ويمكن احداث التوازن الخارجي في الدولة من خلال الآتي¹ :

- تقليص الائتمان؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية؛
- زيادة عرض السلع.

حيث يؤثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات من خلال التأثير على الطلب النقدي بالنسبة للمعروض النقدي، فعندما يحدث تخفيض للعملة المحلية تصبح السلع المحلية أكثر تنافسية بالمقارنة بالسلع الاجنبية و بالتالي حدوث زيادة في الطلب، وهذا يعبر عنه بانتقال M_d_1 الى M_d_2 و بالتالي يتحرك ميزان المدفوعات نحو الفائض ويظهر ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 8.1 : اثر تخفيض قيمة العملة في ظل المنهج النقدي لميزان المدفوعات



المصدر: سهام رشاد منصور ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 140.

وعند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات فان تخفيض قيمة العملة طبقا للمنهج النقدي يؤثر على جانبي الطلب و العرض وذلك من خلال ان تخفيض قيمة العملة يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره الى انخفاض حجم الطلب الكلي وزيادة الطلب على الارصدة ويحدث احلال للسلع القابلة للإتجار الدولي مقابل السلع الغير قابلة للإتجار الدولي، ومن ناحية اخرى يتزايد الاكتناز من قبل

¹ - عمروش شريف، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129.

الافراد، مما يدفعهم الى زيادة الطلب على الارصدة النقدية وذلك للحفاظ على القيمة الحقيقية للأرصدة المتاحة لديهم¹.

ومن الجدير بالذكر ان كل البنود التي يمكن ان تؤثر بشكل مباشر في عرض النقود توجد اسفل الخط و بالتحديد يمكن اجمالها فيما يلي²:

- ما تمتلكه الدولة من ذهب؛
- العملات الاجنبية ؛
- حقوق السحب الخاصة؛
- التغيرات في الاحتياطات الدولية.

كما يظهر اثر التخفيض من خلال ما يحدثه من زيادة في قيمة العوامل التي تؤثر في الطلب على الارصدة النقدية وما يقلل من قيمة عناصر وموارد الكمية المعروضة من النقود، وفي حالة تفوق الطلب النقدي يحدث فائض وان تفوق المعروض النقدي يحدث عجز، كما ان تخفيض قيمة العملة من جانب العرض النقدي تؤدي الى زيادة الانتاج المحلي من السلع القابلة للإيجار كما يؤدي ايضا الى زيادة الكمية المعروضة من هذه السلع مع انخفاض الطلب المحلي عليها مؤديا الى زيادة الكميات المصدرة منها فيحدث تحسن في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات³.

رابعاً: المنهج المالي لميزان المدفوعات Fiscal Approach

ترجع جذور هذا المنهج الى الاقتصادي الشهير Mundel عام 1968 حيث تنصب دراسته على كيفية انتقال اثر السياسة المالية الى ميزان المدفوعات باعتبار ان المنهج المالي يركز على الموازنة العامة للدولة، يمكن القول بان اقتصاد اي دولة يتكون من قطاعين قطاع داخلي ويتكون من قطاع حكومي و القطاع الخاص، و قطاع خارجي ويعبر عنه بميزان المدفوعات وهناك ارتباط بين القطاع الداخلي و القطاع الخارجي ومن ثم فان اية تأثيرات على احدهما تمتد الى القطاع الآخر فأى تغيرات في ميزان المدفوعات ستكون لها اثر على الموازنة العامة للدولة ويتطلب حدوث فائض او عجز في ميزان المدفوعات وعليه اتباع سياسات معينة لتصحيح هذا الخلل، وهذا من شأنه التأثير على المتغيرات المالية.

¹ - سهام رشاد منصور ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 140.

² - المرجع السابق، ص 141.

³ - سهام رشاد منصور ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص142.

ومن خلال هذا المنهج يتضح ان تخفيض قيمة العملة سوف يؤثر على جانب الموازنة العانة للدولة كما يلي¹:

● على جانب الاستخدامات:

سوف يلاحظ ارتفاع في قيمة الكثير من البنود كنفقات الحكومة الجارية و الرأسمالية و الانفاق العسكري ومدفوعات خدمة الدين مقومة بالعملة المحلية و المبالغ المخصصة لدعم بعض السلع الاساسية، بالإضافة الى ان تخفيض قيمة العملة يؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار و الذي سيؤدي الى ارتفاع تكلفة السلع و الخدمات مما يظهر الحاجة الى احداث رفع في الاجور و المرتبات لمواجهة تكاليف المعيشة ؛

● على جانب الإيرادات:

سوف تزداد حصيلة الدولة من الضرائب بأنواعها، ففي الاجل القصير سوف ينتج عن تخفيض قيمة العملة زيادة في عجز الموازنة العامة ومن ثم زيادة الاعتماد على اسلوب تمويل بالعجز، اما على المدى الطويل يساعد تخفيض قيمة العملة على تخفيض عجز الموازنة من خلال اتساع دائرة النشاط الاقتصادي بإنشاء صناعات الاحلال محل الواردات وصناعات التصدير وانشطة الصادرات غير المنظورة و الذي بدوره سيزيد في حصيلة الدولة من الموارد الضريبية.

ومن الملاحظ ان المنهج المالي يرتبط بالمنهج النقدي ارتباطا قويا، فنجد ان كلا من المنهج المالي و المنهج النقدي بمثابة مرآة يعكس كل منهما الآخر فبينما يركز المنهج المالي على سوق السلع يركز المنهج النقدي على سوق النقود، فان عبء تعديل موقف ميزان المدفوعات يقع على عاتق السياسة النقدية متمثلا في خلق الائتمان المحلي لسد عجز الموازنة العامة للدولة، اذ ان عجز الموازنة العامة للدولة يعتبر السبب الاساسي للزيادة في الائتمان المحلي.

الفرع الثالث : فعالية تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات

لتخفيض قيمة العملة اثار كبيرة على الميزان التجاري ولكن قد تختلف هذا التأثير ربما بسبب مستوى التنمية الاقتصادية²، فالتخفيض له اثار مختلفة تختلف باختلاف مصادرها حيث لا تنحصر في تأثيرها على الميزان التجاري فقط او الدخل مثل ما راينا في العنوان السابق، وانما تمتد الى بعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى،

¹ - المرجع السابق، ص 147.

² - Ng Yuen-Ling, And others, **Real Exchange Rate and Trade Balance Relationship: An Empirical Study on Malaysia**, University Tunku Abdul Rahman, International Journal of Business and Management, Vol 3, No8, p130.

فبالنسبة لمعظم الدول يساهم الحساب الجاري عادة بالقسط الاكبر من اجمالي مركز المدفوعات الخارجية، ولهذا فانه يحتل المكان الرئيسي في مناقشة اثار تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات¹ ، كما ان هناك من الاقتصاديين امثال renhart يعتقد ان تخفيض قيمة العملة ليس له اثر على الميزان التجاري² ، لذا بات من الاهمية دراسة الاثار المتوقعة من تخفيض قيمة العملة قبل اجراءه كوسيلة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية الى ارتفاع الاسعار الداخلية وذلك للعديد من الاسباب منها ارتفاع اثمان المواد الاولية المستوردة اي ارتفاع التكاليف و ارتفاع الواردات الاخرى مؤديا بارتفاع نفقة المعيشة الامر الذي يجعل العمال يطالبون بزيادة اجورهم³ ، مما يؤدي ايضا الى التأثير في الدخل ويحفز على التضخم⁴ .

كما ان هذا التخفيض لا يحسن وضع ميزان المدفوعات اذا ما ترتب عليه تدهور معدلات التبادل الدولي، اضافة الى انه يؤدي بزيادة عبء الديون الخارجية للدولة التي قامت بالتخفيض⁵ ، كما ان من بين نتائج تخفيض العملة الوطنية الارتفاع في الأسعار المستوردة والآثار المباشرة له المنعكسة على السلع الاستهلاكية والوسيلة، وفي حالة مصاحبة هذا الارتفاع في الأسعار بتصحيحات في الدخل سيؤدي ذلك إلى آثار أخرى للتضخم بالنسبة للأجور⁶ .

وليس معنى ذلك ان تخفيض قيمة العملة ليس له اية فعالية في علاج عجز ميزان المدفوعات، ففي الفترة القصيرة فان عدم مرونة الطلب على الواردات قد يوازيها عدم مرونة عرض الصادرات كما انه في الفترة الطويلة ان يتكيف الاستهلاك و الانتاج مع التغيرات في الاسعار النسبية مما يؤدي الى زيادة كل من مرونة الطلب ومرونة العرض، وهذا يزيد من فاعلية هذه الطريقة بالإضافة الى انه في الفترة الطويلة يعمل الاقتصاد الدولي بطريقة اكثر كفاءة، حيث انه كلما كانت اعتماد الدولة المنخفضة لقيمتها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض⁷ .

¹ - كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 390.

² - Sherine Al-Shawarby , **Forecasting the Impact of the Egyptian Exchange Rate on Exports**, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, October 1999,pp14-15.

³ - محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية 2000/1999، ص 266.

⁴ - عبد الله خضر عبطان السباعوي، مرجع سبق ذكره، ص 243.

⁵ - احمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 190.

⁶ - مبارك بوعشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الانسانية جامعة منتوري قسنطينة، عدد12، 1999، ص 85.

⁷ - احمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 202، 190.

و الحقيقة انه اذا كان التوازن الخارجي يتم عملا عن طريق تفاعل هذه الاثار مجتمعة فقد تقف الدولة في وجه التغير في عامل او اكثر لاعتبارات تتعلق بأهداف السياسة الاقتصادية الداخلية وعندئذ فلا مفر امام الدولة من فرض رقابتها على التجارة الدولية لتحقيق التوازن الخارجي¹.

ولكي يتحقق الغرض من التخفيض اي تزيد الصادرات عن الواردات و بالتالي يتجه ميزان المدفوعات نحو التوازن فيشترط تحقق²:

- عدم ارتفاع الاسعار الداخلية لصادرات الدولة المخفضة (وذلك لان ارتفاع الاسعار يجعلون الاجانب يجمعون عن شرائها)؛
- عدم انخفاض اسعار السلع المستوردة من الخارج، لأنه اذا حدث وانخفضت هذه الاسعار فلن يمثل الاستيراد نتيجة للتخفيض؛
- تمتع الطلب على كل من الصادرات و الواردات بدرجة معينة من المرونة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم يتضح ان الاختلال في ميزان المدفوعات يظهر من خلال المعاملات و التبادلات الاقتصادية بين الدول وتمثل هذه الاختلالات في صورة فائض وصورة عجز، وتلجأ الدول لمعالجة هذا الاختلال من خلال عدة اساليب من بينها سياسة تخفيض قيمة العملة كأداة لتصحيح العجز بميزان المدفوعات ، حيث تم في هذا الفصل الاشارة الى العلاقة بين ميزان المدفوعات وتخفيض قيمة العملة من خلال ما تؤديه هذه الاخيرة كسياسة تصدرها السلطة النقدية في التحكم بسعر صرف العملة الوطنية قصد احداث توازن في ميزان المدفوعات، اضافة الى عرض بعض الدراسات السابقة للموضوع.

¹ - محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص314.

² - احمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص191.

فالتخفيض يعتبر أكثر فعالية، وفي نفس الوقت أكثر خطورة، لأن الدولة تقوم بمشاركة مشاكلها الداخلية مع الدول الأخرى، لهذا فهي لا تستطيع أن تقوم بالتخفيض بقرار تلقائي وإنما بموافقة من المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي ، إضافة الى ضرورة توافر شروط معينة لنجاح هذه العملية.

كما ان هناك العديد من المناهج المفسرة لتخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات منهج المرونات ومنهج الاستيعاب إضافة الى المنهج النقدي و المنهج المالي، و يتضح ان أثر التخفيض في احداث التوازن في ميزان المدفوعات وفق المنهج النقدي يؤدي الى نجاح هذه الآلية مما يستدعي السيطرة على عدد من المتغيرات وان هذه العملية تعالج الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها اقتصاديات البلدان النامية، مما يدفع بالاعتقاد ان هذا المنهج هو أكثر المناهج التصحيحية الموافقة لظروف البلدان النامية هذا ما يعطي الانطباع بإمكانية فاعلية سياسة التخفيض وفق هذا المنهج كأداة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لفعالية تخفيض

قيمة العملة في تصحيح عجز

ميزان المدفوعات الجزائري على المدى

الطويل خلال الفترة 1990-2013

تمهيد

سيتم التطرق في هذا الفصل الى مناقشة مدى فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري ودوره في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الجزائري انطلاقا من مختلف متغيرات الدراسة المختارة و المتمثلة في سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي و رصيد الميزان التجاري، مع تحليل مختلف التطورات التي عرفتها الجزائر وذلك خلال فترة الدراسة والمحددة بالفترة من 1990 إلى غاية 2013 ، ولهذا تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين هما :

المبحث الاول : الطريقة و الادوات المستخدمة خلال الدراسة، حيث سيتم عرض مختلف الطرق و الادوات اضافة الى اختيار مجتمع الدراسة مع عرض تطور المتغيرات الدراسية خلال الفترة المدروسة للموضوع.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها، حيث سيتم عرض النتائج المتحصل عليها ومناقشتها قصد الخروج بنتائج لإشكالية هذا الموضوع.

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

يتم الإشارة في هذا المبحث الى تطور متغيرات الدراسة، بالإضافة لطرق الحصول على البيانات المستخدمة في التحليل، مع الإشارة للنموذج المستخدم في الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى طريقة اختيار مجتمع الدراسة والعينة، بالإضافة إلى تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة المحددة ب 1990-2013، مع الإشارة إلى مصادر البيانات.

الفرع الأول: اختيار العينة ومجتمع الدراسة

انطلاقاً من هدف الدراسة المتمثل في تأثير تخفيض قيمة العملة على رصيد ميزان المدفوعات، والرغبة في معرفة مدى فعالية الأدوات المستخدمة في علاج الاختلالات التي يعاني منها ميزان المدفوعات ، تم اختيار الجزائر كعينة من الدول النامية كونها تعاني من مشاكل في ميزان مدفوعاتها، وأمام التخفيضات التي قامت بها خاصة بعد توقيعها لاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي.

حيث تم الحصول على البيانات والإحصائيات المتعلقة بالدراسة وذلك من مصادر رئيسية متمثلة في التقارير والنشرات الشهرية والسنوية الصادرة عن الهيئات الرسمية ، كالبنك المركزي الجزائري، و صندوق النقد العربي .

كما يرجع اختيار الفترة الممتدة ما بين 1990-2013 إلى تطور الجهاز المصرفي والمالي والإصلاحات العميقة للاقتصاد الجزائري، والتي عرفت تطوراً خلال ذات الفترة، لكونها حافلة بالقوانين الاقتصادية والمصرفية، التي

فيها بعض أهم الإصلاحات قانون النقد والقرض الذي صدر في أبريل 1990، إضافة إلى التخفيضات التي قامت بها تلك في الفترة .

الفرع الثاني: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2013

في ضوء الأزمة الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات، ومع توقف الجهات المانحة للقرض عن منح قروض جديدة للجزائر، وإصرارها على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية، وقامت في هذا الإطار بعقد مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، تمثلت في¹:

الاستعداد الائتماني الأول من 30 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990 ، ثم اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992 ، وأخيرا اتفاق التصحيح الهيكلي من 09 أبريل 1994 إلى غاية 09 أبريل 1998 ، والهدف من هذه الاتفاقيات هو الحصول على الموارد المالية الضرورية من صندوق النقد الدولي، وتعهد الحكومة الجزائرية آنذاك بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار المدعوم من قبل الصندوق، في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، لتدارك وضعيتها الاقتصادية المزرية على مستوى السوق الدولي.

أولا : تطور سعر صرف الدينار الجزائري

بعد فشل الجزائر في تصحيح الاختلالات استوجب على السلطات اللجوء إلى وسائل أخرى من أجل الخروج من أزمتها تمثلت هذه الوسائل في سلسلة من التصحيحات الهيكلية من بينها التغيير في سياسة الصرف، إضافة إلى الانزلاق التدريجي للعملة، و التخفيض على مرحلتين الأولى في 1991 و الثانية في 1994، ومنه سيتم عرض تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل واحد من الدولار الأمريكي، على ضوء الجدول الآتي:

¹ - صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2011، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرياح وقلة ، 2013، ص14.

الجدول رقم 1.2: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الفترة 1990-2013.

الوحدة : مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر الصرف	12,20	17,76	21,83	24,10	42,90	52,17	56,18	58,41	60,35	69,31	75,34	77,82
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الصرف	79,72	72,61	72,61	73,38	71,15	66,83	71,18	72,73	73,94	76,05	78,10	78,15

المصدر :

- من 1990-1994 :

بنك الجزائر: نقلا عن اوباية صالح، مرجع سبق ذكره، ص 151.

- من 1995-1999

Bulletin statistique trimestriel , N⁰¹, septembre 2007, Bank of Alegria, p16.

- من 2000 الى 2008

Economic statistics bulletin of Arab countries , Arab Monetary Fund, Issue 31,2011, p10.

- من 2009-2013

Bulletin statistique trimestriel , N⁰⁵, mars 2014, Bank of Alegria, p21.

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في انخفاض مستمر منذ سنة 1990 ، فالتدهور المفاجئ لسعر البترول 1986 وكذا تضخم مواعيد استحقاق الديون الخارجية ادى الى دخول الاقتصاد الجزائري في ازمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة ميزان المدفوعات ، ومن اجل هذا فقد اعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التواصل الى قابلية التحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الحارية، فنتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 و تدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج فإن الدينار الجزائري بدأ يعرف انخفاضات متتالية، و بدأت تتخذ اجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه و التوجه نحو اقتصاد السوق، و أمام الصعوبات المتزايدة التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية، فإن الدائنين الخارجيين طلبوا معايير تثبيت الدينار.

و أمام ضغوطات المنظمات الدولية فإن السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار ، او ما يعرف بالانزلاق التدريجي الذي يعد اجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة ، تم العمل به طيلة نهاية 1987 الى غاية بداية 1991 ولقد نتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف و من جهة اخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا¹ بنسبة 46,3%، حيث انتقل معدل الصرف من 4,93 دج/\$ نهاية 1987 الى 7,61 دج/\$ سنة 1989 ويمكن ان نبين مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار خلال الفترة 1987 الى 1991 من خلال الجدول رقم 2.2:

الجدول رقم 2.2 : مراحل الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري

السنة	1987	1988	1989	1990	1991
دج/\$	4,93	5,91	7,61	12,20	17,76

Source : banque d'Algérie Rapport 2002, Evolution Economique et Monétaire en Algérie en Algérie, juillet 2002, p 97، نقلا عن شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية 5-2011 ص 123.

و عليه انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103%، و تتالت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به إلى السعر التوازني²، تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار تخفيضا قدره 70% خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 و مارس 1991 ، لينتقل سعر صرف الدولار من 12,20 دينار جزائري إلى 17,76 دينار جزائري، واستقر على هذا الحال الى ان تم قرار التخفيض بنسبة 22% بتاريخ 1991/09/30 وفقا لاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني المبرم مع FMI ، وبهذا التخفيض بلغ معدل سعر صرف الدينار 21.83 دج/\$ سنة 1992 ثم 24,10 دج/\$ سنة 1993.

¹ - خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)- دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير مالية بنوك و تأمينات ، جامعة المسيلة، 2012، ص 131.

² - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم ، مرجع سبق ذكره، ص 245.

وكان الهدف من عملية التخفيض هذه هو تحقيق ما يلي¹:

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية؛
- العمل على جعل الدينار قابلاً للتحويل؛
- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب؛
- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني؛
- العمل على الحد من الكتلة النقدية (M2) وجعلها في حدود 41 مليار دينار.

وبالتالي أثر هذا التخفيض سنة 1993 على ميزانية الدولة حيث انخفض عجز الميزانية الى 27,70 مليار دج الذي كان سببه تغير في السياسة النقدية لعام 1992، ثم عرفت في السنوات الثلاثة الموالية فائض في الميزانية نتيجة تقليص النفقات مقارنة بالإيرادات حسب ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 3.2: تطور الميزانية ما بين 1993-1999

الوحدة : مليار دينار

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
774,60	926,80	824,80	600,85	434,20	320,10	- إيرادات
876,60	845,10	724,60	589,09	461,90	390,50	- نفقات
-101,40	81,50	100,20	11,76	-27,70	-70,40	- رصيد الميزانية

المصدر: بنك الجزائر، نقلا عن بن زيان راضية ، دراسة قياسية واقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية، الميزان التجاري، وميزان المدفوعات في الجزائر (1970-1999)، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2001، ص 99.

¹ - انظر:

- شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية 5-2011 ص 123.
- خليفة عزي، مرجع سبق ذكره، ص 132، ص 148.

ونظرا لارتباط تسيير عرض النقود مباشرة بالأسعار وبسياسية الميزانية وسياسة سعر الصرف وتخفيض هذا الأخير الذي يعد من بين الأهداف الأساسية لسياسة النقدية في حالة التصحيح حيث أدى التخفيض الدينار لسنة 1993 إلى توسع الكتلة النقدية بمفهومها الواسع إلى 21,5% وذلك بسبب عجز في الخزينة ثم انخفض في أواخر 1995 إلى 10,5%. وذلك حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 4.2 : الحالة النقدية من 1994-1999

الوحدة : مليار دولار

1999	1998	1997	1996	1995	1994	
966,1	731,1	741,3	776,8	565,6	305,8	- ائتمانات للاقتصاد
636,0	542,3	423,7	280,5	401,6	468,5	- ائتمانات للدولة
439,5	390,8	337,6	290,9	249,8	223,0	- تداول الأوراق المالية
446,0	422,9	333,9	298,2	269,3	252,8	- ودائع تحت الطلب
577,9	474,2	409,9	326,0	280,5	247,7	- ودائع لاجل
1463,4	1287,9	1081,5	915,1	799,6	723,5	- الكتلة النقدية (M2)
46,0	46,3	39,8	36,7	40,7	49,1	- نسبة السيولة (%)

المصدر: بنك الجزائر، نقلا عن بن زيان راضية، مرجع سبق ذكره، ص101.

ومن خلال الجدول 1.2 يلاحظ أيضا انخفاض مستمر لقيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 24,10 دج/\$ سنة 1993 لينخفض بعدها سنة 1994 إلى 42,90 دج/\$ أي بنسبة تغير 3,2%، ثم إلى 52,17 دج/\$ سنة 1995 وذلك قصد تشجيع الصادرات من خلال اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع FMI وفي إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي أفريل 1994- مارس 1995، وهذا في ظل نظام التثبيت.

تم تخفيض قيمة الدينار بـ 7.3 % في مارس 1994 وفقا لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي تطبيقا لنظرية أسلوب المرونات، طلبا من السلطات العمومية و بـ 40.17 % في أبريل من نفس السنة أي نسبة 47.47% خلال شهرين في انتظار الوصول الى مرحلة التحويل الكامل للدينار¹، حيث كانت هذه المرة الثالثة التي تلجا فيها الجزائر الى طلب مساعدات من FMI في اطار اتفاق التثبيت الاقتصادي حيث عممت الجزائر في البداية التحويل التجاري لجميع العمليات الجارية مع الخارج ابتداء من 12 أبريل 1994، كما أدخلت بعد ذلك تغييرات تتمثل في تحديد سعر الصرف حسب جلسات التثبيت القائمة على العرض والطلب عوض التحدد الإداري بداية 1995، حيث دخلت الجزائر في مطلع 1996 في نمط الصرف العائم الموجه بقوى السوق، وتخلت نهائيا عن نمط الصرف الثابت والتحديد الموجه إداريا لسعر الصرف من خلال سلة العملات².

استمر التخفيض سنة 1996 ليلبغ 56,18 دج/\$ الى 58,41 سنة 1997 وفيه استكملت عملية تحول الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية وذلك في سبتمبر 1997، اما في سنة 1998 بلغ التخفيض في قيمة العملة 60,35 دج/\$ حيث تزامنت مع برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي في 21 ماي 1998، تزامن ذلك مع اتفاق القرض الموسع الذي وافق FMI مع الجزائر خلال فترة ثلاث سنوات (1995-1998) مؤديا بانخفاض سعر صرف الدينار بنسبة 61% من 42 دج/\$ ليصل في عام 1998 الى حوال 60 دج/\$.

في سنة 1999 بلغت قيمة التخفيض 69,31 دج/\$ وهي الفترة التي تعرض فيها الجزائر الى ازمة خارجية، كما تراجع احتياطي الصرف 4,7 مليار دولار وهي خسارة صافية بمقدار 2.3 دولار عن سنة 1997 اين كان احتياطي الصرف يقدر حوالي 7 مليار دولار.

يلاحظ بعدها استقرار نسبي في تغييرات سعر الصرف الدينار الجزائري من سنة 2000 الى غاية سنة 2006 ما بين قيمة 75,34 دج/\$ و 71,15 دج/\$ حيث بلغ متوسط تغير الصرف حوالي 5% وكان الهدف من ذلك قصد الحد من الطلب على الواردات ودفع المنتجين الى رفع انتاجهم وتحسينه و بالتالي التشجيع على احلال الواردات وزيادة الصادرات قصد تحسين الاختلال الذي يعانیه الميزان التجاري .

¹ - انظر محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقييم ، مرجع سبق ذكره، ص 246.

² - سليمان شيباني، مرجع سبق ذكره، ص 90.

في جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وهذا الاجراء يهدف اساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الاسواق الموازية، حيث وصل سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الواحد حوالي 72,61 و 91,96 بالنسبة للأورو¹، ثم ارتفع سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار سنة 2005 ب 73,38 و 87,01 بالنسبة للأورو، وفيما يلي يظهر تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار و الاورو للفترة 2005-2008.

الجدول رقم 5.2: تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار و الاورو من 2005 الى 2008.

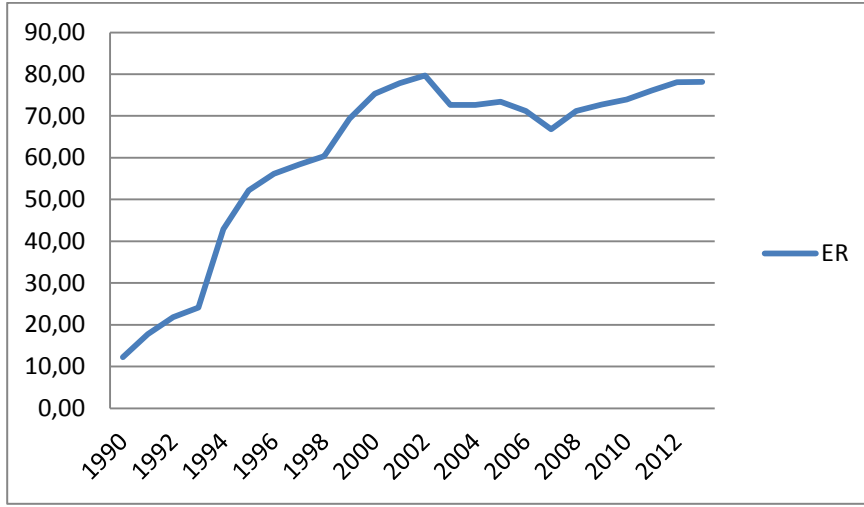
العملة الاجنبية	2005	2006	2007	2008
الدولار	73,38	71,15	66,83	71,18
الاورو	87,01	93,75	98.33	100,27

المصدر: بنك الجزائر

يلاحظ من خلال الجدول 1.2 ارتفاع سعر الصرف لسنة 2007 من 71,15 دج/\$ سنة 2006 الى 66,83 دج/\$ ثم انخفض الى 71,18 دج/\$ سنة 2008 و 72,73 دج/\$ سنة 2009 ليحقق بعدها شبه استقرار في السنوات الموالية 2010 ، 2011 ، 2012 و 2013 وذلك بقيمة 73,94 ، 76,05 ، 78,10 ، 78,15 على التوالي ، ومنه يلاحظ ارتفاع سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة و الشكل الموالي يبين ذلك .

¹ - انظر شعيب بونوة، خياط رحيمة ، مرجع سبق ذكره، ص 124.

الشكل رقم 1.2: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي



المصدر : من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول 1.2

ثانيا : تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري

يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات التي يمكن من خلاله معرفة الانعكاسات التي طرأت في نظام الصرف على بنود ميزان المدفوعات، حيث ان الاثر المنتظر من جراء تطبيق سياسة التخفيض هو تحسين الميزان التجاري قصد التصحيح الهيكلي لعودة ميزان المدفوعات الى حالة التوازن بينما ان القيود النقدية وسياسة الميزانية ما هما الا اجراءات مرافقة للتمكن من الوصول الى الهدف المسطر لذلك سيتم التطرق اولا الى تطور بنود الميزان التجاري ثم تطور ميزان المدفوعات .

1- تحليل الصادرات و الواردات خلال الفترة 1990-1998 :

لدينا الجدول التالي يظهر تطور بنود الميزان التجاري وسعر الصرف خلال الفترة 1990-1998 و هي الفترة التي عرفت فيها الجزائر عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي :

الجدول رقم 6.2 : تطور بنود الميزان التجاري و سعر صرف خلال الفترة 1998-1990.

الوحدة : مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
صادرات (فوب)	12,96	12,44	11,51	10,41	8,89	10,26	13,22	13,82	10,15
محروقات	12,34	11,97	10,98	9,88	8,61	9,37	12,65	13,18	9,77
بضائع اخرى	0,61	0,47	0,53	1,33	0,28	0,53	0,57	0,64	0,37
واردات (فوب)	-8,77	-7,77	-8,30	-7,99	-9,15	-10,10	-9,09	-8,13	-8,63
الميزان التجاري	4,18	4,76	3,21	2,42	-0,26	0,16	4,13	5,69	1,51
سعر صرف دج/\$	12,20	17,76	21,83	24,10	42,90	52,17	56,18	58,41	60,35

المصدر:

- من 1990 الى 1992 : التقرير السنوي لبنك الجزائر: نقلا عن صالح الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 19.
- من 1993 الى 1998 :

Bulletin statistique de la Bank d' Alegria, séries rétrospectives(statistique de la balance des pimentes 1992-2011 hors série), juin 2012, p86, 88,87.

يلاحظ من خلال الجدول 6.2 ان الصادرات الجزائرية بلغت 12,96 مليار دولار وهذا راجع الى عوائد المحروقات التي بلغت 12,34 مليار دولار لتتخفف بعدها سنة 1991 الى 12,44 مليار دولار و الى 11.51 مليار دولار سنة 1992 ما يلاحظ هنا ان التخفيض في قيمة الدينار الجزائري الذي اجري خلال نفس السنة لم يحدث تغيير في تشكيلتها حيث سيطرت المحروقات على باقي الصادرات رغم اجراءات التحرير وسياسة ترقية الصادرات التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة (1994-1990) و السبب يعود الى انخفاض اسعار المحروقات.

وفي اطار الاتفاق الثالث المبرم مع FMI عام 1994 وحسب التخفيض الذي اجري في تلك الفترة بنسبة 40,70% لم يعطي هو الآخر تأثير على الايرادات المتأتية من الصادرات بل بالعكس شهدت انخفاضاً بعدما كانت في حدود 10,41 مليار دولار سنة 1993 اصبحت 8,89 مليار دولار سنة 1994 ويرجع ذلك الى تدهور الوضعية الاقتصادية نتيجة لانخفاض المتواصل لأسعار البترول وكذا نسبة التضخم التي وصلت حوالي 30% و التالي فان الاثر المرجو من عملية التخفيض لم يتحقق على مستوى الصادرات.

وبعدها عرفت الصادرات ارتفاعا الى اقصى سنتي 1996 و 1997 حيث بلغت على التوالي 13,22 و 13,82 مليار دولار اذ بلغت نسبة الارتفاع في هذه السنوات على التوالي 99,26% و 32,75% مقارنة بسنة 1993 ويرجع ذلك الى ارتفاع اسعار البترول التي وصلت الى 17,58 دولار للبرميل سنة 1996 و 21,7 دولار للبرميل سنة 1997 كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 7.2 : تطور سعر البترول خلال الفترة 1993-1997

السنة	1993	1994	1995	1996	1997
السعر	17,8	16,3	17,68	21,7	19,8

المصدر: بنك الجزائر

ان ارتفاع قيمة الصادرات يرجع الى ارتفاع اسعار البترول نظرا لكون الصادرات الجزائرية تشكل بنسبة 95% من البترول ، ويرجع ذلك الى عدم مرونة العرض المحلي بفعل ازمة الانتاج وكذا عدم مرونة الطلب الاجنبي بعكس الارتفاع الذي شهده المحروقات هذا ما يفسر ان الارتفاع في عوائد الصادرات ناتجة عن ارتفاع اسعار البترول لا غير، اما سنة 1998 شهدت الصادرات انخفاض قدر بحوالي 10,15 مليار دولار وذلك بسبب انخفاض اسعار البترول.

اما بالنسبة للواردات يلاحظ ان الفترة 1990-1998 انما عرفت اكبر قيمة لها وكان ذلك سنة 1995 حيث قدرت ب 10,10 مليار دولار، وذلك بسبب تحرير التجارة الخارجية¹، كما ان الجفاف الذي ضرب البلاد في نفس الفترة و الذي خلق اثار سلبية على الانتاج الزراعي و المحلي كان له اثر في ارتفاع قيمة الواردات وهذا راجع ايضا الى برنامج التعديل الهيكلي الذي تطلب تنفيذه المزيد من المواد الاولية و سلع التجهيز الصناعي التي كانت اسعارها مرتفعة وكذا ارتفاع اسعار المستوردة وانخفاض سعر الصرف الدولار مقارنة بقيمة العملة مؤكدة مرة اخرى عدم استجابة الواردات الى انخفاض الواردات الى انخفاض قيمة الدينار الذي أجري عام 1994 نسبة 40,17% لنسجل بعد ذلك انخفاضا عام 1996 بقيمة 9,09 مليار دولار، لتصل الى 8,63 مليار دولار سنة 1998 وسبب هذا الانخفاض ان الواردات الجزائرية تتشكل من المواد المستعملة في القطاع الصناعي .

¹ - يوسف عبد الباقي ، مرجع سبق ذكره، ص 110.

2- تحليل الصادرات و الواردات خلال الفترة 1999-2013:

لدينا الجدول التالي يظهر تطور بنود الميزان التجاري وسعر الصرف خلال الفترة 1999-2013 و هي الفترة التي تلت برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي:

الجدول رقم 8.2 : تطور بنود الميزان التجاري و سعر صرف خلال الفترة 1999-2013.

الوحدة : مليار دولار

الحساب السنوات	صادرات (فوب)	محروقات	بضائع اخرى	واردات (فوب)	الميزان التجاري	سعر صرف دج/\$
1999	12,32	11,91	0,41	-8,96	3,36	69,31
2000	21,65	21,06	0,59	-9,35	12,30	75,34
2001	19,09	18,53	0,56	-9,48	9,61	77,82
2002	18,71	18,11	0,61	-12,01	6,70	79,72
2003	24,74	23,99	0,47	-13,32	11,14	72,61
2004	32,22	31,55	0,66	-17,95	14,27	72,61
2005	64,33	45,59	0,74	-19,86	26,47	73,38
2006	54,74	53,61	1,13	-20,68	34,06	71,15
2007	60,59	59,61	0,98	-26,35	34,24	66,83
2008	78,59	77,19	1,40	-37,99	40,60	71,18
2009	45,19	44,42	0,77	-37,40	7,78	72,73
2010	57,90	56,12	0,97	-38,89	18,21	73,94
2011	72,89	71,66	1,23	-44,94	25,96	76,05
2012	71,74	70,58	1,15	-51,57	20,30	78,10
2013	64,53	63,33	1,10	-55,02	9,41	78,15

المصدر:

- من 1999 الى 2007

Bulletin statistique de la Bank d' Alegria, series rétrospectives (statistique de la balance des pimentes 1992-2011 (hors série), juin 2012, p86, 88,87.

- من 2008 الى 2011

Rapport 2012, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, bank of algerie, juillet 2013, p53.

- من 2012 الى 2013

Bulletin statistique trimestriel , N⁰05, mars 2014, Bank of Alegria, p15.

يلاحظ خلال هذه المرحلة من 1999 الى غاية 2013 ارتفاع في كبير في قيمة الصادرات الاجمالية حيث بلغت سنة 2000 مقدار 21,65 مليار دولار لتواصل ارتفاعها وتسجل 60,59 مليار دولار سنة 2007 لتصل الى 71,74 سنة 2012 اما في 2013 سجلت حوالي 64,43 بسبب الاستقرار النسبي في اسعار الصرف فضلا عن التذبذب في قيمة الصادرات ويرجع هذا الارتفاع الى الارتفاع النسبي الذي حققه قيم المحروقات .

اما بالنسبة للواردات يلاحظ ارتفاع سنة 1999 بقيمة 8,96 لتواصل ارتفاع لأربع سنوات الى غاية 2003 مسجلة على اثره قيمة 13,12 مليار دولار ويرجع ذلك الى زيادة الثقة في الاقتصاد مع تحسن الاوضاع الامنية بعد المرحلة الحرجة التي مرت بها الجزائر وايضا الى حدوث زيادة في واردات الجزائر من مواد التشييد و البناء و السلع الاستهلاكية¹.

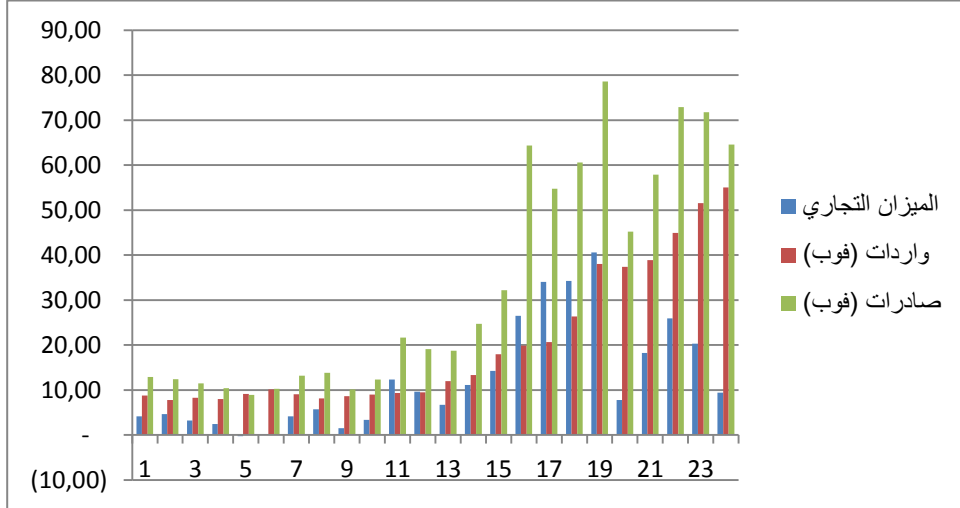
تعرف بعد ذلك نمو اسرع اذ بلغت سنة 2004 قيمة 17,95 مليار دولار لتصل الى 37,40 مليار دولار في 2009 الى ان بلغت سنة 2012 قيمة 51,57 مليار دولار وهذا راجع الى واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية التي ازدادت بقوة في تلك الفترة وساهمت بشكل كبير في ارتفاع الواردات²، لتصل الى سنة 2013 بقيمة 55,02 مليار دولار.

¹ - خليفة عززي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

² - محمد لكساصي، محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية لبنك الجزائر لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الاول من سنة 2013، ديسمبر 2013، ص 5.

3- تحليل الميزان التجاري

الشكل رقم 2.2 : تطور الميزان التجاري من 1990-2013



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول 8.2

اجمالا من خلال هذه الارقام ومن خلال الشكل رقم 2.2 يلاحظ ان الميزان التجاري عرف خلال الفترة 1993-1998 وهي الفترة التي عرف فيها الدينار الجزائري مستواه القريب من الحقيقي رصييدا موجبا في سنة 1994 اين فاقت قيمة الواردات قيمة الصادرات وسجل عجزا بقيمة (0,26 -) مليار دولار بسبب انخفاض اسعار البترول في هذه السنة مقارنة بالسنوات الاخرى .

اما الفائض المحقق خلال السنوات 1990 ، 1991 ، 1992 ، 1993 و 1995 الى غاية 1998 كانت نتيجة انخفاض قيمة الواردات نظرا لتقلص الطلب المحلي على جزء كبير من هذه الواردات اضافة الى ارتفاع قيمة الصادرات المشكلة في اغلبها من المحروقات وارتفاع اسعار هذه الاخيرة.

يمكن القول ان سياسة التخفيض لها اثر ايجابي على الواردات من خلال تقليصها اما اثرها على الصادرات كان ضعيف جدا او يكاد لا يظهر نظرا لتركز هذه الصادرات على المحروقات و التي تتحدد اسعارها في السوق الدولية و بالعملة الصعبة (الدولار الامريكى).

وفي سنة 2000 سجل الميزان التجاري زيادة قدرها 12,30 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات على الواردات نتيجة ارتفاع اسعار النفط في تلك الفترة و التي سجلت 28,50 دولار للبرميل، اما سنة 2001 حقق الميزان التجاري فائض يقدر 9,61 مليار دولار الا انه يعتبر تراجعاً مقارنة بالسنة الماضية ويعود هذا الى انخفاض في اسعار النفط وكذا تراجع قيمة الصادرات بنسبة 11,82% ولقد استمر هذا الانخفاض الى عام 2002 بقدر 6,70 مليار دولار ليشهد الميزان التجاري بعد هذه السنة ارتفاعاً مستمراً في السنوات 2003، 2004 و 2005 قدر على التوالي ب 11,14، 14,27، و 26,47 مليار دولار ويرجع ذلك الى ارتفاع اسعار النفط، في تلك الفترة ، كما سجل الميزان التجاري سنة 2007 فائضاً تجارياً قدر حوالي 34,24 مليار دولار بنسبة تغطية 229,94% لتسجل كذلك فائض قدره 40,60 مليار دولار سنة 2008 الى حين سنة 2012 انخفض هذا الفائض الى 20,30 مليار دولار نتيجة ارتفاع قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية و المواد الغذائية ليصل رصيد الميزان التجاري سنة 2013 الى 9,41 مليار دولار.

لدينا الجدول التالي يظهر تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2013

الجدول رقم 9.2: تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2013

الوحدة مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الميزان الجاري	1,42	2,40	1,30	0,80	-1,41	-2,42	1,25	3,45	-0,91	0,02	8,39	7,06
ميزان رأس المال	-1,57	-1,89	-1,07	-0,81	-2,54	-4,09	-3,34	-2,29	-0,83	-2,40	-1,36	-0,87
رصيد ميزان المدفوعات	-0,24	0,53	0,23	-0,01	-4,38	-6,32	-2,09	1,16	-1,74	-2,38	7,57	6,19
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الميزان الجاري	4,37	8,84	11,12	21,18	28,95	30,54	34,45	0,40	12,15	17,77	12,30	0,85
ميزان رأس المال	-0,71	-1,37	-1,87	-4,24	-11,22	-0,99	2,54	3,45	3,42	2,38	-0,24	-0,72
رصيد ميزان المدفوعات	3,65	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86	15,58	20,14	12,06	0,13

المصدر:

- من 1990 الى 1992 :

التقرير السنوي لبنك الجزائر: نقلا عن صالح الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- من 1993 الى 2007

Bulletin statistique de la Bank d' Alegria, séries rétrospectives statistique de la balance des pimentes 1992-2011 hors série, juin 2012, p86, 88,87.

- من 2008 الى 2011

Rapport 2012, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Bank of Algérie, juillet 2013 p53.

- من 2012 الى 2013

Bulletin statistique trimestriel , N⁰05, mars 2014, Bank of Alegria, p15.

من خلال الجدول رقم 9.2 و الشكل 2.2 نلاحظ ان ميزان المدفوعات سجل رصيد سالب خلال الفترة 1990-1999 باستثناء سنة 1991، 1992 و 1997 حيث سجل رصيد موجب يقدر على التوالي ب 0,53، 0,23 و 1,16 مليار دولار، اما في الفترة 2000-2013 فقد عرف ميزان المدفوعات فائضا مستمرا نتيجة القيم الموجبة التي حققها الميزان التجاري في تلك الفترة فضلا على ان الفائض في الميزان الجاري يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يتأثر بدوره بأسعار المحروقات لذا السنوات التي ارتفعت فيها اسعار

المحروقات ادت بحدوث فائض في الميزان التجاري و بالتالي فائض في الميزان الجاري وباعتبار هذا الاخير احد اهم اقسام ميزان المدفوعات ادى الى تحسين رصيده.

هذا ما يفسر ان التخفيضات في قيمة العملة خلال فترة التسعينات لم تساهم في تحسن رصيد ميزان المدفوعات اذ انها لا تؤثر على الصادرات النفطية ، كما نلاحظ ان رصيد راس المال هو الآخر لم يساهم في تحسن رصيد ميزان المدفوعات نظرا للقيم السالبة التي امتاز بها طيلة فترة الدراسة نتيجة لارتفاع المديونية الخارجية وضعف تدفق الاستثمارات باستثناء بعض السنوات كسنة 2008، 2009، 2010 و 2011 وقد سجل اكبر عجز سنة 2006 قدر حوالي 11,22 مليار دولار .

إجمالاً، كان فائض الحساب الجاري الخارجي معتبرا في 2012 ، في ظرف يتميز بتحسن في حين سجل حساب رأس المال عجزا طفيفا بسبب تراجع صافي التحويلات ، بند صافي المداخيل بموجب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونتيجة لذلك بقيت وضعية ميزان المدفوعات الخارجية للجزائر قادرة على المقاومة في 2012 ، كما يشهد على ذلك الفائض الإجمالي الذي بلغ 12,06 مليار دولار، يوحى التراكم لاحتياطيات الصرف الرسمي من قبل بنك الجزائر، والناجم عن الفائض في ميزان المدفوعات المسجل، اضافة إلى صلابة الوضعية المالية الخارجية، إذ بلغ قائم احتياطيات الصرف باستثناء الذهب 190.66 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2012¹.

الى ان تراجع فائض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2013 الى 0,13 مليار دولار بسبب انخفاض الإيرادات البترولية من جهة وارتفاع الواردات من جهة أخرى، اما من حيث القيمة فقد تراجعت الإيرادات الناجمة من تصدير المحروقات ب 10.2 بالمئة لتبلغ 63.3 مليار دولار خلال 2013 مقابل 70.5 مليار دولار خلال 2012 كما يعد ارتفاع الواردات من السلع التي قدرت ب 55.1 مليار دولار خلال 2013 مقابل 51.5 مليار دولار خلال 2012 من العوامل التي أدت إلى التراجع الكبير لميزان المدفوعات.

¹ - محمد لكساصي، مرجع سبق ذكره، ص5.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

تتمثل الأدوات الاحصائية المستخدمة في جمع المعطيات في التقارير الشهرية و السنوية لبنك الجزائر و المستخرجة من الموقع الرسمي للبنك اضافة الى تقارير موقع صندوق النقد العربي، مع الاستعانة كذلك بدراسات سابقة للحصول على معطيات لبعض السنوات، حيث تتم معالجة هذه المعطيات احصائيا عن طريق استخدام نموذج التكامل المشترك، بالإضافة لمختلف الاختبارات التي تندرج تحت هذا النموذج، من اختبارات الاستقرار و اختبار السببية، ويتم معالجة هذه المعطيات عن طريق برامج احصائية و المتمثلة في برنامج Eview 7 و Excel 2010 .

الفرع الاول : تعريف نموذج الدراسة

النموذج المستخدم في الدراسة هو نموذج التكامل المشترك relationship Stable Long-run equilibrium ، حيث يعد كرانجر 1969 Granger أول من أشار إليه إذ عرفه على انه علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات ، ومن ثم وسّع هذا المفهوم كل من كرانجر و اينكل (Engle-Granger1987) وكذلك جوهانسن 1988, 1991, 1994, Johansen، إذ يطلق على السلسلة أنها ذات اندماج (Integrated) من الرتبة (d) إذا استقرت السلسلة بعد اخذ (d) من الفروقات، فمثلا إذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول لها، فيطلق عليها أنها ذات اندماج من الرتبة الأولى¹.

اما تحليل الاندماج المشترك الذي قدمه جوهانسن فهو أكثر شمولية من اختبار كرانجر و اينكل، لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، إن وجود الاندماج المشترك بين السلاسل الزمنية يؤدي إلى تقديرات مزيفة Spurious estimates لمعاملات الانحدار المقدرة ، عليه يتطلب إضافة مقدار الخطأ إلى المعادلات، وهو ما يسمى نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) (VECM)².

¹ - صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحي، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط، البورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية العدد 14، 2008، ص19.

² - المرجع السابق، ص20.

الفرع الثاني: اختبارات النموذج

1- اختبارات جذور الوحدة للاستقرار : Unit Roots Tests :

عند دراسة السلاسل الزمنية وخاصة تلك التي تتناول الجوانب الاقتصادية والمالية يلاحظ وجود اتجاهات عشوائية (Stochastic Trends) معنوية تجعل السلسلة غير مستقرة، ولغرض إجراء عملية التحليل فإنه يتطلب معالجتها بتحويلها إلى سلسلة مستقرة، وذلك من خلال إيجاد الفرق الأول First Difference $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$ ، ولغرض الحكم على استقرارية السلسلة فإنه تتم عادة استخدام اختبار دكي فولر الموسع 1981¹.

2- اختبار التكامل المشترك : The cointegration Test :

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب اشتراك بين سلسلتين زمنيتين (Y.X) يسمح تحليل التكامل المشترك بتوضيح العلاقة الحقيقية بين متغيرين، من خلال البحث عن متجه التكامل المشترك وإزالة تأثيره عند الاقتضاء²، فاختبار التكامل المشترك يعني البحث عن علاقات مستقرة التوازن على المدى الطويل بين المتغيرات الاقتصادية³.

3- اختبار السببية : Causality Test :

تعتمد كثير من الدراسات التي تستخدم نموذج التكامل المشترك واختبار السببية على اختبار أنجل وجرانجر للسببية "Engel & Granger Causality Test" من أجل تحديد اتجاه السببية⁴.

ان مفهوم كرانجر للسببية يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادة تختلف بين المتغيرين⁵ ، حيث يستخدم اختبار جرانجر في التأكد

¹ - صفاء بونس الصفاوي، مزاحم محمد يحي، مرجع سبق ذكره، ص17.

² - احمد سلامين، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص 123.

³ - OLUGBENGA ONAFOWORA , Exchange rate and trade balance in east asia: is there aJ-curve? , conomics Bulletin, Vol. 5, No. 18, 2003, p4.

⁴ - إبراهيم بن صالح العمر، على شريف عبدالوهاب وردة، خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري وقدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي : دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية - جامعة القصيم (السعودية) ، يناير، 2008، ص16.

⁵ - ندوى خزعزل رشاد، اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية العدد 19 ، 2011، ص 270.

من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة كالإعلان والمبيعات، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة إن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن¹.

4- كيفية تقدير دوال استجابة النبضة ومكونات التباين:

أن دوال استجابة النبضة (IRFs) Impulse Response Functions تقيس أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما داخل نموذج VECM أو VAR على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى لهذا النموذج ، وهناك طريقتين لقياس أثر الصدمة أولهما قياس أثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد ، وثانيهما قياس أثر الصدمة بمقدار وحدة واحدة².

5- تحليل مكونات التباين:

مكونات التباين (VDCs) Variance Decompositions ، تقيس الأهمية النسبية للمتغير في تفسير تباين أخطاء التنبؤ للمتغيرات في النموذج محل الدراسة وبعبارة أخرى ، فهي تعكس المساهمة النسبية للتغير في متغير ما في تفسير التغير في المتغيرات الأخرى كل على حدة³.

¹ - صالح لحبيب ، مرجع سبق ذكره، ص26.

² - مجدي الشوربجي، اثر الصدمات الاقتصادية على الصادرات المصرية، كلية الادارة و الاقتصادية، جامعة مصر، ص 10.

³ المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها

في هذا المبحث سنعرض مختلف النتائج المتحصل عليها ومناقشتها، وذلك قصد الخروج بنتائج وتوصيات.

المطلب الأول : نتائج الدراسة

في هذا المطلب سنعرض النتائج المتحصل عليها، من خلال تطبيق نموذج تكامل المشترك ، باستخدام برنامج *EViews.7* ، وذلك من خلال الاختبارات التالية:

الفرع الأول: الاختبارات التشخيصية

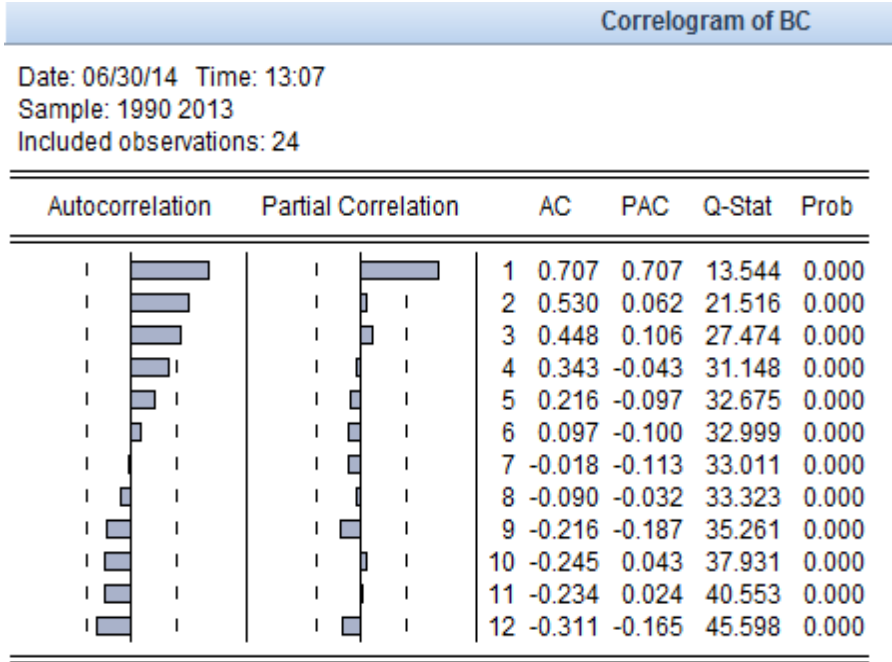
أولاً : دراسة استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة

قبل التطرق الى تطبيق نموذج التكامل المشترك لابد من دراسة استقرارية السلاسل للمتغيرات الدراسة

1- دراسة استقرارية السلسلة BC

بداية نقوم بتحديد درجة تأخير السلسلة من خلال *correlograme* و الذي يُظهر ان درجة التأخير هي $P=0$ من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 3.2 : التمثيل البياني للسلسلة BC



المصدر: مخرجات برنامج *EViews.7*

وكذلك بالنسبة للمعايير **Akaike** ، **Schwarz** حيث نأخذ اقل تأخير موافق لأقل قيمتين بالنسبة لهذين المعيارين

الجدول رقم 10.2 : دراسة درجة تاخير السلسلة BC

P=3	P=2	P=1	P=0	
7,644	7,488	7,326	7,229	Akaike
7,893	7,687	7,511	7,325	Schwarz

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 01 الجداول رقم (04-03-02-01)

حسب الاختبار الاخير نأخذ درجة التأخير $P=0$ لأنها تقابل اقل قيمة بالنسبة لكلا المعيارين، وبالتالي

نطبق اختبار ديكي فولر ونتأجه مبينة في الجداول الموالية:

الجدول رقم 11.2: نتائج اختبارات ADF للسلسلة BC بالنسبة للنموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BC				
Null Hypothesis: BC has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.385529	0.3765
Test critical values:	1% level		-4.416345	
	5% level		-3.622033	
	10% level		-3.248592	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BC) Method: Least Squares Date: 06/27/14 Time: 20:05 Sample (adjusted): 1991 2013 Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.522475	0.219019	-2.385529	0.0271
C	0.053145	3.698278	0.014370	0.9887
@TREND(1990)	0.559163	0.392298	1.425352	0.1695
R-squared	0.229047	Mean dependent var		0.227391
Adjusted R-squared	0.151952	S.D. dependent var		9.129449
S.E. of regression	8.407267	Akaike info criterion		7.217178
Sum squared resid	1413.643	Schwarz criterion		7.365285
Log likelihood	-79.99754	Hannan-Quinn criter.		7.254426
F-statistic	2.970963	Durbin-Watson stat		1.814660
Prob(F-statistic)	0.074178			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

الجدول رقم 12.2: نتائج اختبارات ADF للسلسلة BC بالنسبة للنموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BC				
Null Hypothesis: BC has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.930595	0.3133
Test critical values:	1% level		-3.752946	
	5% level		-2.998064	
	10% level		-2.638752	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BC) Method: Least Squares Date: 06/27/14 Time: 20:11 Sample (adjusted): 1991 2013 Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.291766	0.151127	-1.930595	0.0671
C	3.877125	2.607295	1.487030	0.1519
R-squared	0.150733	Mean dependent var		0.227391
Adjusted R-squared	0.110291	S.D. dependent var		9.129449
S.E. of regression	8.611295	Akaike info criterion		7.226968
Sum squared resid	1557.243	Schwarz criterion		7.325706
Log likelihood	-81.11013	Hannan-Quinn criter.		7.251800
F-statistic	3.727197	Durbin-Watson stat		2.044401
Prob(F-statistic)	0.067147			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

الجدول رقم 13.2: نتائج اختبارات ADF للسلسلة BC بالنسبة للنموذج الاول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BC				
Null Hypothesis: BC has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-1.205003	0.2021
Test critical values:	1% level		-2.669359	
	5% level		-1.956406	
	10% level		-1.608495	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC)				
Method: Least Squares				
Date: 06/27/14 Time: 20:13				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.128820	0.106904	-1.205003	0.2410
R-squared	0.061307	Mean dependent var		0.227391
Adjusted R-squared	0.061307	S.D. dependent var		9.129449
S.E. of regression	8.845176	Akaike info criterion		7.240126
Sum squared resid	1721.217	Schwarz criterion		7.289496
Log likelihood	-82.26145	Hannan-Quinn criter.		7.252543
Durbin-Watson stat	2.171507			

المصدر: مخرجات برنامج EViews.7

الجدول رقم 14.2: نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة BC

prob	T Student	معلومات BC	النماذج
0,1695	7,2453	الاتجاه العام b	النموذج الثالث
0,9887	0,0143	الثابت C	
0,3765	-2,3855	الحدرد الاحادي $\hat{\theta}$	
0,1519	1,4870	الثابت C	النموذج الثاني
0,3133	-1,9305	الحدرد الاحادي $\hat{\theta}$	
0,2021	-1,2050	الحدرد الاحادي $\hat{\theta}$	النموذج الاول

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول 11.2 - 12.2 - 13.2

من خلال الجدول 14.2 يتبين ان :

بالنسبة للنموذج الثالث :

- عدم وجود مركبة الاتجاه العام عند مستوى معنوية 5%، لان القيمة المجدولة اكبر من القيمة المحسوبة وهذا ما يفسره الاحتمال الذي يساوي 0,1695 اكبر من 0,05؛
- بالنسبة للثابت نقبل الفرضية H_0 و التي تقول عدم وجود الثابت ، لان القيمة المجدولة اكبر من القيمة المحسوبة؛
- وجود الجدر الاحادي، لان القيمة المحسوبة (-2,3855) اكبر من القيمة المجدولة (-3,622) عند درجة حرية 5%.

النموذج الثاني :

- عدم وجود الثابت، لان القيمة المجدولة اكبر من القيمة المحسوبة و بالتالي قبول الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5%؛
- وجود الجدر الاحادي، لان القيمة المجدولة المحسوبة (-1,9305) اكبر من المجدولة (-2,998) عند درجة حرية 5%.

النموذج الاول :

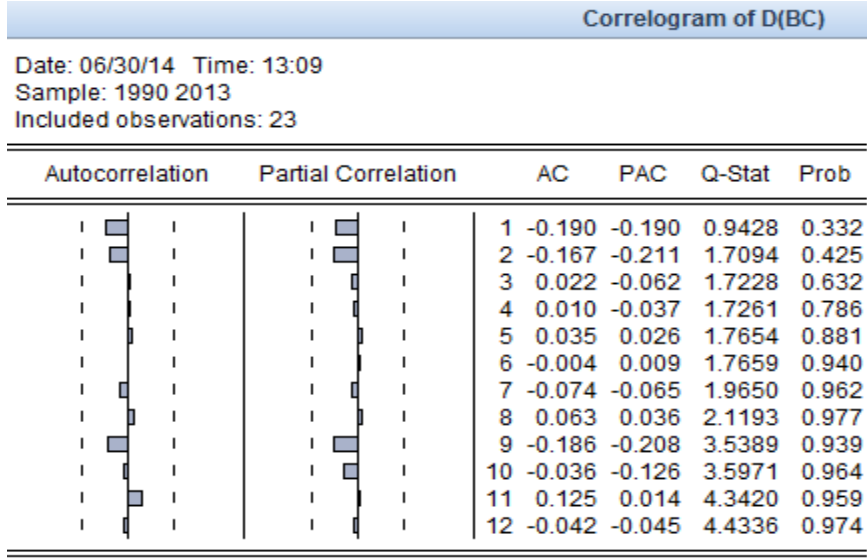
- وجود الجدر الاحادي، لان القيمة المجدولة المحسوبة (-1,205) اكبر من المجدولة (-1,9564) عند درجة حرية 5%.

حسب هذه النماذج نلاحظ ان السلسلة BC غير مستقرة وذلك لوجود جدر وحدوي وهي من النوع DS، ولجعلها مستقرة لابد من اجراء طريقة الفروقات من الدرجة الاولى.

2- دراسة استقرارية السلسلة D(BC)

من خلال correlogram يُظهر ان درجة التأخير هي $P=0$

الشكل رقم 4.2: التمثيل البياني للسلسلة BC بعد اجراء الفروقات



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

بالنسبة للمعايير **Akaike** ، **Schwarz** حيث نأخذ اقل تأخير موافق لأقل قيمتين بالنسبة لهذين المعيارين

الجدول رقم 15.2: دراسة درجة تأخير السلسلة D(BC)

P=3	P=2	P=1	P=0	
7,875	7,726	7,574	7,482	Akaike
8,173	7,975	7,772	7,631	Schwarz

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 02 الجداول (01-02-03-04)

حسب هذا الاختبار نأخذ درجة التأخير $P=0$ لأنها تقابل اقل قيمة بالنسبة لكلا المعيارين، وبالتالي

نطبق اختبار ديكي فولر ونتأجه مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 16.2: نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة D(BC) بعد اجراء الفروقات

prob	T Student	معلومات BC	النماذج
0,6478	-0,4641	الاتجاه العام b	النموذج الثالث
0,6266	0,4945	الثابت C	
0,0021	-5,1935	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	
0,8576	0,1818	الثابت C	النموذج الثاني
0,0003	-5,2961	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	
0,0000	-5,4257	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	النموذج الاول

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 03 الجداول (03-02-01)

من خلال هذا الجدول يمكن القول :

- لا وجود لمركبة الاتجاه العام، لان القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولة وهذا عند مستوى معنوية 5%،
- عدم وجود جدر احادي في النماذج، لان القيم الحرجة اقل من القيم الجدولة عند درجة الحرية 5%،
- عدم وجود الثابت في النموذج الاول و الثاني، لان القيمة الحرجة عند مستوى 5% وهي اقل من القيمة الجدولة.

و بالتالي نقول ان D(BC) مستقرة ومنه فالسلسلة BC متكاملة من الدرجة الاولى I(1).

3- دراسة استقرارية السلسلة ER

نقوم بنفس الطريقة السابقة و بالاستعانة ببرنامج Eviews يُظهر correlogram¹ ان درجة التأخير هي $P=0$ ، وبعد اجراء الاختبارات عند هذا التأخير يتبين ان درجة التأخير عند مستوى معنوية 5% مبينة في الجدول الموالي :

الجدول رقم 17.2: دراسة درجة تأخير السلسلة ER

P=3	P=2	P=1	P=0	
5,468	5,866	5,811	5,814	Akaike
5,717	6,065	5,864	5,912	Schwarz

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 05 الجداول (01-02-03-04)

حسب هذا الاختبار نأخذ درجة التأخير $P=0$ لأنها تقابل اقل قيمة بالنسبة لكلا المعيارين، وبالتالي نطبق اختبار ديكي فولر ونتائجه مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 18.2: نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة ER

prob	T Student	معلومات ER	النماذج
0,8474	-0,1949	الاتجاه العام b	النموذج الثالث
0,0015	3,6859	الثابت C	
0,7758	-1,5637	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	
0,0006	4,0556	الثابت C	النموذج الثاني
0,0353	-3,1689	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	
0,9657	1,5461	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	النموذج الاول

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 06 الجداول (01-02-03)

¹ - انظر الملحق رقم 04، الشكل رقم 01.

من خلال هذا الجدول يتضح ان:

النموذج الثالث :

- عدم وجود مركبة الاتجاه العام عند مستوى معنوية 5%، لان القيمة المجدولة اكبر من القيمة المحسوبة وهذا ما يفسره الاحتمال الذي يساوي 0,8474 اكبر من 0,05؛
- بالنسبة للثابت نقبل الفرضية H_1 اي وجود الثابت ، لان القيمة المجدولة اقل من القيمة المحسوبة؛
- وجود الجذر الاحادي، لان القيمة المحسوبة (-1,5637) اكبر من القيمة المجدولة (-3,6220) عند درجة حرية 5%.

النموذج الثاني :

- وجود الثابت، لان القيمة المجدولة اقل من القيمة المحسوبة؛ وبالتالي قبول الفرضية H_1 عند مستوى معنوية 5%؛
- عدم وجود الجذر الاحادي، لان القيمة المحسوبة (-3,1689) اقل من المجدولة (-2,998) عند درجة حرية 5%.

النموذج الاول :

- وجود الجذر الاحادي، لان القيمة المحسوبة (-1,5461) اكبر من المجدولة (-1,9564) عند درجة حرية 5%.

حسب هذه النماذج نلاحظ ان السلسلة ER غير مستقرة وذلك لوجود جذر وحدوي وهي من النوع DS، ولجعلها مستقرة لابد من اجراء طريقة الفروقات من الدرجة الاولى.

4- دراسة استقرارية السلسلة D(ER)

من خلال correlogram¹ يُظهر ان درجة التأخير هي $P=0$ ، و الجدول الموالي يبين ذلك.

¹ - انظر الملحق رقم 04، الشكل رقم 02.

الجدول رقم 19.2 : دراسة درجة تأخير السلسلة $D(ER)$

P=3	P=2	P=1	P=0	
5,689	6,393	6,252	6,102	Akaike
5,937	6,592	6,401	6,201	Schwarz
5,937	6,592	6,401	6,201	Log-likelihood

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 07 الجداول (04-03-02-01)

حسب هذا الاختبار نأخذ درجة التأخير $P=0$ لأنها تقابل اعظم قيمة بالنسبة للمعيار الاخير، وبالتالي نطبق اختبار ديكي فولر ونتأجه مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 20.2 : نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة $D(ER)$

prob	T Student	معلومات ER	النماذج
0,0894	-1,7900	الاتجاه العام b	النموذج الثالث
0,0387	2,2215	الثابت C	
0,0456	-3,6816	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	
0,1886	1,3611	الثابت C	النموذج الثاني
0,0454	-3,0533	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	
0,0096	-2,6895	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	النموذج الاول

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 08 الجداول (03-02-01)

حسب هذا الجدول يمكن القول ان السلسلة لا تحتوي على الجدر الاحادي ولا على مركبة الاتجاه العام عند مستوى معنوية 5% اذا فالسلسلة $D(ER)$ مستقرة ومتكاملة من الدرجة $I(1)$.

ثانياً: اختبار علاقة التكامل المتزامن وتقدير نموذج تصحيح الخطأ

فبعد دراستنا للسلاسل متغيرات الدراسة BC و ER من حيث الاستقرار ، وجدنا ان السلسلتين مستقرة بعد اجراء الفروقات من الدرجة الاولى، ومنه يتبين ان هناك امكانية وجود تكامل مشترك بينهما على المدى الطويل، حيث انه اذا كان λ_{Trace} اكبر من القيمة الحرجة الجدولية فإننا نرفض H_0 .
 H_0 : عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.
 H_1 : وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.

الشكل رقم 5.2: اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن

Johansen Cointegration Test				
Date: 11/21/14 Time: 10:54				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: ER BC				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.325919	14.81756	15.49471	0.0631
At most 1 *	0.243552	6.140667	3.841466	0.0132
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.325919	8.676894	14.26460	0.3140
At most 1 *	0.243552	6.140667	3.841466	0.0132
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=I):				

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

نلاحظ من خلال اختبار جوهانسن للتكامل المشترك عدم وجود التكامل المتزامن وذلك حسب ما تشير اليه نتائج هذا الاختبار سواء في ظل Trace و Maximal Eigenvalue test عند مستوى معنوية 5%، حيث نلاحظ ان قيمة λ_{Trace} والتي بلغت 14.81 اقل من القيمة الجدولة والتي قدرت ب 15.49 و من هنا نقبل الفرضية H_0 التي تقول عدم وجود تكامل مشترك و نرفض الفرضية البديلة H_1 بوجود

تكامل مشترك، مما يعني انه لا توجد علاقة طويلة الاجل بين التغيرات في سعر الصرف و الميزان التجاري في الجزائر ، و طالما ان هذا الاختبار لم يتحقق لا يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ، وعليه نطبق نموذج الانحدار الذاتي VAR الذي يستعمل العلاقة قصيرة المدى.

الشكل رقم 6.2: اختبار نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates		
Vector Autoregression Estimates		
Date: 11/21/14 Time: 11:07		
Sample (adjusted): 1992 2013		
Included observations: 22 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	ER	BC
ER(-1)	1.008222 (0.23693) [4.25544]	-0.516401 (0.45900) [-1.12504]
ER(-2)	-0.141528 (0.21986) [-0.64372]	0.641732 (0.42594) [1.50662]
BC(-1)	-0.054268 (0.12340) [-0.43978]	0.504286 (0.23907) [2.10939]
BC(-2)	0.016891 (0.11668) [0.14476]	-0.037745 (0.22605) [-0.16698]
C	11.09245 (3.81198) [2.90989]	1.338706 (7.38508) [0.18127]
R-squared	0.940192	0.591379
Adj. R-squared	0.926120	0.495233
Sum sq. resids	341.5786	1282.036
S.E. equation	4.482506	8.684118
F-statistic	66.81104	6.150843
Log likelihood	-61.38454	-75.93343
Akaike AIC	6.034958	7.357585
Schwarz SC	6.282922	7.605549
Mean dependent	64.77045	13.34182
S.D. dependent	16.49138	12.22307

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.7

من خلال اختبار نموذج اختبار VAR :

نلاحظ أن نسبة التغير في سعر الصرف وتأثيراتها على الميزان التجاري تعتبر جيدة وذلك تبعا لقيمة معامل التحديد $R=59.13\%$ ، الا ان هذه النسبة تبين ان الميزان التجاري لا تفسر فقط التغيرات التي تحدث

في متغيرات الدراسة بل تفسره متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج ، كما ان النموذج له معنوية احصائية لان احصائية فيشر تساوي $F_{cal}=6.15$ اكبر من القيمة الجدولة و بالتالي النموذج مقبول احصائيا.

الفرع الثاني: اختبارات النتائج

اولا: اختبار السببية

في هذا الاختبار نقوم بدراسة العلاقة السببية بين سعر الصرف والميزان التجاري، حيث ان اختبار جرانجر يركز على العلاقة المباشرة بين المتغيرات، ولدينا الجدول التالي الذي يوضح نتائج الاختبار المتحصل عليها من اختبار السببية.

الجدول رقم 21.2 : اختبار جرانجر للسببية

القرار	الاحتمالية	F المحسوبة	الفرضية الصفرية
عدم وجود سببية	0.8972	0.1091	BC لا تسبب في ER
عدم وجود سببية	0.1648	2.0083	ER لا تسبب في BC

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على الملحق رقم 09.

يستخدم نموذج جرانجر لوجود العلاقة بين متغيرين كل على حده، ويتم تحديد السببية من عدمها بناء معنوية النموذج (الاحتمالية)، فإذا كانت الاحتمالية أقل من 10 في المائة، هنا نقبل الفرضية الصفرية وذلك يعني عدم وجود سببية حسب جرانجر، و من خلال هذا الاختبار نسجل ان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F اكبر بكثير من مستويات المعنوية المتعارف عليها وهي 1%، 5%، 10% ، فتشير نتائج التقدير ان التغيرات في سعر الصرف لا تسبب في رصيد الميزان التجاري لان احصائية F بلغت (2.0083) باحتمال قدره 0.16% ، مما يعني عدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والميزان التجاري، أي ان تخفيض قيمة العملة الوطنية لا يؤثر على الميزان التجاري الجزائري .

ثانيا: اختبار مكونات التباين

عند استخدامنا للنموذج تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 22.2: جدول تحليل مكونات التباين.

ER	BC	الفترة
0.00	100	1
6.74	93.25	5
11.41	88.58	10

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على الملحق رقم 10.

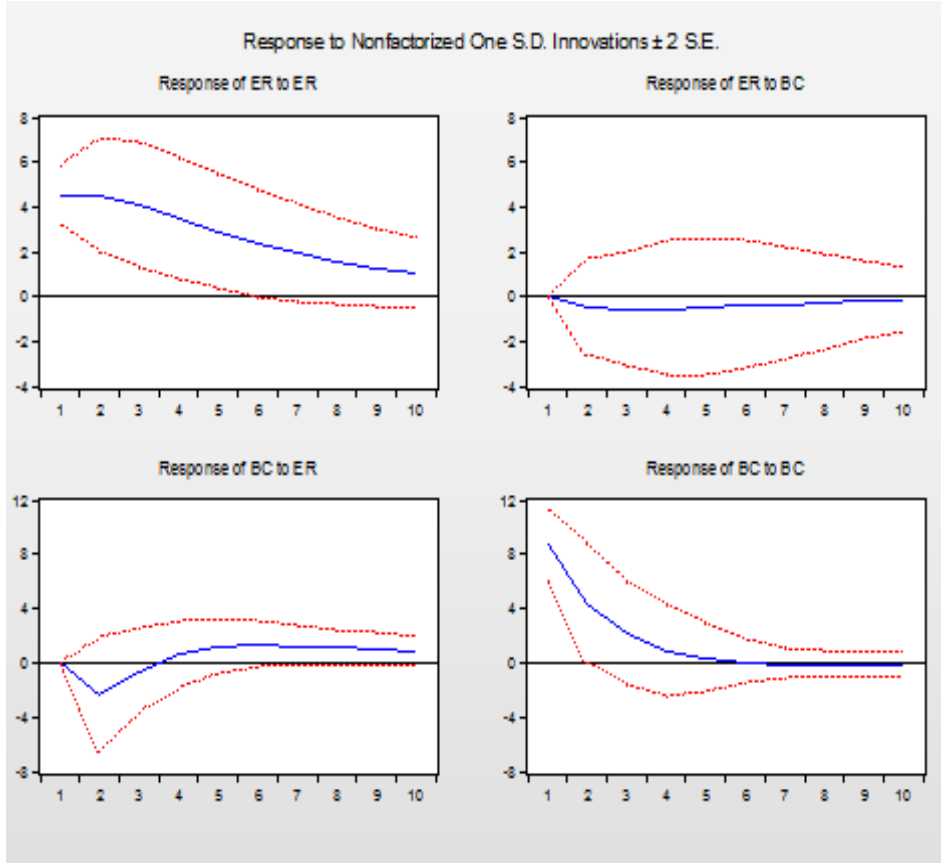
من خلال النتائج المدرجة في الجدول يتضح انه عند اجراء اختبار تحليل مكونات تباين الاخطاء يتبين ان التقلبات الظرفية للمتغيرات تتعلق بصدمات المتغيرات نفسها.

حيث نلاحظ أن التغير في مستوى رصيد الميزان التجاري للفترة الأولى يحصل على 100% ، لكنها تبدأ في التناقص تدريجياً لتصل قدرة التفسير في السنة الخامسة 93.25% و 88.58% للسنة العاشرة، أما بالنسبة لتأثير التباين في مستوى رصيد ميزان التجاري بالتغير في سعر صرف العملة المحلية ، نلاحظ أن نسبة التفسير ضعيفة في السنة الخامسة إذ حققت بذلك 6.74%، وبعدها ارتفعت أهميتها لتبلغ قدرتها التفسيرية إلى 11.41% في الفترة العاشرة، وبالتالي تفسر محدودية قدرة تخفيض قيمة العملة او التغير في سعر الصرف في التأثير على الميزان التجاري.

ثالثا: اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل

يعنى هذا الاختبار تتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج، وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في متغير من متغيرات النموذج.

الشكل رقم 7.2: دوال استجابة ردة الفعل



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على مخرجات برنامج 7 EViews

يتم اختبار هذه العلاقة من خلال تتبع استجابة مستوى رصيد الميزان التجاري للتغير في سعر الصرف، ومن خلال الشكل الموضح أعلاه ومن خلال الملحق رقم 11 الذي يبين جدول دوال استجابة ردة الفعل، نلاحظ أن استجابة رصيد الميزان التجاري لأي تغير في سعر الصرف كانت سلبية وبمعدلات متناقصة خاصة خلال السنة الثانية، كما يتبين أنه كلما زادت الصدمة في سعر الصرف تؤثر بشكل سلبي على الميزان التجاري فيبدأ بالتناقص مما يدل على أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

في هذا المطلب سيتم استعراض أهم النتائج المتوصل إليها، من خلال دراستنا من خلال الآتي:

- تبين من خلال اختبار جذر الوحدة أي اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أنها غير مستقرة على مستوى (Levels) و لكنها مستقرة في فرق الأول عند مستوى 5% ، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ؛
- كما نلاحظ من خلال اختبار جوهانسون للتكامل المشترك انه لا توجد علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة، يعني انه ليست هناك علاقة بين المتغيرات الدراسة في الاجل الطويل وانما توجد علاقة قصيرة الاجل، بالتالي لا نستطيع المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ ، لذلك وجب التدارك لإعطاء فعالية سياسات مساندة لسياسة سعر الصرف في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات؛
- فيما يتعلق بالسببية فقد دلت النتائج انه ليست هناك علاقة سببية بين سعر الصرف والميزان التجاري وهو ما يعني ان علاج اختلال الميزان المدفوعات لا يتم مباشرة عن طريق سعر الصرف فقط حسب ما اثبتته اختبار جرانجر حسب الجدول 21.2؛
- و حسب اختبار مكونات التباين اتضح ان التغيرات في سعر الصرف تفسر نسبة مقبولة نسبيا من تنبؤ الخطأ في رصيد ميزان التجاري ، وهو ما يوضحه جدول مكونات التباين رقم 22.2، غير أن هذا التأثير يبقى ضعيفا حيث لا يتجاوز 30 % من قيمة التباين.
- وحسب اختبار الاستجابة لردة الفعل فإن أي تغيير مفاجئ في سعر الصرف ، يؤثر سلبيا على رصيد ميزان التجاري، وهو ما يعكس ضعف استجابة رصيد ميزان المدفوعات لأي صدمة في تغيرات سعر صرف العملة المحلية، وهذا ما يوضحه الشكل 7.2.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل للتطورات التي عرفتها متغيرات الدراسة والمتمثلة في سعر الصرف العملة المحلية مقارنة بالدولار الأمريكي، وميزان المدفوعات، بالأخص رصيد الميزان التجاري اضافة الى تحديد النموذج المستخدم في الدراسة، مع الإشارة لمختلف الاختبارات التي يقوم عليها، ومعرفة مدى اثر التغيرات الحاصلة في سعر صرف العملة المحلية في معالجة الاختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات في الجزائر، أي مدى فعالية التخفيضات التي قامت بها الجزائر على ميزان مدفوعاتها ، وذلك على ضوء نتائج الاختبارات القياسية المتحصل عليها من استخدام نموذج التكامل المشترك، وكانت النتائج المتحصل عيها ان إجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية (الدينار الجزائري) قصد تحسين وضعية ميزان المدفوعات لم تكن ناجعة مقارنة بالأهداف المنتظرة والمسطرة و لعدم تحقق ميدانيا شروط نجاحها عكس ما تلميه النظريات الاقتصادية، رغم إن الجزائر شهدت تحسن في وضعية ميزان المدفوعات خاصة في السنوات من 1999 الى 2013 لكنها لم تكن راجعة لإجراءات تخفيض قيمة الدينار بل تعود لارتفاع أسعار المحروقات و بالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري و هذا لا يفسر نجاح عملية التخفيض.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

استهدف بحثنا هذا محاولة معالجة اشكالية تتمحور اساسا حول مدى فعالية تخفيض قيمة العملة في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات على المدى الطويل آخذين الجزائر كدراسة حالة، وذلك بغية معرفة الاثر الذي لعبته سياسة تخفيض قيمة العملة بعد فترة الاصلاحات المالية و الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في فترة التسعينات وفي اطار صندوق النقد الدولي، و بناءا على الاهداف المتوخاة من هذه الرسالة و الاشكالية التي تم صياغتها و بالاعتماد على الفرضيات الموضوعية تم معالجة الموضوع من خلال تقسيمه الى فصلين باستخدام المنهج و الادوات سابقة الذكر.

عالج الفصل الاول التحليل النظري للموضوع من خلال التعرف على مفاهيم عامة عن ميزان المدفوعات و سياسة تخفيض قيمة العملة و محاولة ابراز الدور الذي تؤديه هذه السياسة التي تصدرها السلطة النقدية من خلال التحكم في سعر صرف العملة المحلية قصد احداث توازن في ميزان المدفوعات، مع ابراز مجمل المناهج المفسرة لتخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات حيث اتضح ان المنهج النقدي اكثر المناهج التصحيحية الموافقة لظروف البلدان النامية، كما اشرنا للدراسات التي تطرق اليها سابقينا و مقارنتها بالدراسة التي توصلنا اليها في بحثنا، ويمكن توضيح نتائج الفصل فيما يلي:

يمكن ان تساهم سياسة تخفيض قيمة العملة في اصلاح و تخفيض عجز ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات و الحد من الواردات، لكن هذا الامر يتوقف على مجموعة من العوامل من بينها مرونة الجهاز الانتاجي و مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية فمسألة التخفيض تأتي بعد التأكد من قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة الانتاج، كون السبب او الدافع الرئيسي الذي يدفع اغلب الدول الى اتباع سياسة تخفيض قيمة العملة هو تحسين الحساب الجاري و ازالة الخلل فيه ، و جذب رؤوس الاموال اليها و الذي بدوره يؤدي الى تحسن ميزان المدفوعات؛

يكون اثر تخفيض قيمة العملة ضعيفا في المدى القصير لان استجابة الانتاج للتخفيض تكون بعد مدة طويلة نسبيا وهذا غالبا ما يعود الى عدم المرونة وهو ما يجعل فترة التعديل تكون على سنوات عديدة لذلك يمكن القول ان سياسة تخفيض قيمة العملة على المدى الطويل تحسن بشكل اكبر في الميزان التجاري؛

من الملاحظ ان سعر الصرف عامل ضروري واساسي لتعديل ميزان المدفوعات لكنه غير كاف اذ يجب ان يندرج ضمن استراتيجية اقتصادية كلية وشاملة لتحقيق الاثر الايجابي المرجو منه، لذا اتضح ان تخفيض قيمة العملة لتحقيق اهداف ميزان المدفوعات يجب ان تساندها سياسات اخرى كالسياسة المالية و السياسة النقدية كخفض العجز المالي او خفض الانفاق الحكومي ليكون التأثير اكبر؛

لا يمكن معالجة اختلال ميزان المدفوعات بنفس الطريقة بالنسبة لجميع الدول نظرا لعدم توفر الشروط اللازمة و المتعلقة بالمرونات، حيث تكون سياسة تخفيض قيمة العملة اكثر فعالية في الدول المتقدمة منها في الدول النامية لان الاولى معظم صادراتها تتكون من السلع فضلا عن امتلاكها طاقة انتاجية واسعة قادرة على الاستجابة.

اما الفصل الثاني فلقد تم التطرق فيه الى متغيرات الدراسة وتطورها خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990 الى 2013 من خلال عرض مراحل تطور الدينار الجزائري خلال سنوات الدراسة، ثم تطرقنا الى عرض تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من خلال تحليل للصادرات و الواردات و التي امتدت على مرحلتين، المرحلة التي عرفت فيها الجزائر عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي والمرحلة التي تلت برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي، بالإضافة الى النموذج المستخدم في الدراسة وتحليل النتائج المتحصل عليها، ومن النتائج المتوصل اليها:

تميزت فترة الدراسة بظهور الاصلاحات الاقتصادية و المصرفية سنة 1990 بصدر قانون النقد والقرض اضافة الى ابرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي حيث قامت في هذا الإطار بعقد مجموعة من الاتفاقيات كانت كلها تهدف بالدرجة الاولى الى تسريع الاصلاحات التي قامت بها الجزائر للانتقال الى اقتصاد السوق؛

تمثل اهم هدف لبرنامج التصحيح الهيكلي في اعادة التوازنات المالية و الاقتصادية ، حيث شرعت الجزائر في تخفيض قيمة العملة الوطنية على مرحلتين الاولى في 1991 و الثانية في 1994، مع الانزلاق التدريجي للعملة الذي كان قبل هذين المرحلتين؛

عرف ميزان المدفوعات الجزائري تحسنا خلال فترة الدراسة بعد التزام الجزائر بالاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي ، نتيجة تحقيق فائض في الميزان التجاري ، و انخفاض معدل التضخم وتقلص عجز الميزانية الذي ادى هذا بدوره الى تحسن المدفوعات الخارجية وتحقيق احتياطي من الصرف، حيث كان لسياسة التخفيض اثر ايجابي على الواردات من خلال تقليصها اما اثرها على الصادرات كان ضعيف جدا او يكاد لا يظهر نظرا لتركز هذه الصادرات على المحروقات و التي تتحدد اسعارها في السوق الدولية و بالعملة الصعبة (الدولار الامريكي)، مما مكننا القول ان تحسن وضعية ميزان المدفوعات خلال سنوات الدراسة لم تكن راجعة لإجراءات تخفيض قيمة الدينار بل تعود لارتفاع أسعار المحروقات و هذا لا يفسر نجاح عملية التخفيض وانما يجد من فعاليته؛

حيث إن السلطات لم تراعى تطبيق الإصلاحات للحالة الاقتصادية للبلد الذي كان يعاني من الهشاشة و عدم المرونة مما جعل عملية تخفيض الدينار لم تأتى بثمارها المرجوة لولا تحسن أسعار البترول و بتالي تحسن الوضع الخارجي لوقع البلاد في أزمات أخرى أكثر تعقيدا .

نتائج اختبار الفرضيات:

أثبتت الدراسة ان سياسة تخفيض قيمة العملة لها علاقة بسعر الصرف ومعالجة الاختلالات التي تصيب الاقتصاد ، لكن هذا الاجراء يختلف من دولة الى الاخرى ففي حالة الجزائر هذا الاجراء غير فعال في ظل عدم توافر الشروط الضرورية لهذا الاجراء.

بالنسبة للفرضية الاولى يعتبر تخفيض قيمة العملة اداة فعالة وذات علاقة مؤثرة ومباشرة بالميزان التجاري في الجزائر، فقد اثبت اختبار جرانجر للسببية عدم صحة هذه الفرضية، ويعود سبب ذلك لعدم توافر شروط التخفيض المتمثلة في المرونات اضافة الى ان الميزان التجاري للجزائر كان يعاني من فائض خلال سنوات الدراسة بسبب ارتفاع اسعار الصادرات البترولية.

اما بالنسبة للفرضية الثانية التي تفرض ان هناك علاقة سببية طويلة المدى بين سعر الصرف العملة المحلية والميزان التجاري ، فقد اثبتت اختبارات النتائج عدم صحة هذه الفرضية وذلك من خلال اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن و الذي يبين انه لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين سعر الصرف و الميزان التجاري.

فيما يخص الفرضية الثالثة و التي تفرض بانه لا يمكن لسياسة تخفيض قيمة العملة وحدها معالجة الخلل في ميزان المدفوعات دون اللجوء الى سياسات تكميلية او اجراءات اخرى، وكانت نتائج الاختبارات مؤكدة لذلك فلنجاح عملية تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات من الاحسن الاستعانة بأكثر من اجراء او سياسة لتكون هذه العملية فعالة بشكل اكبر.

التوصيات و الاقتراحات:

- تشجيع وتنويع الصادرات غير المحروقات وتكثيف الاستثمارات في المنتجات القابلة لذلك مع توفير مناخ ملائم للاستثمار الاجنبي؛
- الاستمرار في دعم الشراكة مع الاجانب وتوفير جميع الشروط المشجعة على ذلك لضمان تدفق أعلى لرؤوس الاموال نحو الداخل؛
- يجب الأخذ بسياسة سعر الصرف التي تناسب ظروف الدولة واقتصادها و التقليل من تكاليف الاصلاح الغير مدروسة و المحافظة على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- العمل على ان يكون مستوى احتياطي من وسائل الدفع اعلى ما يمكن مع تنويع العملات المشكلة له بما فيها نصيب هائل من المعدن النفيس، وذلك من خلال العمل على زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني في كل القطاعات؛
- التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية لتدعيم فعالية تخفيض قيمة العملة في تحقيق الاهداف المرجوة؛
- يجب على الدولة التي تخفض عملتها ان تحاول بقدر المستطاع عدم تكرار هذه العملية لسنوات متعاقبة وذلك لان هذا الاجراء سوف يفقد ثقة المستثمرين الاجانب و المحللين بالعملة المحلية لهذا البلد المخفض لعملته، و النظر في محاولة اعادة تقويم العملة ؛
- العمل على توجيه رؤوس الاموال الداخلة للبلد بسبب عملية التخفيض التي قامت بها الدولة المخفضة، الى المشاريع الانتاجية التي تدعم الاقتصاد بما يضمن الاستفادة منها .

آفاق البحث:

رغم سعينا للإلمام بكل جوانب الموضوع إلى أننا ندرك بان هناك بعض القصور و النقائص في الجانب المنهجي أو المعلوماتي كما أن هناك أمور بقيت غامضة يمكن ان تكون انطلاقة لبحوث جديدة نورد بعضها فيما يلي :

- الأثر الذي يمكن أن تحدثه الشراكة الأوروبية و الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد مراحل و فترات تخفيض قيمة الدينار و خاصة في ظل المكانة التي تلعبها اقتصاديات الدول الأوروبية و مكانة الاورو التي بدأت تبرز دوليا و محليا في السوق الوطنية؛
- دراسة الإصلاحات الاقتصادية -تخفيض قيمة الدينار على المستوى الجزئي - على مستوى المؤسسة - و مدى تأثيرها و إمكانية تفعيلها لقطاع التجارة الخارجية - توازن ميزان المدفوعات؛
- دراسة الإصلاحات النقدية - تغيير قيمة الدينار - على كل من الاستثمار الأجنبي أو المحلي على حد أو كل من الدخل الوطني و الإنفاق من منظور قياسي.

المراجع

اولا: باللغة العربية

الكتب

- 1- دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2013.
- 2- هجيرة عدنان زكي امين، الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيق، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- 3- كامل بكري، الاقتصاد الدولي " التجارة الدولية و التمويل " ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- 4- بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت 2010.
- 5- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000 .
- 6- عادل أحمد حشيش ، مجدي شهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005.
- 7- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2004.
- 8- نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الطبعة الاولى، الجزائر، 2011.
- 9- محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، مجهول السنة.
- 10- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، اسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، لبنان، 2006.
- 11- مروان عطون، اسعار صرف العملات (ازمان العملات في العلاقات النقدية الدولية) ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، مجهول السنة.
- 12- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 2004.
- 13- عبد الحسين جليل الغالي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2011.
- 14- صبحي تادريس قريصة، محمد العقاد مدحت، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1983.

- 15- عبد القادر السيد متولي ، الاقتصاد الدولي -النظرية و السياسات-، الطبعة الاولى، دار الفكر، عمان، مجهول السنة.
- 16- احمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999.
- 17- احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007.
- 18- موسى سعيد مطر، وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2008.
- 19- احمد مندور، مقدمة الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 1990.
- 20- علي حافظ منصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة نخضة الشرق، 1990.
- 21- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
- 22- نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة ، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2006.
- 23- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية 2000/1999.

البحوث الجامعية:

- 24- سهام رشاد منصور ابراهيم، فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة 1979-1992، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة بنها، مصر، 2011.
- 25- اويابة صالح، اثر تغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009/1990 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، جامعة المركز الجامعي غرداية، 2010/2011.
- 26- بربري محمد الامين، الاختيار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2010/2011.

- 27- مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال اسعار صرف العملات الاجنبية على مؤشر الاسعار في الاردن (1985-2006)، اطروحة دكتوراه في الفلسفة تخصص المصارف، كلية العلوم المالية المصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، 2008.
- 28- بن زيان راضية ، دراسة قياسية واقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية، الميزان التجاري، وميزان المدفوعات في الجزائر(1970-1999)،مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2001.
- 29- بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة قياسية - حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.
- 30- درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
- 31- زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2009) ، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الازهر ، غزة، 2012.
- 32- سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 2008/2009.
- 33- صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.
- 34- خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)- دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير مالية بنوك و تأمينات ، جامعة المسيلة، 2012.
- 35- عمروش شريف ، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة البليدة ، 2005.

- 36- ناهض قاسم القدرة، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني اسبابه وطرق علاجه، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة، جامعة الازهر، 2013.
- 37- صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2011، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرباح وقلة ، 2013.
- 38- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.
- 39- لعازي حسيبة، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2010/2011.
- 40- يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير ، جامعة الجزائر، 2001.

المقالات و الملتقيات:

- 41- مبارك بوعشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الانسانية جامعة منتوري قسنطينة، عدد12، 1999.
- 42- شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية 5-2011.
- 43- محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانوني المجلد 27 العدد الأول 2011.
- 44- محمد راتول- الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات واعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 4، 2006.
- 45- محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية اسلوب المرونات ، الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - الواقع و التحديات -، جامعة الشلف، الجزائر يومي 15-14 ديسمبر 2004.

- 46- ندوى خزعزل رشاد، اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية العدد 19 ، 2011.
- 47- صبحي حسون الساعدي، ايداد حماد عباد، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 4 العدد 7، 2011.
- 48- عبد الله خضر عبطان السبعوي، اثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات - ايران نموذجاً - ، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 10، 2013.
- 49- احمد سلامين، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013.
- 50- مجدي الشوربجي، اثر الصدمات الاقتصادية على الصادرات المصرية، كلية الادارة و الاقتصادية، جامعة مصر، مجهول السنة.
- 51- صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحيى، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية العدد 14، 2008.
- 52- جليل شيعان ضمير، عقيل عبد محمد الحمدي، اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الامريكي حالة دراسية)، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 27 المجلد السابع كانون الاول 2011.
- 53- إبراهيم بن صالح العمر، على شريف عبدالوهاب وردة، خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري وقدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي : دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية - جامعة القصيم (السعودية) ، يناير 2008.
- 54- كربال بغداد، نضرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.
- 55- عبد الله إبراهيم نور الدين، العلاقة السببية بين عرض النقد وسعر الصرف في ليبيا، مجلة الاسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد 58، رقم 2، 2013.

التقارير

- 56- علي عبد الرضا حمودي، المداخل الحديثة في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث.
- 57- محمد لكساصي محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية للبنك لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الاول من سنة 2013، ديسمبر 2013.
- 58- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009.

اوراق بحث :

- 59- بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم، فارس ارباب اسماعيل، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الاصغر في السودان، دراسة اعدت كجزء لمشروع " اعداد رؤية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الاصغر في السودان " ، الخرطوم، فبراير 2006.
- 60- حافظ غانم، سلمان شيخ، تجنب الانهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس، اوراق بحثية مقدمة من طرف مركز بروكنجز، الدوحة ، 2013.
- 61- ناديا كوفار، التنمية الاقتصادية و الزراعة وسياسات الاقتصاد الكلي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مجهول السنة.

المواقع الالكترونية:

- 62- أحمد عرابي بعاج، تخفيض قيمة العملة.. العلاج الذي يقتل ،جريدة الثورة يومية سياسية ليوم 2009/04/29
http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=9342410
6520090428215652 ، تاريخ المشاهدة 2014/03/04.
- 63- محمد ابراهيم السقا، هل يجب تخفيض قيمة العملة، مقال منشور في المجلة الاقتصادية،
http://www.aleqt.com/2011/03/25/article_518740.html تاريخ المشاهدة 2013/03/16.

- 64- هاني عرب، المساعد في المالية الدولية، ملتقى البحث العلمي (كتاب الكتروني)،
www.rsscrrs.com، 2009.
- 65- الطاهر لطرش، قيمة العملة مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي، يومية الشعب الجزائرية، ليوم
2013/11/02 ، http://www.ech-chaab ، تاريخ المشاهدة 2014/02/25.
- 66- يوسف عبد العزيز محمود، برامج التكيف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول
النامية، معهد الميثاق، مقال منشور في الموقع
www.almethaq.info/news/article843.htm ، تاريخ المشاهدة 2014/03/03.
- 67- محمد عبدالله المغربي، تقرير عن سياسات التكيف الهيكلي والتصحيح الاقتصادي، منتدى إدارة التنمية
المحلية، http://ldaf.youneed.us/t5-topic ، تاريخ المشاهدة 2014/03/11.

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية

Ouvrages :

- 68- Brahim GUNDOUZI, **relations économiques nationales**, éditions el maarifa, Alger.
- 69- Mokhtar KHELADI, **introduction aux relations économiques internationales**, office des Publications Universitaires, Alger, 2010.

Articles :

- 70- Charles Van MARREWIJK, **Basic Exchange Rate Theories**, Discussion Paper, centre for international economic studies, imf, February 2005.
- 71- Gilles MORISSON, **l'équilibre macroéconomique et macro-financier en économie ouverte un cadre comptable 'analyse**, Institut Bancaire et Financier International, banque de France, N°4 – Novembre 2010.
- 72- Glenville Rawlins and John Praveen, **Dévaluation and the Trade Balance :The Récent Expérience of Selected Africain Countries**, département of economics and finance, montclair state university, April 1993.

- 73- HAMORI, Shigeyuki, **Trade balances and the terms of Trade in G-7 countries: penal cointegration approach**, Applied Econometrics and International Development, Vol- 8-2 (2008).
- 74- Harry G. JOHNSONt, **The monetary approach to the balance of payments**, Jounal of International Economics, November 1976.
- 75- Ng Yuen-Ling, And others, **Real Exchange Rate and Trade Balance Relationship: An Empirical Study on Malaysia**, Universiti Tunku Abdul Rahman, International Journal of Business and Management, Vol. 3, No 8.
- 76- OLUGBENGA ONAFOWORA , **Exchange rate and trade balance in east asia: is there aJ–curve?** , economics Bulletin, Vol. 5, No. 18 , 2003.
- 77- Samson Kwalingana, **The short-run and long-run trade balance response to exchange rate changes in Malawi**, Journal of Development and Agricultural Economics Vol. 4(8), May 2012.
- 78- Sherine Al-Shawarby , **Forecasting the Impact of the Egyptian Exchange Rate on Exports**, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, October 1999.
- 79- Sidney S. Alexander, **Effects of a Devaluation on a Trade Balance**, Staff Papers - International Monetary Fund, Vol 2, No 2, Apr 1952.
- 80- Steven B. Kamin and Marc Klau, **some multi-country evidence on the effects of real exchange rates on output**, Bank for International settlements Monetary and Economic Department BASLE, September 1997.

Thèses et mémoires:

- 81- Fernando Daniel Sedano, **Trade adjustments to exchange rates in regional economic integration: rgentina and brazil**, A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of Auburn University, December 16, 2005.

Rapports :

- 82- Bulletin statistique de la Bank d' Alegria, séries rétrospectives(statistique de la balance des pimentes 1992-2011 hors série), juin 2012.
- 83- Bulletin statistique trimestriel , N⁰01, septembre 2007, Bank of Alegria.
- 84- Bulletin statistique trimestriel , N⁰05, mars 2014, Bank of Alegria.
- 85- Economic statistics bulletin of Arab countries , Arab Monetary Fund, Issue 31,2011.
- 86- Evolution Economique et Monétaire en Algérie en Algérie, juillet, 2013, Rapport2002, banque d'Algérie.

الملاحق

الملحق رقم 01: نتائج تحديد درجة التأخير للسلسلة BC اعتمادا على معايير Schwarz ، Akaike

الجدول رقم 01 : نتائج التأخير P=0 للسلسلة BC

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BC				
Null Hypothesis: BC has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.930595	0.3133
Test critical values:				
	1% level		-3.752946	
	5% level		-2.998064	
	10% level		-2.638752	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC)				
Method: Least Squares				
Date: 06/27/14 Time: 19:34				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.291766	0.151127	-1.930595	0.0671
C	3.877125	2.607295	1.487030	0.1519
R-squared	0.150733	Mean dependent var		0.227391
Adjusted R-squared	0.110291	S.D. dependent var		9.129449
S.E. of regression	8.611295	Akaike info criterion		7.226968
Sum squared resid	1557.243	Schwarz criterion		7.325706
Log likelihood	-81.11013	Hannan-Quinn criter.		7.251800
F-statistic	3.727197	Durbin-Watson stat		2.044401
Prob(F-statistic)	0.067147			

الجدول رقم 02 : نتائج التأخير الأول P=1 للسلسلة BC

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BC				
Null Hypothesis: BC has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 1 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.630940	0.4507
Test critical values:				
	1% level		-3.769597	
	5% level		-3.004861	
	10% level		2.642242	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC)				
Method: Least Squares				
Date: 06/27/14 Time: 19:32				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.280409	0.171931	-1.630940	0.1194
D(BC(-1))	-0.064793	0.234631	-0.276149	0.7854
C	3.876763	2.891410	1.340786	0.1958
R-squared	0.156824	Mean dependent var		0.215455
Adjusted R-squared	0.068068	S.D. dependent var		9.344106
S.E. of regression	9.020484	Akaike info criterion		7.362997
Sum squared resid	1546.013	Schwarz criterion		7.511775
Log likelihood	-77.99296	Hannan-Quinn criter.		7.398045
F-statistic	1.766918	Durbin-Watson stat		1.960067
Prob(F-statistic)	0.197800			

الجدول رقم 03 : نتائج التأخير الثاني P=2 للسلسلة BC

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BC				
Null Hypothesis: BC has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 2 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.336339	0.5927
Test critical values:				
	1% level		-3.788030	
	5% level		-3.012363	
	10% level		-2.646119	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC)				
Method: Least Squares				
Date: 06/27/14 Time: 19:36				
Sample (adjusted): 1993 2013				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.257284	0.192529	-1.336339	0.1991
D(BC(-1))	-0.111619	0.262465	-0.425272	0.6760
D(BC(-2))	-0.140206	0.252789	-0.554637	0.5864
C	3.940210	3.161363	1.246364	0.2295
R-squared	0.179683	Mean dependent var		0.295238
Adjusted R-squared	0.034921	S.D. dependent var		9.567178
S.E. of regression	9.398645	Akaike info criterion		7.488651
Sum squared resid	1501.687	Schwarz criterion		7.687608
Log likelihood	-74.63084	Hannan-Quinn criter.		7.531830
F-statistic	1.241232	Durbin-Watson stat		1.953171
Prob(F-statistic)	0.325706			

الجدول رقم 04 : نتائج التأخير الثالث P=4 للسلسلة BC

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BC				
Null Hypothesis: BC has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 3 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.279951	0.6177
Test critical values:				
	1% level		-3.808546	
	5% level		-3.020686	
	10% level		-2.650413	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC)				
Method: Least Squares				
Date: 06/27/14 Time: 19:38				
Sample (adjusted): 1994 2013				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.275267	0.215060	-1.279951	0.2200
D(BC(-1))	-0.104810	0.291951	-0.359001	0.7246
D(BC(-2))	-0.132167	0.285962	-0.462185	0.6506
D(BC(-3))	0.011481	0.270153	0.042497	0.9667
C	4.365566	3.509769	1.243833	0.2326
R-squared	0.188742	Mean dependent var		0.349500
Adjusted R-squared	-0.027594	S.D. dependent var		9.812401
S.E. of regression	9.946860	Akaike info criterion		7.644709
Sum squared resid	1484.100	Schwarz criterion		7.893642
Log likelihood	-71.44709	Hannan-Quinn criter.		7.693303
F-statistic	0.872449	Durbin-Watson stat		1.951777
Prob(F-statistic)	0.503167			

الملحق رقم 02: نتائج تحديد درجة التأخير للسلسلة $D(BC)$ اعتمادا على معايير Schwarz ، Akaike

الجدول رقم 01 : نتائج التأخير $P=0$ للسلسلة $D(BC)$

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BC)				
Null Hypothesis: D(BC) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.193520	0.0021
Test critical values:				
	1% level		-4.440739	
	5% level		-3.632896	
	10% level		-3.254671	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC,2)				
Method: Least Squares				
Date: 06/28/14 Time: 11:00				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.204794	0.231980	-5.193520	0.0001
C	2.232928	4.515503	0.494503	0.6266
@TREND(1990)	-0.149393	0.321843	-0.464180	0.6478
R-squared	0.588428	Mean dependent var		-0.517273
Adjusted R-squared	0.545105	S.D. dependent var		14.19965
S.E. of regression	9.577084	Akaike info criterion		7.482747
Sum squared resid	1742.690	Schwarz criterion		7.631526
Log likelihood	-79.31022	Hannan-Quinn criter.		7.517795
F-statistic	13.58226	Durbin-Watson stat		2.021960
Prob(F-statistic)	0.000217			

الجدول رقم 02 : نتائج التأخير الاول $P=1$ للسلسلة $D(BC)$

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BC)				
Null Hypothesis: D(BC) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.868438	0.0327
Test critical values:				
	1% level		-4.467895	
	5% level		-3.644963	
	10% level		-3.261452	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC,2)				
Method: Least Squares				
Date: 06/28/14 Time: 11:09				
Sample (adjusted): 1993 2013				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.512766	0.391054	-3.868438	0.0012
D(BC(-1),2)	0.246286	0.248983	0.989168	0.3365
C	3.045395	5.073791	0.600221	0.5563
@TREND(1990)	-0.176645	0.354048	-0.498929	0.6242
R-squared	0.613550	Mean dependent var		-0.449048
Adjusted R-squared	0.545354	S.D. dependent var		14.54662
S.E. of regression	9.808419	Akaike info criterion		7.574003
Sum squared resid	1635.487	Schwarz criterion		7.772959
Log likelihood	-75.52703	Hannan-Quinn criter.		7.617181
F-statistic	8.996741	Durbin-Watson stat		1.989300
Prob(F-statistic)	0.000858			

الجدول رقم 03 : نتائج التأخير الثاني P=2 للسلسلة D(BC)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BC)				
Null Hypothesis: D(BC) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 2 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.843912	0.1993
Test critical values:				
	1% level		-4.498307	
	5% level		-3.658446	
	10% level		-3.268973	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC,2)				
Method: Least Squares				
Date: 06/28/14 Time: 11:14				
Sample (adjusted): 1994 2013				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.640269	0.576765	-2.843912	0.0123
D(BC(-1),2)	0.351042	0.435181	0.806657	0.4325
D(BC(-2),2)	0.081240	0.270973	0.299811	0.7684
C	4.084727	5.918178	0.690200	0.5006
@TREND(1990)	-0.232881	0.402461	-0.578641	0.5714
R-squared	0.619396	Mean dependent var		-0.505000
Adjusted R-squared	0.517901	S.D. dependent var		14.92220
S.E. of regression	10.36098	Akaike info criterion		7.726288
Sum squared resid	1610.248	Schwarz criterion		7.975221
Log likelihood	-72.26288	Hannan-Quinn criter.		7.774883
F-statistic	6.102757	Durbin-Watson stat		1.971029
Prob(F-statistic)	0.004030			

الجدول رقم 04 : نتائج التأخير الثالث P=3 للسلسلة D(BC)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BC)				
Null Hypothesis: D(BC) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 3 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.294900	0.4165
Test critical values:				
	1% level		-4.532598	
	5% level		-3.673616	
	10% level		-3.277364	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC,2)				
Method: Least Squares				
Date: 06/28/14 Time: 11:17				
Sample (adjusted): 1995 2013				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.735429	0.756211	-2.294900	0.0390
D(BC(-1),2)	0.432248	0.640642	0.674711	0.5117
D(BC(-2),2)	0.142381	0.488044	0.291738	0.7751
D(BC(-3),2)	0.041485	0.300280	0.138154	0.8922
C	6.167200	6.993652	0.881828	0.3939
@TREND(1990)	-0.353293	0.462142	-0.764469	0.4582
R-squared	0.631809	Mean dependent var		-0.432105
Adjusted R-squared	0.490196	S.D. dependent var		15.32744
S.E. of regression	10.94388	Akaike info criterion		7.875526
Sum squared resid	1556.989	Schwarz criterion		8.173770
Log likelihood	-68.81750	Hannan-Quinn criter.		7.926001
F-statistic	4.461544	Durbin-Watson stat		1.987200
Prob(F-statistic)	0.013788			

الملحق رقم 03: نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة $D(BC)$

الجدول رقم 01: نتائج اختبارات ADF للسلسلة $D(BC)$ بالنسبة للنموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BC)				
Null Hypothesis: D(BC) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.193520	0.0021
Test critical values:	1% level		-4.440739	
	5% level		-3.632896	
	10% level		-3.254671	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC,2)				
Method: Least Squares				
Date: 06/28/14 Time: 11:28				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.204794	0.231980	-5.193520	0.0001
C	2.232928	4.515503	0.494503	0.6266
@TREND(1990)	-0.149393	0.321843	-0.464180	0.6478
R-squared	0.588428	Mean dependent var		-0.517273
Adjusted R-squared	0.545105	S.D. dependent var		14.19965
S.E. of regression	9.577084	Akaike info criterion		7.482747
Sum squared resid	1742.690	Schwarz criterion		7.631526
Log likelihood	-79.31022	Hannan-Quinn criter.		7.517795
F-statistic	13.58226	Durbin-Watson stat		2.021950
Prob(F-statistic)	0.000217			

الجدول رقم 02: نتائج اختبارات ADF للسلسلة $D(BC)$ بالنسبة للنموذج الثاني

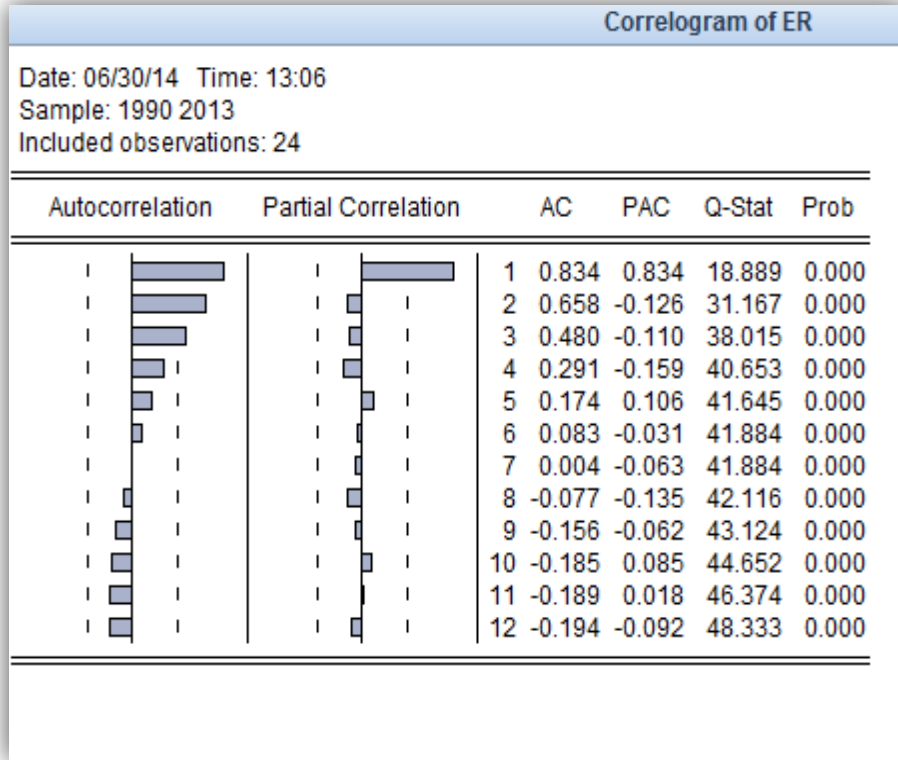
Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BC)				
Null Hypothesis: D(BC) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.296162	0.0003
Test critical values:	1% level		-3.769597	
	5% level		-3.004861	
	10% level		-2.642242	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC,2)				
Method: Least Squares				
Date: 06/28/14 Time: 11:32				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.204251	0.227382	-5.296162	0.0000
C	0.365115	2.008316	0.181802	0.8576
R-squared	0.583761	Mean dependent var		-0.517273
Adjusted R-squared	0.562949	S.D. dependent var		14.19965
S.E. of regression	9.387365	Akaike info criterion		7.403114
Sum squared resid	1762.453	Schwarz criterion		7.502300
Log likelihood	-79.43426	Hannan-Quinn criter.		7.426480
F-statistic	28.04934	Durbin-Watson stat		2.001636
Prob(F-statistic)	0.000035			

الجدول رقم 03: نتائج اختبارات ADF للسلسلة D(BC) بالنسبة للنموذج الاول

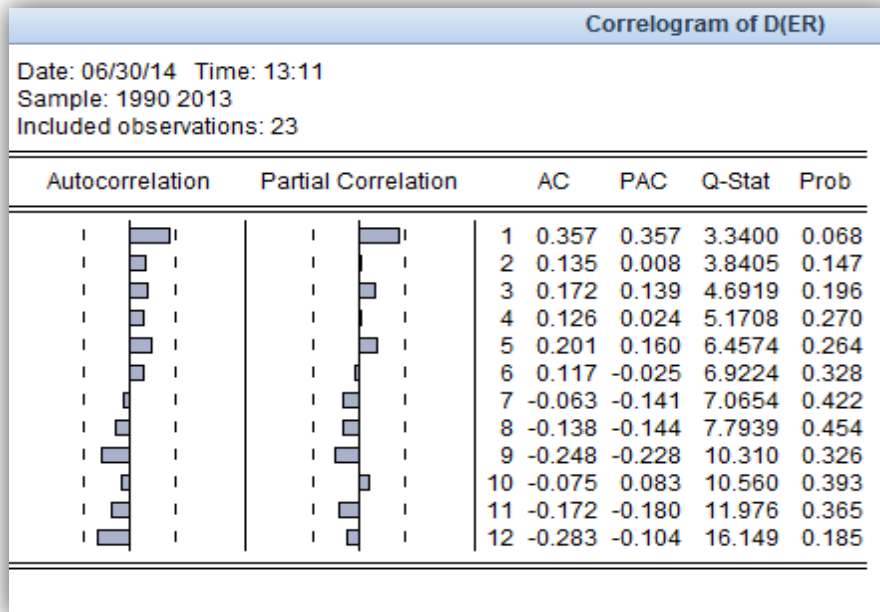
Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BC)				
Null Hypothesis: D(BC) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.425734	0.0000
Test critical values:				
	1% level		-2.674290	
	5% level		-1.957204	
	10% level		-1.608175	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC,2)				
Method: Least Squares				
Date: 06/28/14 Time: 11:35				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.200822	0.221320	-5.425734	0.0000
R-squared	0.583073	Mean dependent var		-0.517273
Adjusted R-squared	0.583073	S.D. dependent var		14.19965
S.E. of regression	9.168697	Akaike info criterion		7.313857
Sum squared resid	1765.365	Schwarz criterion		7.363449
Log likelihood	-79.45242	Hannan-Quinn criter.		7.325539
Durbin-Watson stat	2.003429			

الملحق رقم 04: الاشكال البيانية للسلسلة ER

الشكل رقم 01: التمثيل البياني للسلسلة ER



الشكل رقم 02: التمثيل البياني للسلسلة $D(ER)$



الملحق رقم 05: نتائج تحديد درجة التأخير للسلسلة ER اعتمادا على معايير

Schwarz ، Akaike

الجدول رقم 01: نتائج التأخير P=0 للسلسلة ER

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ER				
Null Hypothesis: ER has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.168920	0.0353
Test critical values:				
	1% level		-3.752946	
	5% level		-2.998064	
	10% level		-2.638752	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(ER)				
Method: Least Squares				
Date: 07/02/14 Time: 18:12				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.134986	0.042597	-3.168920	0.0046
C	10.94702	2.699173	4.055694	0.0006
R-squared	0.323498	Mean dependent var		2.867391
Adjusted R-squared	0.291284	S.D. dependent var		5.046807
S.E. of regression	4.248669	Akaike info criterion		5.814030
Sum squared resid	379.0749	Schwarz criterion		5.912768
Log likelihood	-64.86134	Hannan-Quinn criter.		5.838862
F-statistic	10.04205	Durbin-Watson stat		1.633482
Prob(F-statistic)	0.004625			

الجدول رقم 02: نتائج التأخير الاول P=1 للسلسلة ER

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ER				
Null Hypothesis: ER has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 1 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.717749	0.0870
Test critical values:				
	1% level		-3.769597	
	5% level		-3.004861	
	10% level		-2.642242	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(ER)				
Method: Least Squares				
Date: 07/02/14 Time: 18:16				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.142766	0.052531	-2.717749	0.0137
D(ER(-1))	0.172856	0.194578	0.888366	0.3855
C	11.08179	3.626329	3.055925	0.0065
R-squared	0.374936	Mean dependent var		2.745000
Adjusted R-squared	0.309140	S.D. dependent var		5.130516
S.E. of regression	4.264382	Akaike info criterion		5.864595
Sum squared resid	345.5141	Schwarz criterion		6.013374
Log likelihood	-61.51055	Hannan-Quinn criter.		5.899643
F-statistic	5.698449	Durbin-Watson stat		2.017277
Prob(F-statistic)	0.011515			

الجدول رقم 03 : نتائج التأخير الثاني P=2 للسلسلة ER

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ER				
Null Hypothesis: ER has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 2 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.237641	0.0319
Test critical values:				
	1% level		-3.788030	
	5% level		-3.012363	
	10% level		-2.646119	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(ER)				
Method: Least Squares				
Date: 07/02/14 Time: 18:18				
Sample (adjusted): 1993 2013				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.198676	0.061364	-3.237641	0.0048
D(ER(-1))	0.177554	0.199795	0.888684	0.3866
D(ER(-2))	-0.113719	0.194631	-0.584279	0.5667
C	15.25839	4.356349	3.502563	0.0027
R-squared	0.461486	Mean dependent var		2.681905
Adjusted R-squared	0.366454	S.D. dependent var		5.248461
S.E. of regression	4.177546	Akaike info criterion		5.866968
Sum squared resid	296.6821	Schwarz criterion		6.065925
Log likelihood	-57.60317	Hannan-Quinn criter.		5.910147
F-statistic	4.856109	Durbin-Watson stat		2.215938
Prob(F-statistic)	0.012809			

الجدول رقم 04 : نتائج التأخير الثالث P=3 للسلسلة ER

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ER				
Null Hypothesis: ER has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 3 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.175985	0.0005
Test critical values:				
	1% level		-3.808546	
	5% level		-3.020686	
	10% level		-2.650413	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(ER)				
Method: Least Squares				
Date: 07/02/14 Time: 19:23				
Sample (adjusted): 1994 2013				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.328008	0.063371	-5.175985	0.0001
D(ER(-1))	0.069606	0.163655	0.425321	0.6766
D(ER(-2))	-0.111253	0.163996	-0.678388	0.5079
D(ER(-3))	-0.052628	0.157676	-0.333771	0.7432
C	24.72192	4.611600	5.360812	0.0001
R-squared	0.694221	Mean dependent var		2.702500
Adjusted R-squared	0.612680	S.D. dependent var		5.383937
S.E. of regression	3.350696	Akaike info criterion		5.468531
Sum squared resid	168.4075	Schwarz criterion		5.717464
Log likelihood	-49.68531	Hannan-Quinn criter.		5.517126
F-statistic	8.513756	Durbin-Watson stat		1.512441
Prob(F-statistic)	0.000858			

الملحق رقم 06: نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة ER

الجدول رقم 01: نتائج اختبار ADF السلسلة ER بالنسبة للنموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ER				
Null Hypothesis: ER has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.563738	0.7758
Test critical values:				
	1% level		-4.416345	
	5% level		-3.622033	
	10% level		-3.248592	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(ER) Method: Least Squares Date: 07/05/14 Time: 09:37 Sample (adjusted): 1991 2013 Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.122327	0.078227	-1.563738	0.1336
C	10.76300	2.920037	3.685911	0.0015
@TREND(1990)	-0.047807	0.245270	-0.194917	0.8474
R-squared	0.324781	Mean dependent var		2.867391
Adjusted R-squared	0.257259	S.D. dependent var		5.046807
S.E. of regression	4.349461	Akaike info criterion		5.899088
Sum squared resid	378.3562	Schwarz criterion		6.047196
Log likelihood	-64.83952	Hannan-Quinn criter.		5.936337
F-statistic	4.810010	Durbin-Watson stat		1.655529
Prob(F-statistic)	0.019699			

الجدول رقم 02: نتائج اختبار ADF السلسلة بالنسبة للنموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ER				
Null Hypothesis: ER has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.168920	0.0353
Test critical values:				
	1% level		-3.752946	
	5% level		-2.998064	
	10% level		-2.638752	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(ER) Method: Least Squares Date: 07/02/14 Time: 19:19 Sample (adjusted): 1991 2013 Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.134986	0.042597	-3.168920	0.0046
C	10.94702	2.699173	4.055694	0.0006
R-squared	0.323498	Mean dependent var		2.867391
Adjusted R-squared	0.291284	S.D. dependent var		5.046807
S.E. of regression	4.248669	Akaike info criterion		5.814030
Sum squared resid	379.0749	Schwarz criterion		5.912768
Log likelihood	-64.86134	Hannan-Quinn criter.		5.838862
F-statistic	10.04205	Durbin-Watson stat		1.633482
Prob(F-statistic)	0.004625			

الجدول رقم 03 : نتائج اختبار ADF السلسلة بالنسبة للنموذج الاول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ER					
Null Hypothesis: ER has a unit root					
Exogenous: None					
Lag Length: 0 (Fixed)					
			t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			1.546177	0.9657	
Test critical values:	1% level		-2.669359		
	5% level		-1.956406		
	10% level		-1.608495		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(ER)					
Method: Least Squares					
Date: 07/02/14 Time: 19:16					
Sample (adjusted): 1991 2013					
Included observations: 23 after adjustments					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	ER(-1)	0.028203	0.018241	1.546177	0.1363
R-squared	-0.206385	Mean dependent var		2.867391	
Adjusted R-squared	-0.206385	S.D. dependent var		5.046807	
S.E. of regression	5.543188	Akaike info criterion		6.305521	
Sum squared resid	675.9926	Schwarz criterion		6.354891	
Log likelihood	-71.51350	Hannan-Quinn criter.		6.317938	
Durbin-Watson stat	1.074310				

الملحق رقم 07: نتائج تحديد درجة تاخير السلسلة $D(ER)$ اعتمادا على معايير

Schwarz ، Akaike

الجدول رقم 01 : نتائج التأخير $P=0$ للسلسلة $D(ER)$

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(ER)				
Null Hypothesis: D(ER) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.053312	0.0454
Test critical values:	1% level		-3.769597	
	5% level		-3.004861	
	10% level		-2.642242	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(ER,2)				
Method: Least Squares				
Date: 07/03/14 Time: 18:39				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER(-1))	-0.636520	0.208469	-3.053312	0.0063
C	1.656213	1.216747	1.361181	0.1886
R-squared	0.317935	Mean dependent var		-0.250455
Adjusted R-squared	0.283832	S.D. dependent var		5.787908
S.E. of regression	4.898117	Akaike info criterion		6.102087
Sum squared resid	479.8310	Schwarz criterion		6.201273
Log likelihood	-65.12296	Hannan-Quinn criter.		6.125452
F-statistic	9.322717	Durbin-Watson stat		1.999498
Prob(F-statistic)	0.006274			

الجدول رقم 02 : نتائج التأخير $P=1$ للسلسلة $D(ER)$

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(ER)				
Null Hypothesis: D(ER) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 1 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.364833	0.1628
Test critical values:	1% level		-3.788030	
	5% level		-3.012363	
	10% level		-2.646119	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(ER,2)				
Method: Least Squares				
Date: 07/03/14 Time: 18:46				
Sample (adjusted): 1993 2013				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER(-1))	-0.632018	0.267257	-2.364833	0.0295
D(ER(-1),2)	-0.010110	0.235804	-0.042875	0.9663
C	1.622880	1.376261	1.179195	0.2537
R-squared	0.316674	Mean dependent var		-0.191429
Adjusted R-squared	0.240749	S.D. dependent var		5.924052
S.E. of regression	5.161924	Akaike info criterion		6.252060
Sum squared resid	479.6183	Schwarz criterion		6.401277
Log likelihood	-62.64663	Hannan-Quinn criter.		6.284444
F-statistic	4.170870	Durbin-Watson stat		1.988499
Prob(F-statistic)	0.032483			

الجدول رقم 03 : نتائج التأخير P=2 للسلسلة $D(ER_t)$

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on $D(ER_t)$				
Null Hypothesis: $D(ER_t)$ has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 2 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.667530	0.4315
Test critical values:				
1% level			-3.808546	
5% level			-3.020686	
10% level			-2.650413	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: $D(ER_t, 2)$				
Method: Least Squares				
Date: 07/03/14 Time: 18:48				
Sample (adjusted): 1994 2013				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$D(ER(-1))$	-0.537625	0.322408	-1.667530	0.1149
$D(ER(-1), 2)$	-0.104923	0.294783	-0.355935	0.7265
$D(ER(-2), 2)$	-0.141821	0.247488	-0.573040	0.5746
C	1.366546	1.538644	0.888149	0.3876
R-squared	0.328930	Mean dependent var		-0.111000
Adjusted R-squared	0.203105	S.D. dependent var		6.066174
S.E. of regression	5.415212	Akaike info criterion		6.393158
Sum squared resid	469.1924	Schwarz criterion		6.592304
Log likelihood	-59.93158	Hannan-Quinn criter.		6.432033
F-statistic	2.614179	Durbin-Watson stat		1.402628
Prob(F-statistic)	0.086945			

الجدول رقم 04 : نتائج التأخير P=3 للسلسلة $D(ER_t)$

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on $D(ER_t)$				
Null Hypothesis: $D(ER_t)$ has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 3 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.321674	0.1757
Test critical values:				
1% level			-3.831511	
5% level			-3.029970	
10% level			-2.655194	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: $D(ER_t, 2)$				
Method: Least Squares				
Date: 07/03/14 Time: 18:50				
Sample (adjusted): 1995 2013				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$D(ER(-1))$	-0.561159	0.241705	-2.321674	0.0358
$D(ER(-1), 2)$	-0.055519	0.235794	-0.235456	0.8173
$D(ER(-2), 2)$	-0.111654	0.203899	-0.547596	0.5926
$D(ER(-3), 2)$	-0.067255	0.172324	-0.390286	0.7022
C	0.580472	1.116592	0.519861	0.6113
R-squared	0.523277	Mean dependent var		-0.986842
Adjusted R-squared	0.387071	S.D. dependent var		4.759045
S.E. of regression	3.725847	Akaike info criterion		5.689399
Sum squared resid	194.3471	Schwarz criterion		5.937936
Log likelihood	-49.04929	Hannan-Quinn criter.		5.731462
F-statistic	3.841795	Durbin-Watson stat		2.228690
Prob(F-statistic)	0.026093			

الملحق رقم 08 : نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة D(ER)

الجدول رقم 01: نتائج اختبار ADF السلسلة D(ER) بالنسبة للنموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(ER)				
Null Hypothesis: D(ER) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.681627	0.0456
Test critical values:				
	1% level		-4.440739	
	5% level		-3.632896	
	10% level		-3.254671	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(ER,2)				
Method: Least Squares				
Date: 07/03/14 Time: 23:14				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER(-1))	-0.832273	0.226061	-3.681627	0.0016
C	6.236461	2.807238	2.221564	0.0387
@TREND(1990)	-0.319510	0.178492	-1.790049	0.0894
R-squared	0.416363	Mean dependent var		-0.250455
Adjusted R-squared	0.354928	S.D. dependent var		5.787908
S.E. of regression	4.648639	Akaike info criterion		6.037150
Sum squared resid	410.5871	Schwarz criterion		6.185929
Log likelihood	-63.40865	Hannan-Quinn criter.		6.072198
F-statistic	6.777243	Durbin-Watson stat		1.943752
Prob(F-statistic)	0.006003			

الجدول رقم 02: نتائج اختبار ADF السلسلة D(ER) بالنسبة للنموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(ER)				
Null Hypothesis: D(ER) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.053312	0.0454
Test critical values:				
	1% level		-3.769597	
	5% level		-3.004861	
	10% level		-2.642242	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(ER,2)				
Method: Least Squares				
Date: 07/03/14 Time: 23:19				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER(-1))	-0.636520	0.208469	-3.053312	0.0063
C	1.656213	1.216747	1.361181	0.1886
R-squared	0.317935	Mean dependent var		-0.250455
Adjusted R-squared	0.283832	S.D. dependent var		5.787908
S.E. of regression	4.898117	Akaike info criterion		6.102087
Sum squared resid	479.8310	Schwarz criterion		6.201273
Log likelihood	-65.12296	Hannan-Quinn criter.		6.125452
F-statistic	9.322717	Durbin-Watson stat		1.999498
Prob(F-statistic)	0.006274			

الجدول رقم 03: نتائج اختبار ADF للسلسلة $D(ER)$ بالنسبة للنموذج الاول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on $D(ER)$				
Null Hypothesis: $D(ER)$ has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.689547	0.0096
Test critical values:				
	1% level		-2.674290	
	5% level		-1.957204	
	10% level		-1.608175	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: $D(ER,2)$				
Method: Least Squares				
Date: 07/03/14 Time: 23:22				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$D(ER(-1))$	-0.490887	0.182517	-2.689547	0.0137
R-squared	0.254748	Mean dependent var		-0.250455
Adjusted R-squared	0.254748	S.D. dependent var		5.787908
S.E. of regression	4.996584	Akaike info criterion		6.099775
Sum squared resid	524.2829	Schwarz criterion		6.149368
Log likelihood	-66.09753	Hannan-Quinn criter.		6.111458
Durbin-Watson stat	2.125308			

الملحق رقم 09: اختبار جرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/15/14 Time: 11:47
Sample: 1990 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BC does not Granger Cause ER	22	0.10914	0.8972
ER does not Granger Cause BC		2.00831	0.1648

الملحق رقم 10 : اختبار مكونات التباين

Variance Decomposition			
Variance Decomposition of BC:			
Period	S.E.	BC	ER
1	8.684118	100.0000	0.000000
2	10.07199	94.74689	5.253109
3	10.32192	94.63410	5.365905
4	10.37336	94.37369	5.626311
5	10.43754	93.25545	6.744550
6	10.51647	91.86731	8.132690
7	10.58941	90.63954	9.360457
8	10.64714	89.70189	10.29811
9	10.68918	89.03594	10.96406
10	10.71839	88.58084	11.41916
Variance Decomposition of ER:			
Period	S.E.	BC	ER
1	4.482506	0.543720	99.45628
2	6.407314	1.842702	98.15730
3	7.622091	2.588833	97.41117
4	8.395089	3.039295	96.96071
5	8.890008	3.317236	96.68276
6	9.208210	3.491402	96.50860
7	9.413395	3.601687	96.39831
8	9.545977	3.672031	96.32797
9	9.631770	3.717132	96.28287
10	9.687343	3.746155	96.25385
Cholesky Ordering: BC ER			

الملحق رقم 11: جدول دوال استجابة ردة الفعل

Impulse Response to Cholesky (d.f. adjusted) One S.D. Innovations		
Response of ER:		
Period	ER	BC
1	4.482506 (0.67576)	0.000000 (0.00000)
2	4.554111 (1.26136)	-0.469989 (1.07105)
3	4.089480 (1.40321)	-0.564581 (1.27090)
4	3.476409 (1.39290)	-0.543891 (1.47466)
5	2.884999 (1.34279)	-0.481157 (1.50710)
6	2.364705 (1.24651)	-0.408737 (1.40596)
7	1.924954 (1.12215)	-0.339741 (1.23695)
8	1.560726 (0.99669)	-0.278913 (1.04805)
9	1.262396 (0.88577)	-0.227309 (0.86651)
10	1.019614 (0.79266)	-0.184441 (0.70499)
Response of BC:		
Period	ER	BC
1	-0.640344 (1.84894)	8.660477 (1.30562)
2	-2.637685 (2.27813)	4.367355 (2.17260)
3	-0.781154 (1.68308)	2.118204 (1.87758)
4	0.516346 (1.28739)	0.893276 (1.68182)
5	1.119003 (1.09606)	0.289069 (1.25621)
6	1.285916 (0.88817)	0.011494 (0.80526)
7	1.236494 (0.72471)	-0.102817 (0.52894)
8	1.098469 (0.64386)	-0.139140 (0.45400)
9	0.936616 (0.59714)	-0.140278 (0.45110)
10	0.780526 (0.54478)	-0.127093 (0.43592)
Cholesky Ordering: ER BC		
Standard Errors: Analytic		

الفهرس

الصفحة	العنوان
IV	الاهداء.....
V	الشكر.....
VI	الملخص.....
VII	قائمة المحتويات.....
VIII	قائمة الجداول.....
IX	قائمة الاشكال.....
X	قائمة الملاحق.....
X	قائمة الاختصارات و الرموز.....
(أ- ح)	المقدمة العامة.....
	الفصل الأول: الاطار النظري لتأثير سياسة تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الدراسات السابقة
03	المطلب الأول: الدراسات العربية.....
06	المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية.....
09	المبحث الثاني: الادبيات النظرية.....
09	المطلب الأول: مفاهيم اساسية حول ميزان المدفوعات.....
09	الفرع الاول: مفهوم ميزان المدفوعات و مكوناته.....
09	اولا : مفهوم ميزان المدفوعات.....
10	ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات
11	ثالثا: مكونات ميزان المدفوعات :
14	الفرع الثاني : التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات.....
14	اولا: التوازن في ميزان المدفوعات.....
16	ثانيا :الاختلال في ميزان المدفوعات
19	الفرع الثالث : سياسات تصحيح اختلال ميزان المدفوعات.....
20	المطلب الثاني: اثار تخفيض قيمة العملة على التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات... ..
20	الفرع الاول : مفاهيم اساسية حول تخفيض قيمة العملة.....
21	اولا: مفهوم واسباب تخفيض قيمة العملة.....

24 ثانيا : آليات تخفيض قيمة العملة وشروط نجاحها.....
27 الفرع الثاني : اثار تخفيض قيمة العملة في ظل مناهج معالجة اختلال ميزان المدفوعات.....
27 اولا : منهج المرونات Elasticity Approach.....
31 ثانيا : منهج الاستيعاب Absorption Approach.....
34 ثالثا : المنهج النقدي لميزان المدفوعات Monetary Approach.....
36 رابعا : المنهج المالي لميزان المدفوعات.....
37 الفرع الثالث : فعالية تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات.....
39 خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لفعالية تخفيض قيمة العملة في تصحيح عجز ميزان المدفوعات الجزائري على المدى الطويل خلال الفترة 1990-2013	
41 تمهيد.....
42 المبحث الأول: الطريقة و الادوات المستخدمة في الدراسة.....
42 المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة.....
42 الفرع الأول :اختيار العينة ومجتمع الدراسة.....
43 الفرع الثاني :تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2013.....
43 اولا : تطور سعر صرف الدينار الجزائري.....
50 ثانيا : تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.....
59 المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.....
59 الفرع الاول : تعريف نموذج الدراسة.....
60 الفرع الثاني : اختبارات النموذج.....
62 المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.....
62 المطلب الأول: نتائج الدراسة.....
62 الفرع الاول : الاختبارات التشخيصية.....
62 اولا : دراسة استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة.....
72 ثانيا : اختبار علاقة التكامل المتزامن وتقدير نموذج تصحيح الخطأ.....
74 الفرع الثاني :اختبارات النتائج.....
74 اولا : اختبار السببية.....
75 ثانيا: اختبار مكونات التباين.....

76ثالثا: اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل
77المطلب الثاني: مناقشة النتائج
78خلاصة الفصل
80الخاتمة العامة
86المراجع
96الملاحق
115الفهرس